انقلاب الوصي في العراق



محمد حمدى الجعفرى



مكتبة
مدبولى
٢٠٠٠

انقلاب الوصى فى العراق

الكتـــــــــاب: **انقلاب الوصى فى العراق**

الكـــــــاتب: **محمد حمدى الجعفرى**

الطبعـــــــــة: الأولى ٢٠٠٠

النـاشـــــــــر: مكتبة مدبولى،٦ ميدان طلعت حرب ـ القاهرة

تليفون: ٥٧٥٦٤٢١ ـ فاكس: ٥٧٥٢٨٥٤

موقعنا على شبكة الأنترنت:www. madbuli. com

التجهيزات الفنية: «زهران» للخدمات الإعلامية والدعاية والإعلان

تليفون: ٣٣٧٧٦٧٨ ـ ٤٣٢٠١٧٧

رقـــم الأيـــداع: ٩٩ / ٩٧٥٢

الترقيم الـــدولى: 3 - 268 - 208 - 977

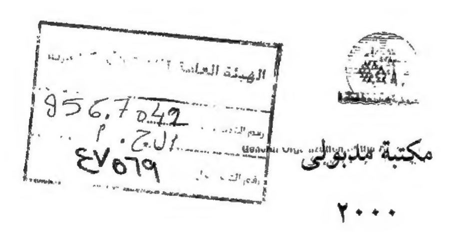
انتفاضة تشرين الثانى عام ١٩٥٢م

و

انقلاب الوصى فى العراق

دراسة تاريخية تحليلية وثائقية

تأليف: محمد حمدى الجعفرى



مكتبة مدبولى

٢٠٠٠



إهداء...

إلى زوجتى التى وقفت إلى جانبى خلال
رحلتى الصعبة فى هذه الحياة.. إلى أبنائى الثلاثة
مينا ومصطفى وياسمبن أهدى هذالجهد العلمى
المتواضع محبة واعتزازا

محمد الجعفرى

بسم الله الرحمن الرحيم

وقل ربي زدني علماً

صدق الله العظيم

شكر وتقدير

أتقدم بوافر الشكر والامتنان إلى استاذى الدكتور مؤيد إبراهيم الونداوى، وأعرب عن شكرى للمؤرخ الكبير للعميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين وكذلك شقيقى اللواء أحمد حمدى الجعفرى.

ولا يفوتنى أن أشكر الدكتور مازن بشير وأشكر أيضا الأخ فالح حسن والأستاذين مؤيد عبد القادر وسعد سلمان المشهدانى لتعاونهما الغيور معى.

واسجل شكرى للمراجع اللغوى الدكتور رشيد العبيدى والدكتور علاء جاسم محمد والأخ يوسف حسن والاستاذ سعدون نجم.

راجياً التوفيق للجميع

المختصرات

١ ـ دار الكتب والوثائق العراقية	د.ك.و.ث.ع
2 - FOREIGN OFFICE	F.O
3 - Ibidem	Ibid
4 - Opere Citato	Op.cit

المحتويات

الموضوع	الصفحة

المقدمـــة

لم تتعـرض الإدارة الحكوميـة فى العراق خلال فـترة الحكم الملكى للدراسـة والتحليل الكافيين من قـبل الدارسين والباحثين والمختـصين، وبقيت بعض جوانبها بـحاجة لدراسة شاملة وتحليل أعـمق، وخاصة الجـانب المتعلق بالمشاكل التى واجـهت الحكومات العراقـية المتعاقبة منذ قيام الحكم الوطـنى عام ١٩٢٠م وحتى عام ١٩٥٨م وإذا كانت بعض كتابات المؤلفين العـراقيين أمثـال عبد الرازق الحـسنى والدكتور مجـيد خدورى والأجانب أمـثال ستيفن هـ. لونكريك وهـنرى فوستر والعقـيد جيـرالد دى غورى الملحق العـسكرى فى السفارة البريطانية ببغداد قد تناولت جانباً من هذا الموضوع، إلا أنها لم تكن فى واقع الحال سـوى تناولاً تاريخـياً لا يعـدو حـدود السـرد التاريـخى لتلك الفـترة. وقـدر تعلق الأمـر بموضوع دراستنا الذى ينحصر بالمشاكل التى جابهت الحكومات العراقية وبالذات انتفاضة ٢٣ تشريـن الثانى عام ١٩٥٢م التـى هزت كيان النظـام الحاكم آنذاك، وعرضت المـصالح البريطانية لخطر مـحدق، ساعدها فى ذلك التغييـرات التى طرأت على الأنظمة فى المنطقة، كثورة ٢٣ يـوليو ١٩٥٢م فى مصر التى أطاحت بالملك فـاروق وكذلك وصول د. مـحمد مصدق زعـيم الحركة الوطنية فى إيران إلى السلطة وقـيامه بتأميم شـركات النفط. وكذلك تزايد الحـمـاس الشعـبى الواسع فى لـبنان الذى اسـتهـدف النظام القـائم آنذاك، فـإن هذه الدراسة أخذت منحنى تاريخـياً تحليليا سلطت فيه الضـوء على الدور البريطانى وأظهرت تدخله الواضح فى تسييـر دفة الأحداث جنباً إلى جنب مع الحكومة. من جانبـها استنفرت الحكومة البـريطانية جهودها لدعم النظام الحـاكم فى بغداد وحمايته من السقوط باعـتباره راعياً لمصـالحها المهمة فـى العراق، ومن أهم حلفائها، بعد أن تـداعت حكومات وعروش مهمة فى المنطقة.

وفى هذه الدراسة تكشف لنا الوثائق البـريطانية عن الدور الكبيـر الذى لعبته الخـارجية البريطانية فى رسم سـياسة النظام والنصائح والإرشادات التى كانت تقـدمها للبلاط الملكى وللسياسيين العراقيين الموالين لبريطانيا أمثال نورى السعيد وصالح جبر ومصطفى العمرى

وغيرهم.

لقد فرضت الأنتفاضة الشعبية التى قادتها الأحزاب السياسية الوطنية ضد الحكومة والبلاط والمصالح البريطانية واقعاً مفزعاً وخاصة لبريطانيا التى كان لها تواجد عسكرى لا بأس به فى العراق، لذلك لم تعارض السفارة البريطانية خطة الوصى الذى دفعت به الاوضاع المتدهورة للاستعانة بالجيش وإنزاله إلى الشارع لضرب الانتفاضة وسحقها بالقوة بعد أن لاح له الخطر الذى بات يستهدف عرش العائلة الهاشمية، فأسند رئاسة الحكومة إلى الفريق نور الدين محمود رئيس أركان الجيش، وهى المرة الأولى التى يتم الاستعانة فيها بالجيش. ذلك لأن الفريق محمود كان قد أبدى ولاء غير محدود للأسرة الهاشمية منذ قيام الحرب العربية ـ الإسرائيلية عام ١٩٤٨م عندما كان الجيش العراقى يحارب فى فلسطين.

إذا أردنا أن نعرف الأسباب التى دفعت بالأحزاب الوطنية لمجابهة السلطة ففى مقدمتها سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى البلاد والاهمال الذى لقيته القطاعات الشعبية من الحكومات العراقية المتعاقبة، وتطلع هذه القطاعات نحو الاستقلال والحرية ورفع القيود التى فرضتها بريطانيا على العراق من خلال معاهدة عام ١٩٣٠م سيئة الصيت التى ضمنت فيها بريطانيا كافة مصالحها فى العراق، إضافة للموقف الشائن الذى وقفته بريطانيا ضد حلفائها العرب فى حرب فلسطين عام ١٩٤٨م ومساهمتها فى زرع الكيان الصهيونى فى قلب الوطن العربى، وتخاذل الأنظمة العربية فى تلك الحرب ومن بينها النظام الملكى فى العراق، وقد وجدت الأحزاب الوطنية أن الأوضاع الدولية أصبحت أكثر ملاءمة لمواجهة هذا النظام خاصة بعد ظهور الاتحاد السوفيتى والمعسكر الاشتراكى كقوة جديدة تقف إلى جانب الشعوب المضطهدة بالضد من القوى الاستعمارية التى يجسدها المعسكر الغربى، فساعدها ذلك على الخوض فى ميدان النضال ضد السلطة.

وهذه الدراسة تظهر لنا تفاصيل هذه الانتفاضة والخطوات التى أقدم عليها الوصى عبد الإله، وأهمها استعانته بالجيش لتشكيل الحكومة وإنزالة إلى الشارع وإعلان الأحكام العرفية فى البلاد، ولقد أطلق البريطانيون على تلك الإجراءات عبارة (انقلاب الوصى)

هذا ما كشفته المراسلات التى كان يتبادلها السفير البريطانى فى بغداد مع حكومته فى لندن حول الأوضاع المتدهورة فى العراق طيلة فترة الانتفاضة.

وقبل الإشارة للنتائج التى توصل إليها الباحث، فقد بدأ الفصل الأول باستعراض الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى العراق منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥م وحتى قيام الانتفاضة الشعبية عام ١٩٥٢م باعتبارها عوامل مهمة ساهمت فى تصعيد الموقف ضد الحكومة وساعدت فى انفجار الوضع العام فى تشرين عام ١٩٥٢م. أما الفصل الثانى فقد كرس للانتفاضة ومراحل تطورها وتدخلات السفارة البريطانية لحماية النظام من السقوط ومحاولات رئيس الحكومة لإيقاف التداعى وتدهور الحالة العامة فى البلاد. أما الفصل الثالث فقد كشف عن طبيعة الأجراءات التى اتخذتها الحكومة والسفارة لتدارك الانهيار الذى بدا واضحاً على أركان النظام وتعرضه لهزيمه واضحة.

وبالرغم من عدم سقوطه إلا أنه خسر الكثير من هيبته فتشجعت الحركة الوطنية على الخوض فى مواجهات كثيرة معه أدت فى النهاية إلى سقوطه صبيحة يوم ١٤ تموز عام ١٩٥٨م، ولم تقتصر الهزيمة على النظام فقط، بل شملت السفارة البريطانية التى لم تعد تثير الخوف والفزع بين الأوساط الوطنية كما كان يحدث سابقاً، وكان لظهور حركة الضباط الأحرار فى صفوف الجيش التى أسقطت النظام وأنهت المصالح البريطانية فى العراق أبلغ دليل على هزيمة السفارة فى بغداد.

وفى الختام أود الإشارة إلى إن طبيعة الدراسة اقتضت اتباع المنهج التاريخى التحليلى والتعامل مع المعلومات والوثائق بقدر عال من الموضوعية التى تفرضها مثل تلك الدراسات.

ومن الله التوفيق

المؤلف

١٩٩٩م

الفصل الأول

العراق منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٥٢م

المبحث الأول: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ١٩٤٥ - ١٩٥٢م

المبحث الثاني: الأوضاع السياسية ١٩٤٥ - ١٩٥٢م

الفصل الأول

العراق منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٥٢م

مدخل:

على الرغم من استتباب الأمن والاستقرار في العراق بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥م، إلا أن الشعب أظهر تذمره جراء تصاعد تكاليف الحياة الباهضة واشتداد الأزمة الاقتصادية واستمرارها لما بعد الحرب من دون أن تجد الحكومة لها خلاصا مرضياً يخفف من وطأة العيش التى يعانى منها المواطن فى حين كان القادة السياسيون غارقين فى نزاعات شخصية ومنافسات عقيمة، وبالذات ما بين نورى السعيد، السياسى المخضرم، وصالح جبر الذى يمثل الجيل الجديد من السياسيين. والأخير يحظى بثقة بريطانيا التى كانت تتطلع إليه ليأخذ دوره فى السياسة العراقية ويخلف رجلها الأول فى العراق نورى السعيد، الذى بدأ يقترب من سن الستين. وكان غالبية الساسة العراقيين تعوزهم الثقة المتبادلة والشعور بالمسئولية تجاه البلاد. أما الأمير عبد الإله ابن الملك على الذى كان وصياً على عرش ابن أخته الملك فيصل الثانى، فقد كان يعيش هاجس الخوف من الجيش الذى انتفض ضد المصالح البريطانية عام ١٩٤١م تحت قيادة رشيد عالى الكيلانى والعقداء الأربعة صلاح الدين الصباغ وكامل شبيب ومحمود سلمان ومحمد فهمى سعيد، الذى كان من نتيجتها هروب الوصى إلى خارج البلاد؛ تاركاً وراءه فراغاً دستورياً، ولم يرجع إلا بعد فشل الحركة ودخول القوات البريطانية المحتلة البلاد من جديد فنصبته وصياً على العرش مرة أخرى. فأظهر ولاءً لا محدوداً لبريطانيا، وصمم على أن لا يسمح للجيش بالتحرك ضدة ثانية. فاتخذ مجموعة إجراءات لتقليص الجيش وإضعافه بالتعاون مع السلطات البريطانية التى كانت متفقة معه فى تلك الإجراءات، مما ولد ضده كرهاً شديداً بين أوساط الجيش. ثم سيطر على مفاصل الدولة وصار يتدخل فى كافة شئونها. وعزز من علاقاته بالسفير البريطانى فى بغداد السير كينهان كورنواليس SIr. K. Cornwalis الذى كان يمتلك خبرة كبيرة فى شئون العراق. وأصبح بحاجة دائمة لدعمه. لقد ورث الأمير

عبد الإله صفات وعيوبا عن أبية الملك على بن الحسين ملك الحجاز السابق. فهو مع أصدقائه وغالبيتهم من الإنكليز لطيفاً وطيباً المعشر، لكنه بالوقت نفسه لم يكن قائداً محبوباً من الشعب، وإن كان يحظى بثقة بعض قادة الجيش وغالبيتهم من الذين ارتبطوا به مصيراً وخاصة أبناء العشائر[1].

أما الجيل الجديد من الساسة وغالبيتهم من الشباب فقد كانوا يناضلون ضد الجيل القديم من السياسيين بطريقة سلمية، لكى يحلوا محلهم، وأصبحوا يطالبون علانية بمعاهدة منصفة مع بريطانيا تكون السيادة فيها أكثر واقعية. وتضع نهاية للتأثير البريطانى على الإدارة فى البلاد[2] غير أن بريطانيا التى كانت تسعى لتعزيز نفوذها فى العراق بشكل خاص، والمنطقة بشكل عام باتت تشعر بأنه لم يعد بمقدورها الاحتفاظ طويلاً بمكانتها المرموقة فى الشرق الأوسط من دون تعزيز ارتباطها بدول المنطقة لأنها لم تكن القوة الوحيدة فيها كما كانت سابقاً، ولا يمكنها الانفراد بالسيطرة عليها. فقد ظهر الاتحاد السوفيتى كقوة عالمية جديدة، ومكنه موقعه الجغرافى القريب من دول المنطقة من آثارة الاضطرابات ضد المصالح البريطانية، مما ألزم بريطانيا طلب المساعدة والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية التى كانت لها حصة سابقة فى نفط العراق. وتعاظمت مصالحها لدى حكومات الشرق الأوسط الأخرى فأجبرها ذلك، ولأجل الحفاظ على تلك المصالح، أجبرها على أن تأخذ على عاتقها هى الأخرى مسئولية التصدى للخط السوفيتى بالتعاون مع بريطانيا[3].

أما مصالحها فى العراق فقد راحت بريطانيا توجه النصح والإرشاد للبلاط الملكى والحكومات المتعاقبة على اتباع سياسة من شأنها أن تؤدى إلى انفراج سياسى يخفف من ضغط القوى المعارضة على الحكومة. ذلك باعتماد نهج اقتصادى إصلاحى يخفف أيضاً من الأزمة الاقتصادية المستفحلة التى إذا ما نجحت فى تجاوز الضائقة المعاشية، سيجنب

(1) Cornwallis to Eden, 30.3.1945, Fo 371/45302

(2) Special Report, issued by the director, CID in Roaghdad. 27.5.1945, FO 371/45302

(3) Cornwa Uis to Eden, 19.3.1945 FO 371/54302

فئات الشعب الفقيرة من التعاطف مع الفكر الروسى الذى بات يستهوى الكثير من الشباب المثقف.

كان ذلك الرهان الذى عولت عليه السلطات البريطانية لكى تعزز مكانتها فى العراق، إلا إنها واجهت مصاعب كبيرة. منها أن العراقيين، كحال بقية العرب، باتوا يحملون بريطانيا مسئولية نكبة الشعب الفلسطينى التى نتجت من جراء السياسة السلبية لبريطانيا تجاه فلسطين. فافقدتها شعبيتها.. إضافة إلى ذلك كان كفاح الشعب العراقى منصباً على إسقاط أو تعديل معاهدة عام ١٩٣٠ (*) التى منحت بريطانيا امتيازاً واسعاً فى العراق. فكانت حركة مايس عام ١٩٤١م التى قادها العقداء الأربعة ورشيد عالى الكيلانى. ثم وثبة كانون الثانى عام ١٩٤٨م وأخيراً الانتفاضة الكبيرة فى تشرين الثانى عام ١٩٥٢م وكانت القضية الفلسطينية ومعاهدة ١٩٣٠م ونيل الاستقلال الناجز هى محور نضال القوى السياسية ضد بريطانيا التى تكللت بالنجاح صبيحة ١٤ تموز عام ١٩٥٨م فخرجت بريطانيا من العراق خالية الوفاض وهى تجر أذيال الهزيمة المرة.. ولما كان موضوعنا يبحث فى انتفاضة تشرين الثانى عام ١٩٥٢م، سوف نتناول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية والتى مهدت لقيام الانتفاضة.

(*) هى معاهدة عقدت بين الحكومة العراقية والحكومة البريطانية عام ١٩٣٠م عندما كان العراق واقعاً تحت الانتداب البريطانى، وقد اشترطت بريطانيا على العراق أن يوقع عليها مقابل دخوله عصبة الأمم ونيله الاستقلال. وفيها ضمنت بريطانيا كافة مصالحها فى العراق. لذلك اعتبرت معاهدة غير متكافئة. ونصت المعاهدة على قيام كل فريق من الفريقين المتعاقدين بمعاونة الفريق الآخر فى حالة الحرب على قدر استطاعته، وعلى الجانب العراقى تقديم التسهيلات والمساعدات اللازمة وطرق المواصلات للقوات البريطانية فى العراق وتأمين الحماية اللازمة لها. ويمنح كذلك العراق قاعدتين جويتين لبريطانيا تختارهما قرب البصرة وغرب الفرات وأن لا تدخل المعاهدة حيز التنفيذ إلا بعد دخول العراق عصبة الأمم وتظل نافذة خمسة وعشرين عاماً [الحسنى، عبد الرزاق: العراق فى ظل المعاهدات، مطبعة دار الكتب، بيروت، ١٩٨٠م، ط٥، ص٢٤٢ ـ ص٢٤٧].

المبحث الأول

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية منذ عام ١٩٤٥-١٩٥٢م

أولاً: الأوضاع الاقتصادية:

واجهت البلاد أوضاعاً اقتصادية سيئة خلال الحرب العالمية الثانية، وعانت الفئات الشعبية الغلاء الفاحش وارتفاع تكاليف المعيشة، ومما زاد من الضائقة الاقتصادية ظهور فئة من الاحتكاريين وطبقة تمثل الفئة المتنفذة في السلطة والاستغلاليين الذين سيطروا على اقتصاد البلد. وقد نجم عن ذلك تفشي البطالة وانتشار الفقر وتدني الأجور الذي استمر إلى ما بعد انتهاء الحرب. فلم تظهر اية مؤشرات لتجاوز الأزمة الاقتصادية التي شغلت أذهان الناس كثيراً.[1] ومن جهة أخرى واجهت الحكومة صعوبة بالغة في أداء أعمالها بسبب ضعف كفاءة الوزراء المختصين بهذا القطاع[2] وأظهر الميزان التجاري العراقي نقصاً واضحاً، فتم سد النقص جزئياً عن طريق سحب ما تبقى من احتياطي العراق من الجنيه الاسترليني الذي توفر خلال الحرب. أما الصادرات فلم يحدث فيها أي تطور، وبقيت محصورة في المواد الزراعية والطبيعية[3] اما تجارة الاستيراد فقد بقيت متذبذبة لفترة ما بعد الحرب، لأنها مرتبطة بتطورات الاقتصاد العالمي الذي كان متأثرا بالتضخم لكنها عادت للانتعاش المؤقت بسبب الحرب الكورية عام ١٩٥١م[4].

لما وجدت وزارة أرشد العمري الأولى عام ١٩٤٦م إن الضائقة المالية أصابت بالدرجة الأساس موظفي الدولة، أصدرت مرسوماً بصرف راتب كامل لكل موظف، يدفع نصف في نصف شهر آب، والنصف الآخر يدفع في شهر تشرين الأول في تلك السنة[5].

---

(١) الونداوي، د. مؤيد إبراهيم: العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية من عام ١٩٤٤-١٩٥٨م بغداد، دار الشئون الثقافية ١٩٩٢م، ص٥٢

(٢) المصدر السابق أعلاه، ص٧٩

(٣) لونكريك، ستيفن همسلي: العراق الحديث من سنة ١٩٠٠-١٩٥٠م، جـ٢، ترجمة سليم طه التكريتي، منشورات الفجر، ١٩٨٨م، بغداد، ص٦٠١-٦٠٢

(٤) سلمان، د. محمد حسن: التطور الاقتصادي في العراق، جـ١، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ص٧٧

(٥) الحسني، عبد الرزاق: تاريخ الوزارات العراقية، جـ٧، مركز الابجدية للطباعة، بيروت، ١٩٨٢م، ص٩٤

ولم يشهد عام ١٩٤٧م تقدماً فى حل المشكلة الاقتصادية، بسبب النقص الكبير فى العملة الصعبة وعدم تناسب الإيرادات بالقياس إلى النفقات. لأن الكثير من الرسوم والضرائب بقيت على حالها القديم منذ أوائل الأربعينيات. إضافة إلى التكاليف العالية للخدمات الاجتماعية التى كانت أكثر مما تتطلبه الحاجة الفعلية لها، وعلى هذا الأساس افتتحت السنة المالية الجديدة بنقص واضح فى التخمينات[١].

ونتيجة لضغوط ملاكى الأراضى المتنفذين التى انصبت باتجاه تحقيق مصالحهم من جهة، ولغرض الحصول على العملة الصعبة من جهة ثانية، فقد سمحت الحكومة بتصدير كميات كبيرة من الشعير رغم علمها أن فشل موسم الحصاد سوف يتسبب بوقوع مجاعة كبيرة خلال الأشهر الأولى من عام ١٩٤٨م إلا أن الحكومة وقبل حلول موسم الحصاد أوقفت تصدير الشعير وقامت بمجهود كبير للحصول على الحنطة من الخارج لتجنب النقص الخطير فى الأشهر التى تسبق الحصاد[٢].

وعندما شارفت سنة ١٩٤٧م على الانتهاء تصاعدت الأزمة واندفع الناس يتسابقون للحصول على رغيف الخبز الذى ارتفع سعره إلى حد غير معقول. ورغم التحذير الذى اطلقته غرفة تجارة بغداد إلى المسئولين من مغبة الاستخفاف بهذه الأزمة،وحثها على منع تصدير الشعير والسيطرة على ما هو متوفر منه لخلطه مع الحنطة وتوفير الخبز المخلوط للشعب. إلا أن الحكومة أصرت على منح إجازات التصدير للفئة المتنفذة بلا حساب. وكان الإقطاعيون والمتنفذون المستفيدون من تلك العملة يوهمون السلطة بعدم الخوف من وقوع مجاعة فى العراق. وحاولت غرفة تجارة الموصل أن توضح للسلطات حجم الخطر الذى ستواجهه البلاد ما لم تسارع لاتخاذ التدابير الصارمة لمنع تصدير الحبوب، إلا أنها لم تجد أذناً صاغية[٣] وكان من مظاهر تذمر المواطنين من هذه الأزمة واشتداد وطأتها، خروج

---

(١) دى غورى، العقيد جيرالد: ثلاثة ملوك فى بغداد، ترجمة سليم طه التكريتى، مكتبة النهضة العربية، ط٢، بغداد ١٩٩٠م، ص٩٥ كذلك: لونكريك: العراق الحديث، جـ٢، المصدر السابق، ص٥٥٩ ـ ٩٦٠

(٢) الونداوى: العراق فى التقارير السنوية، المصدر السابق، ص٧٩

(٣) الحسنى: الوزارت، جـ٧، المصدر السابق، ص٢٠٤

المظاهرات في شوارع بغداد. ففي ١٧ أيلول خرجت في منطقة الكاظمية ببغداد مظاهرة كبيرة ضد الحكومة مطالبة بتوفير الغذاء للمواطنين، فتصدت لها قوة من الشرطة وقمعتها بالقوة، مما أدى إلى وقوع (٨٨) إصابة وتم توقيف (٢٥) شخصاً من المتظاهرين[١]

إن ارتفاع اسعار المواد الغذائية وخروج المظاهرات في الشوارع يوضح مقدار تأثر الشعب بالحالة الاقتصادية المتردية[٢].

وفي ضوء ذلك تقدم اثنا عشر عضواً في مجلس النواب في ٢٣ كانون الأول من عام ١٩٤٧م بمذكرة إلى الحكومة لتوضيح أسباب الأزمة التي تجتاح البلاد وبيان التدابير والإجراءات المتخذة من قبل الحكومة لمعالجتها، غير أن رئيس الحكومة صالح جبر سخر من تلك المذكرة، واصفا الأزمة بأنها غير جديرة بالاستيضاح. وأن هناك ما هو أهم منها. واعتبر تقديم المذكرة وسيلة من وسائل المعارضة لتأليب الرأي العام ضد الحكومة[٣].

ومن الأسباب الأخرى للأزمة الاقتصادية التي تفاقمت في الأعوام التي سبقت عام ١٩٤٨م هو التضخم المالي الذي نجم عن الاتفاقات العسكرية خلال الحرب العالمية الثانية، وكذلك فشل لجنة تنظيم الحبوب التي أنشئت عام ١٩٤٧ في أداء عملها، وازدياد حجم العاملين القاطنين في المدن الكبرى الذين يواجهون مصاعب جمة في تأمين الخبز لعوائلهم، إضافة لتكاليف المعيشة التي ازدادت سبع مرات عما كانت علية عام ١٩٣٩م، كما أن رفض صالح جبر لحل أزمة الخبز واستخفافه بها قبيل مغادرته لندن عام ١٩٤٨ كان أحد الأسباب التي أدت إلى انفجار الموقف الشعبي ضد معاهدة بورتسموث عام ١٩٤٨م والتي سيرد ذكرها لاحقاً[٤].

ولما جاءت حكومة السيد محمد الصدر في اوائل عام ١٩٤٨ تواصلت الأزمة رغم الإجراءات التي اتخذتها، بسبب الأسراف في الأنفاق الحكومي، وكذلك مشاركة الجيش

---

(١) الحسني: الوزارات، جـ٨، المصدر السابق، ص١٥

(2) AL - Windawi M. Ibrahim, Unpublished thesis: Arglo - Iraqi relations 1945 - (1958, University Reading, 1989, P. 99)

(٣) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧م، ص١٥

(٤) الونداوي: العراق في التقارير السنوية ـ المصدر السابق، ص١٢٢ كذلك: لونكيرك: العراق الحديث، جـ٢، المصدر السابق ص٥٩٨

العراقي في حرب فلسطين الذي حمل الميزانية مبالغ طائلة، مع توقف أنبوب النفط الممتد من كركوك إلى ميناء حيفا الفلسطيني بقرار من الحكومة العراقية بسبب قيام دولة إسرائيل ـ فأصبح الميناء ومصفاة النفط تحت سيطرتها. فحرم العراق من مورد مالي مهم. ذلك لأن ميناء حيفا هو المنفذ المهم الذي يصدر بواسطته العراق نفطه إلى الأسواق العالمية[١].

وما إن تولى مزاحم الباجة جي حكومته الأولى في حزيران ١٩٤٨م، حتى أعلن رئيسها بأنه ما لم تتخذ التدابير اللازمة لتوفير ستة ملايين دينار عراقي، فسوف تجد الحكومة نفسها عاجزة عن صرف رواتب الموظفين. مما حمل وزير المالية علي ممتاز الدفتري لتقديم مقترحات لمعالجة الأزمة المالية. تضمنت حمل الحكومة على الحصول على قرض خارجي بقيمة ستة ملايين دينار عراقي، وتخفيض مصروفات الدولة، وتقليص عدد الموظفين والمستخدمين، وإلغاء المخصصات الممنوحة للموظفين، وإيقاف جميع أنواع الإيفادات، وزيادة الرسوم المالية، وإعادة النظر بالضرائب والرسوم المستحصلة، وفرض ضرائب ورسوم جديدة، ورغم قيام مجلس النواب بتشريع لوائح مالية نصت على زيادة رسوم الأسماك والمواشي والصيد والاستهلاك وضريبة الأملاك، إلا أن المقترحات أهملت لأنها تعرضت لمصالح بعض النواب والأعيان والوزراء وبعض المتنفذين الذين استثنوا فيما بعد من الضرائب والرسوم. وبقيت الرسوم تجبى من الطبقات الفقيرة. وعموماً فهي لا تؤمن انتشال الوضعين المالي والنقدي من أزمتها[٢].

ورغم النقص الحاد في الموجودات، إلا أنه لم يحول دون تخصيص ٤٠٪ من الأموال المتوفرة لتغطية نفقات الجيش، سيما وقد توقف أنبوب حيفا رغم المحاولات التي بذلتها حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا مع حكومة العراق لإعادة فتح الأنبوب، وهو مالم تجرؤ إية حكومة عراقية على فتحة رغم الخسائر التي تكبدتها الدولة[٣].

حاولت الحكومة العراقية مفاتحة الحكومة المصرية للحصول على قرض بقيمة ثلاثة ملايين جنيه، فأوفد رئيس الحكومة مزاحم الباجة جي وزير ماليته علي ممتاز الدفتري في ٥

(١) الونداوي: العراق في التقارير السنوية، المصدر السابق، ص٨٩

(٢) الحسني: الوزارات، جـ٨، المصدر السابق، ص٢٦

(٣) لونكريك: العراق الحديث، جـ٢، المصدر السابق، ص٥٧٨

أيلول عـام ١٩٤٨، إلا أنه لم يفلح فى تأمين القـرض، فأضطر رئيـس الوزراء إلى مفـاتحة شركات النفط فى الـعراق لاستيفـاء حصة العراق من النفط كل ثلاثة أشـهر بدلاً من نهاية كل سنة. فاستطاع بذلك أن يؤمن الوضع المالى إلى حين[1].

ولغرض معالجـة الاضطراب الحاصل فى الميزان التجارى والتحـويل الخارجى، تقدمت الحكومة العـراقية فى أواخـر عام ١٩٤٨م، بطلب إلى وفد خـبراء البنك الدولى، الذى زار بغداد للحصـول على قرض لتأمين بعض مـشاريع الإعمار، كمـا عقدت اتفاقـاً، فى شهر تموز ١٩٤٨م، مع الحكومة البـريطانية للحصـول على مبلغ خمـسة وعشـرين مليون دولار خلال فتـرة أمدها سنة. وفرضت نظاماً علـى إجازات الاستيراد. ورغم ذلك بقـيت الخزينة عرضة لمطالب الجيش. واضطرت الحكومة تحت وطأة الأزمة لاستيراد الحبوب من الخارج. إلا أن تقليص عـدد الموظفين والتـوقف عن إنجـاز بعض المشاريع واسـتلام حـصة العـراق مـقدمـاً من شركـات النفط كل ثلاثة أشـهر، جـعل الخزينة فى وضـع أفضل تسـتطيع فيـه الحكومة الإيفاء بديونها[2].

غيـر إن الأزمة ظلت قائمة رغم أن المقـترحات التى قـدمها وزير المالية الدفـترى، وهى بمثابة علاجات فـعالة قد أهملت. ولـم تجد مساندة من الوزراء؛ فـاضطر تحت ضغط الأزمة إلى تقديم استقالته من الوزارة فى ٢٧ تشرين الأول عام ١٩٤٨م[3].

لم تستقر الحالة المالية فى عام ١٩٤٩م بسبب فقدان العراق لعائداته النفطية ورفضه فتح أنبوب النفط الممتد إلى حيفا. ومع حلول نهاية السنة المالية فى ٣١ آذار عام ١٩٤٩م أصبح العجز فى الميزانية يفوق الثمانية ملايين دينار[4]. ومن جانب آخر فوجئت الحكومة العراقية فى ١٧ أيلول ١٩٤٩م بقرار الحكومة البريطانية تخفيض قيمة الجنية الاسترلينى، الذى كان الدينار العـراقى مـرتـبطاً به. فـأربك ذلك الوضع المالى فى البـلاد. وعلى أثر ذلك تدارك

(١) الحسنى: الوزارات، جـ٨، المصدر السابق، ص١٢

(٢) لونكريك: العراق الحديث، جـ٢، المصدر السابق، ص٥٧٩

(٣) الحسنى: الوزارات، جـ٨، المصـدر السـابق، ص٢٩ كـذلك: لونكريك العراق الحـديث، المصدر السابق، ص٥٧٩

(٤) الونداوى: العراق فى التقارير السنوية، المصدر السابق، ص١٢١

مجلس الوزراء الحالة وعقد اجتماعات برئاسة الأمير زيد بن الحسين نائب الوصى شاركه فيها رؤساء الوزراء ووزراء المال السابقون الذين يمكن الاستفادة من خبرتهم فأصدرت الحكومة بياناً خفضت فيه قيمة الدينار العراقى، وحذرت من يهمه الأمر من التلاعب بالأسعار ومن يقوم بالمضاربات بشكل يخل بالوضع الاقتصادى بأنها ستوقع أشد العقوبات به[1].

لم يتحسن الوضع المالى عام ١٩٥٠م واستمر العجز واضحاً، وأصبح وضع الخزينة سيئاً[2] الأمر الذى دفع بالحكومة لاتخاذ بعض الإجراءات لمعالجة الحالة. فقدم وزير المالية عبد الكريم الأزرى لائحة تتضمن بعض الإجراءات الخاصة بالتعرفة الكمركية المفروضة على الكماليات التى تستهلكها الطبقات الموسرة، وفرض الرسوم على جميع الصادرات عدا الصناعية وزيادة ضريبة الأملاك على العقارات وغيرها[3].

ومع حلول نهاية السنة المالية، فى ٣١ آذار عام ١٩٥٠م، تناقص العجز إلى مليونين ونصف مليون دينار، وهو لا يشكل فى الواقع عجزاً حقيقياً لأن رصيد الحكومة من المبالغ المتوفرة من بيع التبغ والسكر والحنطة يلبى حاجتها دون اللجوء إلى الاقتراض[4] غير أن المظهر العام لتجارة العراق فى نهاية سنة ١٩٥٠م، يبدو بسيطاً فى كميته وقيمته قياساً إلى حجم القطر وإمكانياته مما يعكس النقص والتخلف الحاصلين فى قطاع الزراعة بصفة خاصة. وكذلك تضاؤل ونقص الموارد الطبيعية القابلة للتصدير عدا النفط[5]. أما تقديرات النسبة المالية المنتهية فى ٣١ آذار عام ١٩٥١م، التى قدمها وزير المالية عبد الكريم الأزرى فى نيسان من عام ١٩٥٠م، فقد أظهرت أن ميزان المدفوعات والمصروفات يقارب ٢٤ مليون دينار. وأوضح الوزير أن مثل هذا التوازن إذا ما أريد تحقيقه، فعلى الحكومة اتباع نظام اقتصادى صارم من جهة وإيجاد ضرائب جديدة من جهة أخرى. وقد جاءت الشهور

(١) الحسنى: الوزارات، جـ٨، المصدر السابق، ص٩١ ـ ٩٢

(٢) لونكريك: العراق الحديث، جـ٢، المصدر السابق، ص٣٠٦

(٣) الأزرى، عبد الكريم. تاريخ فى ذكريات العراق، ١٩٣٠ ـ ١٩٥٨م، جـ١، بيروت، ١٩٨٢م، ص٢٥٢ ـ ٢٥٣

(٤) الونداوى: العراق فى التقارير السنوية، المصدر السابق، ص١٢١

(٥) لونكريك: العراق الحديث، جـ٢، المصدر السابق، ص٦٠٢ ـ ٦٠٣

الخمسة الأولى نيسان ومايس وحزيران وتموز وآب لتوضح أن العائدات تبشر بخير. ومع حلول شهر تشرين الثانى أصبح الوضع الأقتصادى للحكومة مرضياً لدرجة أن وزير المالية الجديد عبد الوهاب مرجان، تشجع على القول بأن هذا الموقف يشجعه على المضى فى سياسة إنفاق الحكومة[1].

ولما تأسس مجلس الإعمار الذى توقع له الخبراء المختصين بأنه سيساهم بزيادة العوائد المالية للبلاد، وإنفاق هذه الإيرادات على مشاريع تزيد من الدخل القومى[2] فقد وضع قانون المجلس ميزانية تخصص وارداتها من عوائد النفط، وكذلك المبالغ التى يخصصها مجلس النواب بين آونة وأخرى[3].

وفى اوائل عام ١٩٥١م لقيت حكومة نورى السعيد انتقاداً لأن خطط رئيس الحكومة لتوفير العمل من خلال قيامه بإنشاء مشاريع تنموية صغيرة الحجم قد فشلت فى تحقيق الهدف، وفى تلك السنة تصاعدت أسعار المواد الغذائية مما حمل الفقراء والعاطلين مشقة كبيرة[4].

أما فى عام ١٩٥٢م فإن المستوى المعاشى للفرد لم يشهد تحسناً واضحاً، لا بل شهدت أسعار المواد الأولية ارتفاعاً ظاهراً، وازدادت البطالة، وبموجب الإحصائيات الرسمية أرتفعت الأسعار بمقدار ٦٦٪ عما كانت عليه عام ١٩٣٩م ففى الوقت الذى كان الفرد يحتاج من الغذاء بما قيمته(٢٤٨) فلساً شهرياً، أصبحت حاجته من الغذاء عام ١٩٥٢م بما قيمته (١٦٣٧) فلساً شهرياً[5]. فيما انخفض المستوى المعاشى للفرد فى تلك السنة، فكان معدل دخله الشهرى لا يتجاوز (٣٠) ديناراً سنوياً[6].

كما عانى المواطن من ثقل الضرائب المباشرة، وشملت تلك الضرائب خدمة المواد الأساسية التى يستهلكها، ولم تضع الحكومة بالحسبان تواضع قدرته على دفع تلك

---

(١) الونداوى: العراق فى التقارير السنوية، المصدر السابق، ص١٢١

(٢) عمر، د. جابر: الإعمار ومشاريعة في العراق، مطبعة المعارف، بغداد، ص١١

(٣) الحسنى: الوزارات، جـ٨، المصدر السابق، ص١٨٨

(٤) الونداوى: العراق فى التقارير السنوية، المصدر السابق، ص١٣٠

(٥) جريدة الأهالى، العدد ٧٨، أيلول ١٩٥٢م، مقالة تحت عنوان (أكثرية الشعب تموت جوعاً)

(٦) جريدة الأهالى، العدد ٧٣، ٢٧ آب ١٩٥٢م (من تقرير بعثة مصرف الإنماء والإعمار الدولى)

الضرائب، ففى السنوات ١٩٥١ ـ ١٩٥٢م كانت نسبة الضرائب غير المباشرة تشكل ٨٢٪ من مجموع الضرائب المستحصلة و ٧١,٥٪ من مدخولات الميزانية العامة للدولة[١] فى حين لم تكن ضريبة الأرض المباشرة تشمل طبقة الإقطاعيين. حيث قامت السلطة الحاكمة بإعفائهم منها منذ عام ١٩٣٩م، ولم تفرض على الأراضى الزراعية الخاصة أى نوع من الضرائب[٢] وتبين من ذلك أن الإقطاعى لا يخضع سوى إلى الضرائب غير المباشرة رغم امتلاكه لأراضٍ واسعة. ونتيجة لذلك بلغت نسبة الضرائب المباشرة ١٨٪ من مجموع الضرائب المستحصلة و ١٣٪ من مجموع مدخولات ميزانية الدولة[٣].

وعلى العموم فقد أدت تلك المشاكل مجتمعة إلى تردى الحالة المعاشية وأثرت على نسبة كبيرة من المواطنين. ومع تزايد تلك المشاكل، كانت الحكومات تقف عاجزة عن إيجاد الحلول الجذرية لمعالجتها. ورغم قيامها ببعض الإجراءات المؤقتة بين الفينة والأخرى، إلا أنها كانت قاصرة، أو أن المتنفذين فى السلطة والملاكين والفئات الاستغلالية يقفون حجر عثرة فى طريقها، لأنها تطولهم بالدرجة الأولى فظلت تلك المشكلات تتفاقم، مما دفع بوزير الخارجية العراقى الدكتور محمد فاضل الجمالى للطلب من وزير الدولة البريطانى فى ٢ مايس ١٩٥٢م، أن يبلغ حكومته ببذل أقصى الجهود لإيجاد حلول للأزمة المالية الخطيرة التى تجتاح العراق[٤].

ثانياً الأوضاع الاجتماعية:

على الرغم من انتهاء الحرب العالمية الثانية، إلا أن الوضع الاجتماعى فى البلاد استمر متردياً ولم يشهد تحسناً واضحاً، وذلك لعجز النظام من التغلب على حالات الخلل الاجتماعى التى تعود جذورها إلى النمو السريع لعدد سكان المدن، وارتفاع تكاليف المعيشة مع تصاعد مستوى وعى ورغبات الفلاحين وعمال المدن والإعفاء الفعلى لطبقة

(١) جريدة الأهالى، العدد ١٠٣، ٨ تشرين الأول ١٩٥٢م

(٢) جريدة الأهالى، العدد ١٠٤، ٩ تشرين الأول ١٩٥٢م

(٣) جريدة الأهالى، العدد ١٠٣، المصدر السابق.

(4) Eastern Departement to Fo, 10.5.1952. FO 371/98747

الشيوخ وملاكي الأراضي من ضرائب الدخل[1] فتدهور الحالة الصحية للمواطنين وتفشت الأمية والجهل بين أوساطهم بنسبة عالية وتزايدت هجرة الفلاحين من الريف إلى المدينة هرباً من جو الإقطاع والشيوخ، وارتفعت نسبة البطالة بسبب إهمال أوضاع العمال الذين استغلوا من قبل أرباب العمل وأدى إلى عزوفهم عن العمل، إضافة إلى أن هجرة الفلاحين إلى المدن جعلتهم ينافسون عمال المدينة على فرص العمل. ومن جانب آخر اهتمت الحكومة بطبقة الإقطاع والمتنفذين لأن هذه الطبقة تشكل مصدر قوة وديمومة للنظام فظهرت فجوة كبيرة بين الحكومة والطبقات الاجتماعية الفقيرة[2].

كان من نتيجة ذلك ازدياد حدة التذمر بين أوساط المواطنين وبقية الشرائح الاجتماعية الأخرى واستيائهم من الحكومة التي انحازت إلى طبقة معينة وهي الطبقة المتنفذة على حساب الطبقة الكبيرة التي تشكلها عموم الشرائح الاجتماعية الفقيرة في المجتمع.

ولغرض تسليط الضوء على الواقع الاجتماعي المتردي في البلاد سنتناول كل حالة من هذه الحالات الاجتماعية لكي نقف على مكامن الخلل، ونستخلص في ضوئها الأسباب التي أدت إلى انفجار الوضع العام في تشرين الثاني عام ١٩٥٢م

أ. الوضع الصحي:

تأثر الوضع الصحي والغذائي في البلاد عموماً بسبب انخفاض مستوى المعيشة، فقد كان الفرد لا يتناول الحد الأدنى مما يحتاجه جسمه من الغذاء مما عرضه للإصابة بأمراض عديدة، ومما زاد الحالة سوءاً تواضع الخدمات الصحية التي تقدمها الدوائر الصحية للمواطنين، ولا تتناسب وحجم الأمراض التي تجتاح البلاد، وقلة الكوادر الطبية العاملة في تلك الدوائر بالقياس إلى عدد السكان[3] وكانت هناك نسبة كبيرة من المواطنين تتراوح ما بين ٧٥٪ ،٨٠٪ من مجموع السكان يعانون من سوء التغذية بسبب عدم حصولهم على الغذاء الكافي[4] وأظهرت الإحصائيات أن نسبة الوفيات بين المواطنين عالية بسبب كثرة

---

(1) Batatu, Hanna, Old Social Classes and The Revolutionary Movements OF Iraq, Princeton, 1978. P. 387

(٢) جريدة الأهالي، العدد (٧٢)، ٢٦ آب ١٩٥٢م (من تقرير بعثة مصرف الإنماء والإعمار الدولي).

(٣) عجينه، د. رحيم: الحالة الصحية في العراق - مجلة المثقف - العدد (١) تشرين الأول ١٩٥٨م، ص٩٦ - ٧٠

(٤) جريدة الأهالي، العدد (٧٢)، ٢٦ آب ١٩٥٢م، المصدر السابق

الأمراض المستوطنة والوافدة مثل الملاريا والبلهارسيا والإنكلستوما والدوسنتاريا وأمراض العيون، إلى جانب انتشار الأوبئة الناجمة عن إهمالهم للشروط الصحية وعدم مراعاتهم للنظافة، فأدت إلى وفاة أعداد كبيرة منهم وخاصة الأطفال[١] وبلغت نسبة الوفيات بين الولادات ٢٥٪ وقدر عدد المتوفين بسبب مرض الملاريا بخمسين ألف وفاة سنوياً[٢].

إن موضوع العناية بالأطفال شكل علة اجتماعية كبيرة، فعلى الرغم من نشاط الأمومة ومضاعفة حجمها وتوفير العيادات التي تعنى بالأطفال، إلا أن معدل الوفيات ظل مرتفعاً بشكل يدعو للأسى. ذلك لأنه لم تقدم دراسة شاملة لمكافحة أمراض الإنكلستوما والملاريا والبلهارسيا. وأن مكافحة هذه الأمراض بالإضافة إلى أمراض السل الرئوي والعيون ومجموعة أمراض التيفويد تتطلب إمكانيات مالية كبيرة لم تستطع الحكومات بإمكانياتها المتواضعة من توفيرها. إضافة لقلة الكادر الصحي القادر على تحمل تلك المسئولية. فبقيت الخدمات الصحية مقيدة بسبب نقص الأموال والموظفين المدربين القادرين على إدارة القطاع الصحي في الأرياف والمدن. واستمرت الأمراض تنخر في المجتمع وخاصة القطاعات الفقيرة منها، وهو مؤشر على ضعف المستوى الصحي في البلاد[٣]. أما المستوصفات المنتشرة في القرى والأرياف في عموم أنحاء العراق فقد بلغت حتى عام ١٩٥٢م اربعمائة مستوصف، وكان لكل سبعة آلاف مواطن طبيب واحد[٤] ذلك لأن الأطباء كانوا يظهرون تردداً كبيراً في العمل بالمناطق النائية. فأربك ذلك القطاع الصحي، وأضعف تطور الخدمات الصحية في تلك المناطق[٥] وظهر واضحاً أن المستوى الصحي في القرى والأرياف متدنٍ قياساً للمدنية التي يفضل غالبية الأطباء عملهم فيها[٦] أما المناطق البدوية فقد كان لتنظيمهم الاجتماعي المنعزل بسبب ميلهم للاستيطان في أطراف الصحراء التي لا تتوفر فيها طرق المواصلات الحديثة سبباً في حرمانهم من كل مظاهر التقدم، وظل

(١) عجينه، د. رحيم: الحالة الصحية في العراق، المصدر السابق، ص٦٩ ـ ٧٠

(٢) جريدة الأهالي، العدد (٧٨)، ٨ أيلول ١٩٥٢م

(٣) لونكريك: العراق الحديث، جـ٢، المصدر السابق، ص٦٣٨ ـ ٦٤٠

(٤) جريدة الأهالي: العددين (٨٩) و (٩٠) في ٢١،٢٢/ أيلول / ١٩٥٢م

(٥) لونكريك: العراق الحديث، جـ٢، المصدر السابق، ص٦٤٠

(٦) حسن، د. محمد سلمان: التطور الاقتصادي في العراق، جـ١، المصدر السابق ص٤٦

أبناؤهم يعيشون حياة شاقة، لأن الانعـزال والفقر منعهم من الحصول حتى على القليل من التجهـيزات المادية البدائية والخدمـات الصحية، فـأمسى واقعهم بائساً وانتـشرت الأمراض بينهم. وبقى البـدوى يعتمـد على الوسائل الطبـية البـدائية التى يتـداولها عن آبائه لمعـالجة الأمراض. ولاشك فى أن تلك الطرق البدائية قـد أدت فى أحيان كـثيرة إلى ازدياد نسـبة الوفـيات. وقـد شجع على ذلـك انتشـار الجهل والأمـية وضـعف الوعى الصـحى عندهـم ورفضـهم لاى توجيه أو رعاية طبـية جديدة قـد تقدمها بعض الفرق الصحيـة التى كانت تزور مناطقهم بأوقـات متباعـدة جداً، وهى فى كل الأحوال لا تفى بالغرض المنشـود لأنها غالباً ما تكون رعـاية طبية ناقصة وغير مـتكاملة وما هى إلاعلاجات آنية وفى أحيـان كثيرة غير فـعالة. أما المناطق الجبليـة فى الجزء الشمالى من الـعراق وخاصة النائية مـنها، فهى لا تختلف عن المناطق الصحـراوية فى بؤسها وقلة وجود الخدمات الصحـية، إن لم تكن أكثر تعقـيداً منها، ذلك لأن تلك المناطق المـشهورة بوعورة التـضاريس وتعقـيداتها وعـدم توفر وسائل المواصـلات قد حال دون وصول الخـدمات الصحيـة إليها، فـبقى المواطن فى تلك المناطق منعزلاً عن العالم الخـارجى. ويعتمد فى وسائل العـلاج على الموروثات الطبية التى يتداولـها المواطنون جيـلاً بعد آخر. وهى فى كل الأحوال غير مـفيدة. وتؤكـد هذا الرأى معظم الإحصائيات التى أظهرت تصاعد نسبة الوفيات بين سكان تلك المناطق[1].

أما شروط السكن الصحى فقد كانت نسبة كبيرة من المواطنين تفتقر إلى الدور السكنية الصالحة للسكن التى لا تتوفر فيها شروط الصحة العامة، ففى مدينة بغداد العاصمة، تنتشر فى مناطقهـا أعداد كبيرة من العـوائل التى تسكن الصرائف، وهى عبارة عـن أكواخ يتألف كل واحد منها من غـرفة واحدة بنيت بالقصب والحـصير تسمى بالصريـفه، وكانت تغطى بالطين خلال فـصل الشتاء، وكانت كل صريفه تأوى ما يقارب ٥ ـ ٦ أفـراد، وقد شكلوا مناطق خاصة بهم فى مناطق (الشـاكريه) فى كـرادة مريم حالياً (وخلف السدة) التى تعرف حالياً بمنطقة جميلة، والشعلة وغيـرها. إن غالبية هؤلاء هم من العوائل المهاجرة من المناطق الريفية الجنوبيـة، ويطلق عليهم تسمية (الشراقـوه) وقد كان (الشراقوه) يقيـمون صرائفهم

---

(١) لونكريك: العراق الحديث، جـ٢، المصدر السابق، ص٦٢٧

فى أراضٍ قاحلة غير زراعـية حتى لا يدفعوا إيجاراً لصـاحبها. ففى دراسة مـيدانية أجراها الدكتـور (أ) كريتـشلى (Dr.A.Critchly) الأستـاذ فى كلية الطب ببغـداد، حيث يصف المنطقـة التى اختارها لـلدراسة، بأنها قـد أقيـمت فى موقع كـانت بلدية بغداد تسـتخـدمه كمـدفن للفضلات البـشرية والحيـوانية، ومكاناً لرمى النفـايات، وكانت المياه الثـقيلة التى تسحب من الـدور السكنية تضخ إلى هذه المنطقـة، فتتـدفق عبـر تجمع الصـرائف، وكانت الأكواخ أو الصـرائف سيئة التـهوية، ومزدحـمة بالأشخـاص ويأوى جميع الأفراد إليـها، بالأضافة إلـى الحيوانات المنزلية التى كـانت تأوى إلى جانب أفراد العائلة، كـما أن مناطق الصرائـف لا تتوفر فـيهـا أى خدمـات صحـية من مـراحيض ومـجار، فقـد كان سكانـها يتغـوطون ببساطة أينما كـان، ولـم تكن هناك ميـاه نقيـة للشـرب، وإنما كان يتـوجب على الأفراد نقل هذه المياه من خارج المنطقة وتخزيـنها فى حافظة ماء تسمى بـ(الجب) أما أثاث العائلة فـقد كان عبـارة عن صندوق فج، وبعض أدوات الطبخ، وفراش واحد تكوم فـوقه بطانيات نوم بقية إفراد العائلة الذين كانوا ينامون على الأرض، ولذلك يعتقد بأن كل لقمة طعـام يتناولها هؤلاء كـانت ملوثة بدون شك، وقد أظـهرت الدراسـة أن وفيات الأطـفال عالية، ففى كل ألف حالة حـمل تقابلها ٣٤١ حالة وفاة[1] ولاشك فى حالة معيشية كهذه وأوضاع يعيشها هؤلاء السكان لـم تكن مـؤذيه بصحة سكان الصرائف فحسب، وإنما لكل سكان المنطقة، لا بل تهدد سكان بغـداد أيضا، خاصة إذا ما كانت هنالك تجـمعات من هذا النوع تنتشر فى شتى أرجاء العـاصمة بحدود أربعة إلى خمسة تجمعـات يمارسون حياتهم اليومـية على هذه الشـاكلة، ويعـيشون فى ظل هذه الأجـواء التى تفتقـد إلى أبسط الشروط الصحيـة، ويمكن ملاحظة شئ هو أن هذه التجـمعات أخذت تشكل مصـدر خطر صحى على أفراد العاصمة جميعاً. فـعلى المرء أن يتخيل حجم الأمراض التى من الممكن أن تنتشر فى مناطق العاصمـة، وإذا كانت العاصمة هكـذا فما هو وضع بقية الألوية والمدن العـراقية الأخرى؟ وفوق ذلك كله، فقد كانت الخدمات الصـحية تقدم للمواطنين فى جميع أنحاء

(1) Batatu, OP. Cit. P. 275

البلاد بوجود ثمانين مستشفى، وكان في بغداد لوحدها ربع هذا العدد تقريباً[١] ويبلغ عدد الأسرة ٥٠٠ , ٦ سريـر بمعدل سرير لكل ألف مواطن، أمـا عدد الأطباء فيبلغ ألف طبيب، نصفهم تقريباً من مدينة بغداد، وعدد كبير منهم يمارس مهنته مستقلاً عن الدوائر الصحية، كما أن توزيعـهم لم يكن متجانساً، ففي بغداد كان هناك طبيب واحـد لكل ألفي مواطن، وترتفع النسبة في السليمانية ليكون لكل خمسة وعشرون ألف مواطن طبيب واحد في المناطق الأخرى في العـراق. وهي نسبة متواضعة جداً قياساً إلى عدد السكان في عـموم البلاد، ويعكس ذلك صورة واضحة لحالة التخلف الصحي[٢].

ب. الوضع التعليمي:

يرى الكثير من الاختصاصيين بأن الطلب على التعليم يزداد كلما ازداد الدخل الفردي وارتفع مستوى معيشة العائلة. [٣] لذلك نرى الفـرد في المجتمـعات الفـقيرة يـلجأ إلى الاشتغال في حقول الزراعـة والصناعة أو أي حقل آخـر للحصول على مورد يضمن له العـيش، وقد يكون ذلك قـبل بلوغه سن العـمل. [٤] أمـا في حـالة تردي الوضع المعـاشي للفرد فالغـالبية تمتنع على الذهاب إلى المدرسة، وعلى ضوء ذلك تزداد نسبة الأمـية كلما كان الوضع المـعاشي أو الدخل الفردي ضـعيفاً، ولما كان العـراق بلدا يعاني من المشاكل الاقتصادية وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية فقد تفشت الأمية والجهل في المجتمع العراقي وظهرت بشكل واضح في الأوساط والعشائر التي تتـركز في الأرياف. [٥] حـتى بـلغت النســبـة ٩٠٪ من عـدد السكان الكلي، ولـم يستـثن الأطفال من هذا الـوضع، فقـد كان ٠٠٠ , ١٧٥ طالب وطالبة فقط مسـجلين في المدارس من مجموع ٠٠٠ , ٧٥٠ طفل بلغت أعـمارهـم سن الدراسة، ويعكس ذلك النـقص الكبيـر في مـجال التـعليم، سـوء الوضع الاقـتصادي الذي كان عـاملاً مـهمـاً في امتناع الـعوائل من إرسـال أبنائهم إلى المدارس،

(١) لونكريك: العراق الحديث، جـ٢، المصدر السابق، ص٦٣٩

(٢) عجينه، د. رحيم: الحالة الصحية في العراق، المصدر السابق، ص٧٠

(٣) فهمي، محـمد سيف الدين: التخطيط التعليمي، أسسه وأساليبه ومشكلاته، القـاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٥، ص٢٤

(٤) إلياس، طه الحاج: التخطيط التربوي، أهميته، متطلباته، مشاكله، بغداد، مطبعة المعارف، ص١٨

(٥) لونكريك: العراق الحديث، جـ٢، المصدر السابق، ص٦٣٣

لاضطرارهم تحت وطأة الحاجة إلى لقمة العيش، لتشغيلهم في سن مبكرة من أعمارهم[1].

كما أن نظام التعليم المطبق في العراق، كما ظهر في عام ١٩٥٠م يكتنفه الكثير من النواقص وكانت تقف أمام تطوره عوائق كبيرة ، كالنقص في أبنية المدارس، وقلة الملاك التعليمي والوظيفي، والبطء في تنفيذ برامجه، إضافة إلى تميزه بالسطحية والاضطراب بسبب تخصيص جزء ضئيل من الميزانية لهذا القطاع[2].

لقد كانت مشكلة التعليم في الريف من أعقد المشاكل التي تواجه الحكومات، فالمدينة بما هو متوفر فيها من وسائل الراحة والتنقل والسكن ووجود وسائل اللهو يفتقر إليها الريف ويدفع بنسبة كبيرة من المعلمين إلى العزوف عن العمل في الريف[3].

ومشكلة التعليم في الريف في العراق واجهت مشاكل عديدة منها ماهو متعلق بالجانب الاقتصادي، وابتعاد مناهج الدراسة عن حياة الريف، وصعوبة المواصلات، وعدم العناية بمعلم الريف، الذي يجب أن يتم إعداده إعداداً علمياً خاصاً، ووجود الإقطاع في بعض المناطق الذين يفرضون وجودهم ونظامهم بالقوة، وتعدد اللهجات والمذاهب والقوميات وغير ذلك من المعوقات التي تقف حائلاً دون تطوير هذا القطاع المهم، الذي يشكل نسبة كبيرة من المجتمع العراقي[4] إضافة إلى ذلك فإن غالبية أبناء الريف يعزفون عن إرسال أبنائهم إلى المدارس، خوفاً من أداء الخدمة العسكرية الإلزامية، وتفضيل البعض الآخر تشغيل أ بنائهم في المزارع ورعي الماشية لتحقيق موارد تعينهم على العيش[5].

أما التعليم الجامعي فقد كانت الحكومات حذرة في تطوير قطاعاته، ولم يلق الاهتمام الكافي منها، في الوقت الذي كان يجب أن توليه اهتماماً كبيراص لأنه يهيئ كوادر فنية وإدارية وأخرى متخصصة في مختلف المجالات، يغذي الدوائر الحكومية كافة، ويزودها

(١) جريدة الأهالي، العدد (٩٣)، ٢٥ أيلول ١٩٥٢م
(٢) لونكريك: العراق الحديث، جـ٢ المصدر السابق، ص٦٣٦
(٣) الجومرد، محمود: معلم القرية، المطبعة العصرية، ١٩٥٤م، ص٨
(٤) الجومرد: المصدر السابق أعلاه، ص١٣
(٥) لونكريك: العراق الحديث، جـ٢ المصدر السابق، ص٦٣٧

بعناصر مثقفة ومدربة لتسيير دفة أعمال الدولة فحتى نهاية الأربعينيات لم يستكمل إنشاء الجامعة، رغم وجود بعض الكليات والمعاهد التى ينخرط فيها الطلاب، ومنها كلية الحقوق وكلية الهندسة وكلية الطب والكليات المرتبطة بها كالصيدلة والتمريض، ورغم التوصيات المتكررة التى تقدم بها الخبراء لإكمالها؛ إلا أنها بقيت من المشاريع التى لم تنفذ، وبقيت على هذا الحال حتى عام ١٩٥٦م[١].

إن ظهور التيارات السياسية الجديدة بين أوساط طلبة الكليات والمعاهد خلال الفترة التى أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية، تلك التيارات التى دفعت بقطاع الطلاب لمواصلة السلطة، وكانت بدايتها أولاً توجه الانتقادات ضد سياسة الحكومة صراحة، ثم ظهرت كقوة منظمة فيما بعد وباتت تهدد وجود النظام ومن هم على رأسه وعرضتهم للمخاطر بنشاطاتها المعارضة وإثارة الاضطرابات والتمرد ضده. ذلك لأنها قوة فعالة بيد الأحزاب السياسية المعارضة. ولما وجدت الحكومة أن هذا الوسط أصبح يشكل تهديداً لها راحت تتحفظ نوعاً ما فى خطة توسيع قطاع الكليات والمعاهد، لأن ذلك يعنى دعم الشرائح المعادية للسلام، وإضافة أعداد جديدة إلى صفوف تلك الشريحة التى تضم المتعلمين وأنصاف المتعلمين. فمن غير المعقول أن تقوم الحكومة بدعم القطاعات التى تعاديها وتوجه النقد إليها، لذلك روجت تلك المفاهيم لدى رجال السياسة الذى هم فى رأس السلطة. غير أن الخيار أصبح ضعيفاً أمام الحكومة. فالهيبة التى أسبغها المجتمع على حملة الشهادات الجامعية بشكل خاص حفز البعض من الشباب على الإقبال نحو الكليات والمعاهد والسعى للحصول على الشهادة الجامعية، ولم تكن باستطاعة الحكومة أن تزعم بعد ذلك، وإثر ازدياد حاجات المجتمع للعناصر المتعلمة، بأنها غير قادرة على القيام بتطوير قطاع التعليم العالى لافتقارها إلى المال، وإن كان هذا التبرير فيه قدر كبير من الصحة لأن التيارات فى صفوف طلبة الكليات بلغت حداً أخذت تهدد وجود هذه الحكومات، حتى أن قطاع الطلبة أصبح مصدراً مهماً من مصادر الاضطرابات ضد السلطة خلال النصف الثانى من العقد الرابع. بل إنها أصبحت من المظاهر المتكررة خلال العقد الأخير من عمر النظام الملكى فى العراق[٢].

---

(١) لونكريك: المصدر السابق اعلاه، ص٦٣٧

(2) Batatyu, OP. Cit. P. 52 - 53

جـ. الهجرة من الريف إلى المدنية

كانت الحكومات المتعاقبة قد أصدرت العديد من القوانين التى دعمت بها طبقة الشيوخ والأغوات. ومنحتهم سلطات واسعة فى مناطقهم، وكانت تلك القوانين قد وضعت بأيدى هؤلاء مساحات واسعة من الأراضى الزراعية، ومن هذه القوانين: قانون اللزمة لسنة ١٩٢٢م وقانون تسوية الأراضى رقم ٥١ لسنة ١٩٣١م، وقانون تحديد حقوق وواجبات الزراع رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٣م، وقد كان هذا القانون من أكثر القوانين استغلالاً للفلاح، فقد منعته من مغادرة أراضى الإقطاع ما لم يسدد كافة الديون المترتبة بذمته، وكان من الصعب جداً على الفلاح تسديد هذا الدين لأنه يتحمل من جرائه فوائد سنوية تزيد على ٥٠٪ من أجوره[١].

شجعت تلك القوانين طبقة الشيوخ والأغوات، الذين صار يطلق عليهم الإقطاع وتوطدت أركانها حتى وصلت فى الخمسينيات إلى شكل نظام استطاع أن يبسط نفوذه على الريف، وامتد هذا النفوذ إلى المدينة واستطاع بالتالى أن يساهم فى صياغة سياسة الحكومة[٢]. كان التحول الكبير فى موقف البلاط من المشايخ قد ظهر فى عهد الوصى عبد الإله الذ ى ساهم بشكل كبير فى تعزيز دورهم فى السلطة، ففى مجلس النواب كان تمثيل المشايخ والأغوات فى برلمان عام ١٩٢٥م يشكل ١٩,٣٠٪، وأخذت نسبة مشاركتهم تزداد فى كل دورة انتخابية، كما تعززت مشاركتهم فى التعيينات الوزارية، ففى الفترة من ١٩٢١ ـ ١٩٣٢م كانت نسبة مشاركتهم فى الوزارات تشكل ١,٨٪ ارتفعت فى الفترة من ١٩٤١ ـ ١٩٤٦م إلى ٣,٤٪ وإلى ٦٪ فى الفترة من ١٩٤٧ ـ ١٩٥٨م. نظراً لأن هذه الطبقة أصبحت تشكل قوة سياسية للنظام، فبعد أحداث عام ١٩٤١م، وظهور التيارات السياسية الجديدة، تبنت الدولة سياسة دعم وتقوية الريف العشائرى بتأثير من السلطات البريطانية، لذلك سعت الحكومات والبلاط للالتحام مع هذه الطبقة فى مواجهة التيار القوى الذى

(١) حسين، محمد توفيق: نهاية الإقطاع فى العراق، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٥٨م، ص١١٣

(٢) الياسرى، قيس عبد الحسين: الصحافة العراقية والحركة الوطنية من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٨م، ص٢٠٥

أخذ يهدد مصالحها وامتيازاتها، كما حاولت استقطاب بعض الضباط الكبار من أبناء الشيوخ أو من أبناء العوائل التي تنتمي إلى المشايخ وزجهم في مواقع قيادية في الجيش أمثال اللواء الركن مزهر الشاوي الذي أصبح قائد فرقة وهو ابن عائلة متنفذة من مشايخ العبيد، والعميد كاظم عبادي قائد القوة الجوية وهو ابن أحد مشايخ آل فتلة[1].

أما الملكيات التي حصل عليها هؤلاء الشيوخ فقد وصلت أرقاماً خيالية، فمثلا وضع الشيخ موحان الخير الله من الشويلات يده في العام ١٩٤٩م على أكثر من مليون دونم من الأراضي في لواء المنتفك (محافظة ذي قار حالياً) وكان متصرف اللواء قد ذكر بأن عبور الأراضي التي يمتلكها الشيخ، استغرق منه وقتاً بحدود ست ساعات[2] أما الشيخ محمد الحبيب شيخ آل ربيعة، ووالد زوجة الوصي عبد الإله، فقد أصبح يمتلك بحيازة اللزمة باسمه من الأراضي الميري الصرف في لواء الكوت تصل مساحتها إلى (٢٠٦٤٧٣) دونماً، وكذلك محمد الياسين من آل المياح أصبح يملك مجموعة (٣٤٤١٦٨) دونماً من الأراضي الممنوحة بالطابو وباللزمة معاً، أما آل الجريان رؤساء البو سلطان فقد راكموا الأراضي بحدود (١٨٣٧٢٢) دونماً في لوائي الحلة والكوت، وحصل آل سهيل رؤساء عشائر بني تميم على أراضي زراعية حتى بلغ مجموع ما يملكون في أواسط الخمسينيات بحدود(١٢٥٥٠٢) دونم في لوائي بغداد وديالى. أما في المناطق الشمالية فقد بلغ مجموع ما يملكه أحد الأغوات الأكراد وهو أحمد باشا رئيس عشيرة دزة لي الكردية وتعتبر حقوقاً شرعية له بحدود (٥٢٣٥٠) دونماً من الأراضي في لواء أربيل[3].

لقد أطلقت الحكومة يد الإقطاعي بالسيطرة على الأراضي بمن فيها من الفلاحين وفوضته حق التصرف وفق القوانين التي سنتها لكي تعزز من نفوذ طبقة الإقطاع المساندة للنظام، فكان من نتيجة ذلك أن أصبح الفلاح عبداً للإقطاعي، يتصرف بمصيره وفق مصلحته ويستغله أبشع استغلال ويتحكم به ويفرض عليه عقوبته ويمارس معه شتى أنواع الضرب والإهانة، وفوق هذا كله يعمل في أرضه طوال اليوم لقاء ثمن بخس قد لا يحصل

(1) Batatu, OP. Cit. P. 129 - 130

(٢) الفياض، عبد الله: مشكلات الأراضي في لواء المنتفك، بغداد، ١٩٥٦م، ص١٩٤

(3) Batatu, OP. Cit. P. 140 - 141

عليه إذا ما كان الموسم رديئاً، فشجعت الحكومة بهذا الأسلوب نظام الرق والعبودية الذى انتشر منذ عهود بعيدة[1].

وإزاء ذلك وهرباً من هذا الواقع المزرى؛ هجرت الأراضى الزراعية مجموعة من الفلاحين تقدر بأعداد كبيرة جداً، والتجأت إلى المدن الكبرى طلباً للرزق والأمان، فقد هاجر إلى بغداد وحدها خلال فترة لا تتجاوز عشر سنوات من عام (١٩٤٧ ـ ١٩٥٧م) ما لا يقل عن (٢٠٥٧٦٥) فردا، وقد أحدثت هذه الحركة تأثيراً كبيراً على الاقتصاد واستنزفت قوة العديد من المناطق الريفية، وأثقلت كاهل المدينة العاصمة بالسكان والمشاكل الاجتماعية.

وقد بلغ عدد المهاجرين من العمارة إلى بغداد فقط خلال تلك الفترة بحدود (١١٤٧٠٨) نسمة، ومن الكوت (٤١٣٤٠) نسمة ومن أصل ٨٨٨١٩ من غير البصريين فى محافظة البصرة كانت نسبة ٤٨٪ قد قدمت من العمارة. و٢١٪ من الناصرية. ومن الواضح أن المناطق التى شهدت هجرة الفلاحين ـ أى التى غادرت مناطقها كانت تتركز فيها الأراضى الكبيرة المملوكة للإقطاعيين، وأدت تلك الحركة إلى ضعف الإنتاج الزراعى بسبب فقدان تلك الأيدى العاملة، التى كانت تدير هذه المساحات الواسعة من الأراضى الزراعية[2].

إلى جانب ذلك كان لنشوء الصناعات الوطنية وازدياد حركة البناء حافزاً كبيرا لجذب سكان الريف إلى المدن، كما أن أفراد الجيش والشرطة من أبناء الريف قد استقدموا عوائلهم إلى مناطق عملهم فى مراكز المدن، فكان عاملاً مضافاً من عوامل ازدياد الهجرة إلى المدينة[3].

كانت الغالبية من هذه العوائل المهاجرة قد استقرت فى مساكن بائسة مشيدة من الطين والحصران الخالية من شروط السكن الصحى، يعيشون فى حالة من الفاقة والعوز. ففى

---

(١) جريدة الأهالى، العددين ٧٩، ٨٢ فى ٩ أيلول و ١٢ أيلول عام ١٩٥٢م (من تقرير بعثة مصرف الإنماء والإعمار الدولى).

(2) Batatu, OP. Cit. P. 161 - 162

(٣) سلمان، د. محمد حسن: التطور الاقتصادى، جـ١، المصدر السابق، ص٧٣

مدينة بغداد كان استقـرارهم في مناطق تتخذها البلدية مكاناً لرمى النفايات والقاذورات لا تتوفر فـيها أبسط شروط الصحة العـامة، لا بل كانت تجمعـاً للأمراض المتوطنة. ورغم كل المعاناة التى كانوا عليها، فقد أصبح هذا الحال بالنسبة للعوائل المهاجرة يشكل وضعاً أفضل مما كان عليه حالهم مع الإقطاع والمشايخ[1].

إلا أن الهجرة من جانب آخر أثقلت المدينة بالمشاكل، فى مقدمتها توفير الخدمات للسكان، وصعوبة التجانس ما بين أبناء المدينة والمهاجرين، كما برز تنافس بين عمال المدينة والعمال المهاجرين، ذلك أن المهاجرين يعملون تحت أى ظرف وبأى أجر مما أثر على أجور عمال المدينة الذى انخفض فأصبح لا يكفى لسد معيشتهم، فأربك الوضع الاقتصادى[2]. فاستغل هذا التنافس أرباب العمل وصاروا يضطهدونهم ويزيدون من ساعات العمل من دون رقيب، فدفع بنسبة كبيرة من العمال للانخراط فى التيارات السياسية التى كسبتهم إلى جانبها وتبنت مشاكلهم وظروفهم الصعبة، وشكل هؤلاء جميعاً فيما بعد إحدى مصادر الاضطرابات التى تثيرها الأحزاب السياسية فى وجه الحكومات فى الفترة اللاحقة[3].

د. أوضاع العمال:

كان أول ظهور للعمال على مسرح السياسة فى عام ١٩٣١م فقد أضرب أصحاب المهن والحرف والصنائع فى تموز من ذلك العام عن تدخل حزبى الإخاء والوطنى المعارضين اللذين يرأسهما ياسين الهاشمي وجعفر ابو التمن فأصبحا يوجهان المضربين نحو إسقاط حكومة نورى السعيد التى أبرمت مع بريطانيا معاهدة عام ١٩٣٠م الغير منصفه[4].

وفى أوائل الأربعينيات تطورت حركة العمال تحت شعار العمل للعاطلين، أثر التطبيع

---

(١) جريدة الأهالى، العدد ٩٠ أيلول ١٩٥٢م

(2) Batatu, OP. Cit, P. 162

(3) Ibid, P. 168

(٤) الحميد، شهاب أحمد الثورة الصامتة، مطبعة العمال، بغداد ١٩٨٧م، ص٣٠ ـ ٣٣

الفعلى لمفردات قانون العمال المرقم (٧٢) لسنة ١٩٣٦م(*) وفى عام ١٩٤٥م سمحت حكومة حمدى الباچة چى للعمال بممارسة العمل النقابى، إلا أن الحكومات المتعاقبة قمعت نشاطاتهم، ففى عام ١٩٤٧م قمعت حكومة أرشد العمرى أضراب العمال فى المنطقة (قاور باغى) فى لواء كركوك بعنف، وسقط من جرائها أعداد من الجرحى والقتلى، وبعد قيام وثبة كانون الثانى عام ١٩٤٨م ازداد النشاط العمالى وخاض العمال نضالا واسعا ضد السلطة مطالبين بحقوقهم، وصارت مظاهراتهم وإضراباتهم شيئا مألوفا [١] واستطاعت الحركات السياسية أن تستقطب أعدادا كبيرة من العمال لأنها تفهمت ظروفهم الصعبة واستغلال أرباب العمل لجهودهم، وإهمال الحكومة لمطالبهم واستخدام الشدة والقوة ضدهم، وكان من الطبيعى أن يتجاوب هؤلاء العمال معهم ويصبحون فيما بعد قوة كبيرة لأنها وجدت فى تلك الأحزاب ملاذا للتعبير عن معاناتهم [٢] ومع بداية الخمسينيات وجدت الحكومات نفسها أمام تيار معارض قوى يختلف فى أسلوبه ونهجه عن التيارات السياسية التقليدية الذى تعاملت معها على مدى السنوات السابقة، وبالمقابل اضطرت الحكومات لتغيير أسلوب تعاملها مع هذه الطبقة، فباشرت بإنهاء وتصفية الحركات العمالية كافة عام ١٩٥٣م عدا نقابتى البناء والسيكاير اللتين تسلم قيادتهما عناصر غير مرغوبة من العمال لأنهم من مؤيدى الشركات ورؤسائها [٣]، وقد أدت تلك الإجراءات الحكومية إلى تصاعد حدة الإضرابات العمالية فأصبحت أكثر جرأة، وراح العمال يواجهون السلطة بنفس أسلوبها، وأصبحت المواجهات العنيفة سمة مميزة مابين العمال والسلطة، ففى البصرة أضرب عمال الميناء فاستخدمت السلطة العنف ضدهم وأنهت إضرابهم، وفى حزيران من نفس العام أعلن عمال قاعدة الجعانية الإضراب مطالبين بزيادة

(*) اعترف هذا القانون للعمال بحقهم فى إقامة التنظيمات النقابية كل حسب اختصاصه وحرفته، (انظر: قانون العمل رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٦، مطبعة الحكومة ـ بغداد، ١٩٣٧)

(١) حسن، رزاق إبراهيم: تاريخ الطبقة العاملة فى العراق بين الإضرابات والتنظيم النقابى ١٩١٨ ـ ١٩٦٨م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٦م، ص١٠٤

(2) Batatu, OP. Cit, P. 168

(٣) خباز، صادق قدير، نصف قرن من تاريخ الحركة النقابية فى العراق، مطبعة العمال المركزية بغداد ـ ١٩٧١م،ص ٨٣

أجـورهم وإطلاق سراح العـمال والمعتقلين وإعـادة العـمال المفـصولين، فـتعـرضـت لهـم القوات البريطانيـة في القاعدة بالقوة المسلحة فاسـتشهد أحد العمـال وجرح آخرين وأبعد أربعة منهم إلى خـــارج القـــاعدة [1].

وفى قاعدة الشعيبة وقــع أضراب آخر فى نفس الشهر، وكـانت مطاليب العمال تنادى بزيادة الأجور، التى لاتتـناسب مع ازدياد الأسعار وارتفـاع مسـتوى تكاليف المعيشـة، وقد قـوبل بالعنف كالـعادة، وفى ٢٣ آب خـرج ثلاثة آلاف عـامل فى الميناء بالبـصرة مـعلنين إضرابهم مطالبين بتطبيق قـانون العمال، وتكوين نقابة عمالية لهم، وإرجـاع جميع العمـال المفـصولين وزيادة أجـورهم ومنع الطرد الكيـفى للعـمـال، غـيـر أن السلطات تجـاهلـت مطاليبهم واستخدمت القوة ضدهم، فـأنزلت قوة من الشرطة فى محاولة لكسر إضرابهـم، فوقع صدام بين الطرفين، كان من نتيجـتة استشهاد ثلاثة عمال منهم [2]، كما قـام أكثر من ستمائة عامل فى شركة الدخان الأهلية ببغـداد بإضراب كبير واعتصموا خلاله فى المعمـل، فاستـمر هذا الإضراب حتى قـيام انتفاضـة تشرين الثانى وتواصل مع أحداثهـا، وكان لهـم دور واضح وفاعل فيها.

ثم تواصلت الإضرابات العماليـة فى مدن أخرى فقام عمال الـنسيج اليدوى فى مدينة النجف بإضراب عام مطالبين برفع مـستوى حياتهم المعيشية، وقـد رافقه إضراب الجزارين فى النجف أيضـا، وإضراب عـمـال المطابع فى البـصـــرة وإضـــراب عـمـــال النفط فـى الموصل [3].

كل تلك الإضرابات بمجملها تعكس صورة قاتمة للأوضاع الاجتماعية التى يعانى منهـا العمال. كما تعبر فى تفاصيلها عن سوء تعامل أرباب العمل مع هذه الشريحة والإجحـاف الذى كان يلحق بهم من جراء الأنظمة والقرارات الـظالمة التى تصدر بحقهم، وكذلك قلة

---

(١) جـريدة الأهالى العـدد (١٠)، ١١ حزيران ١٩٥٢م كـذلك: حسن: رزاق إبراهيم ـ تاريخ الطـبقـة العاملة ص١٠٦

(٢) جريدة الأهالى، العدد (٧٢)، ٢٦ آب ١٩٥٢م

(٣) عليـوى، هادى حسـن: دور حزب البـعث العـربى الاشتـراكى فى العـراق فى الحركـة الوطنيـة منذ تأسيسه حتى ١٤ تموز ١٩٥٨م، ط١، مكتبة الشرق الجديد، بغداد ١٩٧٩م، ص١٧٣

الأجور التى كانوا يتقاضونها من الشركات أو المصالح الأهلية والحكومية التى لا تكفى لسد حاجاتهم وحاجة عوائلهم، فى حين كانت السلطة والطبقات المتنفذة وأرباب العمل، تسعى لامتصاص جهودهم بدون وازع، وتسلب حقوقهم دون مراعاة لوضعهم المعاشى والصحى، مما دفع بالعمال للمطالبة بحقوقهم صراحة، سواء كان على شكل إضرابات أو مذكرات رسمية إلى رؤساء الشركات أو أرباب العمل، لكن هذه الإضرابات لم تجد لها أذنا صاغية لدى أرباب العمل. بل كانت تقابلهم بالإجحاف واللامبالاة. وإذا اقتضت الحاجة تستخدم وسائل العنف ضدهم. وغالباً ما كانت تلجأ لاستخدام هذه الطريقة لمعالجة تلك الاضطرابات، وكانت تلك المواجهات تنجم عن سقوط العديد من القتلى والجرحى بين أوساط العمال إضافة إلى حملات الاعتقالات التى يتعرض لها هؤلاء العمال من قبل أجهزة السلطة القمعية، وقد ولدت تلك الممارسات استياء شديداً بين أوساط العمال فأدت بهم للانقياد إلى جانب الحركة الوطنية.

وبعد ذلك كله فليس من المنطق فى بلد يطفو على بحيرة من النفط ونفوسه لا تتجاوز الخمسة ملايين نسمة، وهو بذلك يمتلك ثروة هائلة، يصبح سكانه بهذه المستوى المتدنى من المعيشة، حتى لا يكاد يصل حد الكفاف، ثم يكون المستوى الصحى بهذه الدرجة من الانحطاط وحكومته غير قادرة على تقديم خدمات صحية مقبولة لمواطنيها، وتنعدم الخدمات العامة فى البلاد.. على أية حال ففى بلد كالعراق تمتد حضارته إلى سبعة آلاف سنة فى عمق التاريخ، ثم نجد أن الشركات الاجنبية الاحتكارية تتحكم بثرواته لا يمكن لشعبه إن يستكين.. ومن هنا جاء عدم الاستقرار الذى رافق الحياة السياسية فى البلاد طيلة الفترة الممتدة من عام ١٩٢٠م، ومن هنا جاء سبب عدم خضوعه للمستعمرين الطامعين بثرواته.

وعموماً إذا أردنا إن ننظر للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد نظرة واحدة لوجدنا بأنها من العوامل المهمة التى مهدت لقيام انتفاضة تشرين الثانى عام ١٩٥٢م.

المبحث الثانى:
الأوضاع السياسية من عام ١٩٤٥-١٩٥٢

كان العراق أحد الأقطار التى عانت من ويلات الحرب العالمية الثانية، فقد أصبحت البلاد خلالها معسكراً مهماً للقوات البريطانية وطريقاً لمرور مساعدات الحلفاء إلى الاتحاد السوفيتى. إلى جانب تدنى المستوى المعاشى للفرد واستشراء ظاهرة الغلاء وانعدام الحريات السياسية وسريان الأحكام العرفية التى فرضتها الحكومات المتعاقبة منذ أحداث مايس عام ١٩٤١م التى اصطدم فيها الجيشان العراقى والبريطانى، وسميت آنذاك بحركة رشيد عالى الكيلانى. وكان الشعب تواقاً لانتهاء تلك الحرب لكى يتمتع بالحياة الموعودة التى كان القادة السياسيون يطلقون الوعود للشعب بين الحين والآخر ملوحين بالانفراج السياسى والأزدهار الاقتصادى الذى سيعم البلاد إذا ما انتصرت القوى الديمقراطية فى الحرب. والمقصود بها دول الحلفاء التى كانت العراق يقف إلى جانبها[1].

وبانتهاء الحرب لم تشهد البلاد تغيراً واضحاً على الصعيد الداخلى، ولم يف القادة السياسيون بوعودة للشعب فازدادت الشقة بينهم. وراح الجيل الجديد من الشباب يصغى للدعاية الشيوعية التى يروجها مؤيدو المعسكر الاشتراكى وظهرت تيارات سياسية بتنامى الوعى السياسى بفعل استقطابها لفئات الشباب، وكانت تضغط باتجاه الانفراج السياسى وإبرزها جماعة كامل الجادرجى وعبد الفتاح إبراهيم ويطلق عليهم جماعة الأهالى. إضافة لجماعة المحامى يحيى قاسم والقوميين من أعضاء نادى المثنى الملغى الذى ظهر فى الثلاثينيات وساهم بقدر كبير فى إسناد حركة الكيلانى والعقداء الأربعة عام ١٩٤١ ، وكذلك جماعة محمد مهدى الجواهرى وهو من الديمقراطيين، والحزب الشيوعى السرى. وتطالب جميع هذه الكتل بالانفراج السياسى وعودة الحياة الديمقراطية للبلاد. كما أنها تطالب أيضاً بإلغاء أو تعديل معاهدة عام ١٩٣٠م وجلاء القوات البريطانية عن

(1) Khadduri, Majid, Independant Iraq, 1932 - 1958, 2 nd ed London, 1960, P. 253

البلاد وتحسين الأوضاع الداخلية[1] ولما كان البعض من هذه التيارات السياسية يتعاطف مع الاتحاد السوفيتي لأنهم يعتبرونه نصيراً للشعوب المضطهدة، فإنه بمجرد فوز حزب العمال البريطاني في الانتخابات العامة عام ١٩٤٥م وتوليه السلطة، أحيا آمال الجماعات السياسية في العراق. فقد كانت ترى في هذا الفوز بمثابة انتصار للشعوب الواقعة تحت السيطرة البريطانية، باعتبار أن الحزب يميل إلى التفاهم مع تلك الشعوب، وفعلاً فقد غيرت نتائج الانتخابات وفوز حزب العمال الذي أوصله للسلطة السياسية والاستعمارية البريطانية تجاه مستعمراتها[2] مما شجع الجماعات السياسية على المطالبة بإطلاق الحريات السياسية وإلغاء الأحكام العرفية والقوانين الاستثنائية التي فرضتها ظروف الحرب وبقيت سارية حتى ذلك الوقت. كما طالبت بإلغاء الرقابة على الصحف[3] واشتدت مطاليبها بإسقاط الامتياز الذي رجح كفة بريطانيا في معاهدة ١٩٣٠م، فظهرت فئتان: الأولى تمثل الجيل القديم من الساسة الذين لم يفضلوا إجراء الإصلاح العام، إلا أنهم يؤمنون بأن العلاقات مع بريطانيا أمر جوهري بالنسبة لمستقبل العراق، يساندهم في الرأي ساسة هذه الطبقة ويطلق عليهم الأفندية (Effendis) الذين يرتدون السدارة (Sidara)[4] أما الفئة الثانية فتضم الذين يعارضون بريطانيا والحكومة في أسسها الاجتماعية والاقتصادية والأيدلوجية وغالبيتهم من أنصاف المتعلمين، وهؤلاء يؤلفون نسبة عالية من الشعب[5].

أما السلطات البريطانية التي كانت تسعى لتعزيز نفوذها في العراق والمنطقة من التهديد الذي بات يشكله الاتحاد السوفيتي على مصالحها، فقد كان موقفها قلقاً من سياسة الضغط والإكراه التي تمارسها الحكومة العراقية ضد الشعب، لأن ذلك سيشجع العناصر الموالية

---

(١) حميدي، جعفر عباس: التطورات السياسية في العراق ١٩٤١ ـ ١٩٥٣م، مطبعة النعمان، النجف، ١٩٧٦م، ص١٦٤ ـ ١٦٥

(٢) جريدة الأهالي: ٢٧ تموز، ٣١ تموز، آب، ١٦ آب ـ ١٩٤٥م كذلك: جريدة الوطن: ١٠ تموز، ٣ آب، ١٩٤٥م

(٣) الحسني: الوزارات، جـ٦، المصدر السابق، ص٣٠١ ـ ٣٠٤

(4) Cornwallis to Eden, 19.3.1945, FO 371/54302

(5) Report by Combined Intelligence Centre Iraq and Persia, Tribal and Politcal Review For The Year 1945, FO 371/5232

للاتحاد السوفيتي على تأجيج روح العداء لبريطانيا، ولأجل دعم موقفها في العراق تعين عليها البحث عن سياسة مغايرة لسياستها السابقة. وجاءت الدراسة التي أعدها السفير البريطاني ببغداد كورنواليس منتصف عام ١٩٤٥م بمثابة حل منطقي لمأزقها، فقد افترض فيها بأنه مهما يكن فليس بمقدور أية حكومة عراقية مهما كانت علاقتها ببريطانيا جيدة أن تعقد معاهدة جديدة أو تمنح تسهيلات عسكرية لبريطانيا أكثر مما هو منصوص عليه في معاهدة ١٩٣٠م، وارتأى أن تدعو بريطانيا العراقيين للعب دورهم كشركاء في تحقيق أمن المنطقة(١).

ولدعم العلاقات مع العرقيين طرح كورنواليس بعض المقترحات التالية:

أ ـ تعاطف بريطانيا وتفهمها لمعالجة المشكلات العراقية وخاصة الاقتصادية.

ب ـ يجب أن يكون المسئول الرسمي للبعثة الدبلوماسية البريطانية ذا شخصية نافذة وله دراية بالشئون العراقية.

جـ ـ أن يكون تأثير بريطانيا الحقيقي داخل الحكومة.

د ـ زيادة أفراد القنصلية البريطانية ببغداد وأن تكون واجباتهم اجتماعية وسياسية.

هـ ـ يجب الإدارك بأن أي إجراء تتخذه بريطانيا بخصوص فلسطين له تأثير مباشر على النفوذ البريطاني في العراق(٢).

ولإجل ترتيب الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط اقترح وزير الخارجية البريطاني وعضو حزب العمال الحاكم آرنست بين (A. Bevin) على مجلس الوزراء البريطاني في ٢٨ آب دعوة ممثلي بريطانيا في الشرق الأوسط لمناقشة سياستها الجديدة(٣).

وفي أيلول من عام ١٩٤٥م عقد المؤتمر في لندن بحضور ممثلي حكومة بريطانيا في الشرق الأوسط وجرى التأكيد بين المؤتمرين على أن تتحمل بريطانيا المسئولية الكبرى في الدفاع عن مصالحها في المنطقة، وعلى منع السوفيت من تحقيق أي تواجد فيها ولأجل ذلك دعا المؤتمرون إلى حث حكومات المنطقة على تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

(1) FO to Major General L. C. Hollis in The War Cabinet, 14.6.1945

(2) Cornwailis to Eden, 30.3.1945, Fo 371/45302

(3) C.P. 129/ 1. No (45) 174, 17.9.1945

لشعوبها. الأمر الذى يعزز الاستقرار الداخلى لبلدانها التى دفعها النظام الاجتماعى للإصغاء للدعاية السوفيتية، كما تم الاتفاق على مشاركة بريطانيا لتلك البلدان فى الدفاع عن المنطقة[1].

ولما التقى الوصى بالمستر بيفن فى لندن فى الشهر نفسه أبلغه الأخير ببعض ما تم التوصل إليه فى المؤتمر، وبنفس الوقت أشعره برغبة حكومته بموضوع تعديل اتفاقية عام ١٩٣٠م المعقودة بينهما[2].

ونتيجة لهذه اللقاء وبعد عودة الوصى إلى بغداد، دعا الأخير أعضاء مجلس الوزراء ومجلس النواب والأعيان إلى حفلة شاى فى قاعة بهو أمانة العاصمة فى ٢٧ كانون الأول عام ١٩٤٥م، وخلال اللقاء ألقى خطابا أعلن فيه عزم حكومته على إطلاق الحريات والسماح بتأليف الأحزاب السياسية فى البلاد، وطالب المواطنين بالانخراط فى الحياة الحزبية الجديدة ووعدهم بإصلاح قانون الانتخاب، كما دعا إلى بعض الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية[3].

وجد بعض الساسة الوطنيون إن مبادرة الوصى فرصة يجب انتهازها لتوجية الفئات الوطنية وتنظيم الحياة السياسية ونشر الوعى السياسى بين المواطنين، ورغم أنهم لم يكونوا واثقين من سياسة الوصى وحسن نواياه، إلا أنهم وجدوها فرصة لمعرفة ما ينوى فعله[4].

أ. حكومة السويدى وتشكيل الأحزاب السياسية عام ١٩٤٦

كان أول إجراء اتخذه الوصى لتطبيق سياسته الجديدة هو أنه كلف توفيق السويدى بتشكيل الحكومة الجديدة، وهو من ساسة الجيل القديم الذى يصفه البريطانيون بالثعلب الماكر، لما عرف عنه من مهارة ودهاء كبيرين فى السياسة[5]

وحالما تشكلت حكومته فى شباط من عام ١٩٤٦م أعلن رئيسها بأن الضرورة تتطلب

(1) Ibid

(2) Ibid

(٣) لمزيد من التفاصيل عن خطاب الوصى. انظر: الحسنى: الوزارات، جـ٦، المصدر السابق ص٣١١ ـ ٣١٤

(٤) كبه، محمد مهدى: مذكراتى من صميم الأحداث ١٩١٨ ـ ١٩٥٨م دار الطليعة بيروت ١٩٦٥م، ص١١١

(٥) الونداوى: العراق فى التقارير السنوية ـ المصدر السابق، ص٧١

إعادة النظر بمعاهدة ١٩٣٠م بحيث تنسجم مع التطورات السياسية العالمية الجديدة التى لم تعد تتقبل العلاقة بين دولتين عضوين فى الأمم المتحدة وتتمتعان بالاستقلال التام فى حين أن المعاهدة ترجح كفة بريطانيا فيها، مما يشكل إخلالاً بالسيادة العراقية. كما أكد سعى الوزارة لإزالة كافة القيود التى فرضتها ظروف الحرب العالمية الثانية(١).

وفى أول إجراء لها بعد تشكيلها فقد أصدرت إمراً بإنهاء حالة الحرب وألغت القوانين المقيدة بالحريات، ثم رفعت الرقابة عن الصحف وألغت الأحكام العرفية، ثم أغلقت معسكرات الاعتقال، وسمحت بتأسيس الأحزاب السياسية(٢) فتقدمت ستة أحزاب بطلب إلى وزير الداخلية سعد صالح لإجازتها. فمنحت الوزارة لخمسة منها حق ممارسة النشاط السياسى وهى.

أ ـ حزب الاستقلال ـ ب ـ الحزب الوطنى الديمقراطى ـ جـ ـ حزب الأحرار ـ د ـ حزب الشعب ـ هـ ـ حزب الاتحاد الوطنى(٣).

وقد وصفت السفارة البريطانية هذه الأحزاب بأنها مجموعة من السياسيين الطامحين إلى السلطة، وأنها لا تشكل خطورة على النظام والحكومة، غير أن تلك الاحزاب عبرت من خلال برامجها على ضرورة إلغاء أو تعديل معاهدة ١٩٣٠م، وبدأت بحملة سياسية مناهضة للنفوذ البريطانى فى العراق والمنطقة العربية. وسار بنفس الاتجاه رئيس الحكومة السويدى وحاول أن ينحو منحى الاحزاب فى مطالبتها بتعديل المعاهدة . فأعلن بأن حكومته قدمت طلباً للحكومة البريطانية حول تعديل المعاهدة. لقد أراد السويدى بهذا الإعلان أن يمارس نوعاً من الضغط على الحكومة البريطانية فهو لم يقدم طلباً، لإنه إراد إن يحرج الحكومة البريطانية، أو أن يفسح الطريق للحكومة التى تليه للمطالبة بتعديلها بمجرد إعلانه عن هذا التصريح للاستجابة لطلب العراق بتعديل المعاهدة(٤).

وقد آثار هذا التصريح المسئولين البريطانيين الذين كانوا يخوضون جدالاً صعباً مع الحكومة المصرية حول تعديل معاهدة ١٩٣٦م المعقودة بينهما. فقام وزير الخارجية البريطانى بإبلاغ السفير البريطانى ببغداد أن يطلع الحكومة العراقية بأن حكومته لا ترغب

(١) الحسنى: الوزارات، جـ٧، المصدر السابق، ص٧ ـ ص٩
(٢) محاضر مجلس الأعيان، الاجتماع الاعتيادى لسنة ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦م، ص٣٧
(٣) كبه: مذكراتى، المصدر السابق، ص١١٢

(4) Stone Hewer - Bird to Bevin, 28.3.1946, FO 371/52401

حـاليـاً بفـتح مـفاوضـات مع بغـداد حـول تعـديل المعـاهدة لانشـغـالهـا بالمحـادثات مع المصريين[1].

أثارت سيـاسة توفيق السـويدى مخاوف الوصى ونورى السعيد فى احتمال تشـجيع الأحزاب السيـاسية على تصعـيد الموقف ضد الحكومة مما يعـرضها لمخاطر جمـة، وخاصة حزب الاستقـلال الذى أظهر نشاطاً واسعاً ضد الحكومة، وهو الحـزب الذى كان أعضاؤه من مناصرى حركة رشيد عالى الكيلانى عام ١٩٤١م، فأضطر البلاط لوضع هذه الأحزاب تحت المراقبة، وراح يناصبها العداء للحيلولة دون توسيع نفوذها[2].

أما ساسة الجيل القديم فـقد أبدوا تذمـرهم من هذه السيـاسة واعـتبـروها خطراً على مصالحـهم، ولوحوا بالنتائج الخطرة التى سوف تـرتب على مستقبـل النظام، وجاء تخوف هؤلاء الساسة أيضا من السعى الجدى للوزارة بإقامـة انتخابات حرة تكون نتائجها لصالح خصومـهم، لذلك لجأوا للتكتل لإسقاط الوزارة، وفعـلاً فقد تكتل سبـعة منهم فى مجلس الأعيان(*) عند تقديم لائحة قانون الانتخاب، وقاطعوا الوزارة، فأدت المقاطعة إلى استقالة الوزارة فى ٣٠ مـــايس ١٩٤٦م[3] فتـدخل الوصى فى اللحظات الأخيرة خوفـاً من وقوع أزمة، وحصلت الموافقة على قانون الانتخاب فقط[4].

ب. قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٤٦

كـان السويـدى قد أعلن قـبـيل تسلمه الوزارة بأن مشكلات البلاد الناتجـة بالدرجـة الأساسية عن ضعف الوزارات المتعاقبة لإنها، لم تستند إلى مجالس تشريعية منتخبه انتخاباً حراً، ولم يكن التمثيل النيابى صحيحـاً. فأدى ذلك إلى تباعد الثقة بين الشعب والحكومة،

---

(1) Stone Hewer Bird to Bevin, 1.5.1946, Fo 371/52401

(٢) كبه: مذكراتى، المصدر السابق، ص١١٣

(*) الاعضاء الذين تكتلوا ضد وزارة السويدى كل من: مصطفى العمرى وحمدى الباجة جى ويوسف غنيمه وأرشد العمـرى والسيد عبد المهدى وصادق البصام والشـيخ أحمد الداود (الحسنى: أحداث عاصرتها، دار الشئون الثقافية، بغداد ١٩٩٢م، ص٢٧٣)

(٣) السـويدى، توفـيق: مذكـراتى نصف قـرن من تاريخ العـراق والقضـيـة العـربية، بيـروت ١٩٦٩م، ص٤٤٠، كذلك: كجنه، خليل: العراق أمس وغدا، بيروت، ١٩٦٦م، ص٢٧٣

(٤) الحسنى: الوزارات، جـ٧، المصدر السابق، ص٩١

ولو كـان هناك مـجلس تشـريعى منتـخب انتخاباً صـحيـحاً لما وقـعت الكثيـر من هذه المشكلات[1].

ولما ألف السـويد وزارته فـى شبـاط ١٩٤٦م، تقـدم بمشـروع قـانون لتـعـديل قـانون الانتخابات النيابيـة، وكان أهم نقطة شملها التعديل، جعل القضـاء دائرة انتخابية واحدة، بعد أن كـان قانون عام ١٩٢٤م، يعتـبر اللواء دائرة انتخـابية واحدة، عدا مـدينة بغداد التى قسمت إلى عدة دوائر انتـخابية، وأن تجرى الانتخابات تحت إشـراف المحاكم العدلية، وأن يكون الحكام العدليون مـرجعاً لشكاوى الناخبين والمرشحين، واشترط التـعديل، الإعلان المسبق عن المرشح بفترة لا تقل عن عشرة أيام قبل موعد الانتخابات، ويهدف هذا التعديل إلى منع التدخل الحكومى فى الانتخابات أو الحد منه، وكان التعديل قد ألزم المرشح وضع تأمينات مقـدارها مائة دينار تصادر منه فى حالة عدم حصـول المرشح على عشرة بالمائة من أصوات الناخبين فى منطقـته الانتخابية، إلا أن الثغرة التى أبقت للحكومـة مجالاً للتدخل فى الانتخابات هى طبـيعة تشكيل اللجان التفـتيشية التى سمح لهـا القانون بحق الإشراف على سير الانتـخابات، حيث يجرى تأليف هذا اللجـان على أساس قيام مخـتار كل محله بأختيار ثلاثة أشخاص، ويقوم هؤلاء الثلاثة بدورهم باختيار خمسة أشخاص آخرين، ومن بينهم يتم انبثاق اللجنة التفتيشية التى تشرف على الانتخابات فى كل منطقة انتخابية[2].

ومن جانب آخر نص المشروع على إجراء الانتخابات النيابية وفق صيغة الانتخاب غير المباشـر (على درجتين) ورفـضت الحكومة الأخـذ بمبدأ الانتخـاب المباشر (درجـة واحدة) على أساس أن نسبة كبيرة من أبناء الشعب هم من الأميين[3].

جـوبهت لائحة المشـروع بالانتـقاد عندمـا عرضت علـى مجلس النواب فى ٨ مـايس ١٩٤٦م، لعدم اعتـماد مبدأ الانتخاب المبـاشر (درجة واحدة) وكان فى طليعـة من انتقدها النائب صـالح جبـر، لأن هذه الصيـغة تعـزز الصلة بين الناخب والمرشح وتحـد من تدخل الحكومة فى سير الانتخابات[4].

---

(١) الحسنى: المصدر السابق اعلاه، ص٤
(٢) قانون انتخاب النواب رقم (١١) لسنة ١٩٤٦م، بغداد، مطبعة الحكومة، ١٩٤٦م ص٣ ـ ٩
(٣) الأزرى، عبد الكريم: تاريخ فى ذكريات العراق جـ١ المصـدر السابق، ص١٦٧
(٤) حميدى: التطورات السياسية، المصدر السابق، ص١٧٥

والانتخابات المباشرة (درجة واحدة) تعني قيام المواطنين المؤهلين للانتخاب، بانتخاب المرشحين مباشرة، في حين كان مبدأ الانتخاب غير المباشر (على درجتين) الذي أخذ به القانون، يعنى قيام المنتخبين بانتخاب ممثلين عنهم وهؤلاء سيقومون بانتخاب المرشحين[١].

وفي ٢١ مايس ١٩٤٦م صادق مجلس النواب على اللائحة[٢]. وبعد استقالة وزاره السويدي أسندت رئاسة الوزارة إلى أرشد العمري في ١ حزيران ١٩٤٦م وقد بدأت هذه الوزارة عهدها بالتضييق على القوى الوطنية وكبت الحريات الديمقراطية في حين لم يمض على تشكيلها سوى بضعة أيام[٣].

جاء تكليف أرشد العمري المعروف بحزمه، بهدف الضغط على المعارضة وتحديد نشاطها، وخاصة فيما يتعلق بمطالبتها بإلغاء[*] معاهدة ١٩٣٠م التي أوصت بها اللجنة الوزارية السابقة فأعلن في أول تصريح له غداة تسلمه منصبه بأن حكومته لن تسعى لتعديل المعاهدة، وأن مهمتها الأساسية إدارة وإنجاز الانتخابات العامة، ولما بدأ العمري معركته مع الأحزاب السياسية المعارضة لتحجيم دورها وإضعاف نفوذها كان بحاجة إلى دعم السفارة البريطانية له، وفعلا فقد شجعته في البداية وبدأ بضرب الأحزاب السياسية وأغلق صحفها، إلا أن السفارة لم تكن راضية عن استخدام العنف بهذا الشكل[٤].

مضت وزارة أرشد العمري في سياستها القمعية ففي ٢٨ حزيران تصدت لإحدى التظاهرات التي قام بها حزب التحرر الوطني وعصبة مكافحة الصهيونية، وهما واجهتان

(١) قانون انتخاب النواب رقم (١١) لسنة ١٩٤٦م، المصدر السابق، ص٢

(٢) جريدة الأهالي: العدد ١٢، ١٣ حزيران ١٩٥٢م.

(٣) الجادرجي. كامل: مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني ط١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٠م، ص١٠٧

(*) كانت رغبة البلاط ومعه النخبة الحاكمة أن يبقى مفعول معاهدة ١٩٣٠م سارياً لأطول فترة ممكنة، لإن الغاء المعاهدة سيضع النظام الملكي العراقي في مأزق ويفقده الحماية التي كانت توفرها له بريطانيا، وسيجعله عند ذاك تحت رحمه التيار الوطني الشعبي الجارف، وهذا مالا يرضاه النظام ولا يقبل به، لأن القبول به سيؤدي به إلى الزوال والسقوط النهائي. (المؤلف).

(4) Bevin to Stonehewer - Bird, 19.7.1946, FO 371//52402

للحزب الشيوعي السري، احتجاجاً على سياسة القمع والظلم الجارية في فلسطين. فقمعتها حكومة العمري بالقوة وسقط من جراء ذلك عدد من القتلى[١]. وفي تموز جابهت الحكومة إضراب عمال شركة النفط في كركوك بالقوة عندما طالب العمال مجلس إدارة الشركة بزيادة أجورهم وتطبيق قانون العمال وتوفير مساكن لهم، والسماح لهم بتكوين نقابات عمالية. غير إن الشركة تغاضت عن مطالبهم فأضربوا وقاموا بمظاهرة سياسية في كركوك مطالبين بتدخل الحكومة بوصفها وسيطاً. وبدلاً من استجابة الحكومة لذلك ودخولها وسيطاً بينهما، جابهتهم بالقوة وألقت بالبعض في السجون، فاجتمع العمال في مكان يعرف في كركوك بـ (قاور باغي) مطالبين بإطلاق سراح المعتقلين فقامت الشرطة بتفريقهم بالقوة وقتلت خمسة منهم وسقط أربعة عشر جريحاً[٢].

أبدت السفارة البريطانية عدم ارتياحها من اندفاع العمري ومغالاته في استخدام القوة والعنف، وكان مصدر قلق السفارة هو أن العنف ضد القوى الوطنية قد يدفع الأخيرة لاستخدام العنف أيضا ضد السلطة فتضطر للالتجاء للجيش فيتحرك هذا لتغيير النظام فتفقد عند ذاك واحداً من أهم مرتكزاتها في المنطقة[٣].

من جانبه فإن العمري لم يكن مقتنعا بوجهة نظر السفارة، ففي أيلول أرسل وزير خارجيته د. فاضل الجمالي إلى لندن لمناقشة الحكومة البريطانية في كيفية الحصول على دعم شامل لسياسته، فكان جواب وزير الخارجية البريطاني معارضاً لوجهة نظر العمري، بل كان متطابقاً مع رأي السفارة البريطانية في بغداد، واستغل وزير الخارجية المستر بيفن وجود الجمالي في لندن فأخبره بإن الوقت قد حان للدخول في مفاوضات حول تعديل معاهدة ١٩٣٠م[٤]. وعلى الرغم من وجود العمري في رئاسة الحكومة إلا أن هناك رجلين

(١) باغي، إسماعيل أحمد: حركة رشيد عالي الكيلاني ـ دراسة في تطور الحركة الوطنية العراقي، دار الطليعة بيروت ١٩٧٤م، ص١٣٦

(٢) الحسني: الوزارات، جـ٧، المصدر السابق، ص١١٣ كذلك: الجاردجي: المذكرات المصدر السابق، ص١١٢

(3) Busk to Bevin, 5.9.1946, FO 371/52402

(4) Bevin to Stonehewev - Bird, 18.9.1946, FO 371/52402

فقط أخذا على عاتقهما مسئولية تنقيح المعاهدة هما نورى السعيد والوصى عبد الإله، وفى ١٩ تشرين الثانى دعى الوصى ونورى السعيد لحفلة عشاد فى السفارة البريطانية، وتم الاتفاق فى هذه الحفلة على البدء بالمفاوضات[1] وبعد انتهاء العشاء حدد الطرفان النقاط المهمة لإجراء المفاوضات، غير أن المشكلة التى جابهت السفارة البريطانية هى أن نورى لم يكن رئيساً للوزراء. وأن أرشد العمرى ليس الرجل الملائم لهذا العمل، ويجب أن يكون نورى طرفاً فى المفاوضات، كى يسهل الطريق للمحادثات العسكرية، فأرسلت السفارة فى الحال برقية إلى بيفن تحثه على تشجيع الوصى لإقصاء العمرى وتعيين نورى السعيد محله كى يهيئ الأجواء للمباشرة بالمفاوضات[2] وعلى أثر ذلك وصلت برقية من بيفن إلى الوصى بهذا المعنى[3]. فلم يتردد الأخير فى تنفيذ مضمونها، فبعد مرور ثلاثة أيام أقال الوصى حكومة العمرى وعهد بتشكيلها إلى نورى السعيد، وهى الوزارة التاسعة التى يشكلها، وفى اليوم ذاته أشار القسم الشرقى فى السفارة بأنه على بريطانيا البدء بالمحادثات مع العراق، وقد وافق بيفن على أن تكون ذات صيغة غير رسمية وخاصة فى الجانب العسكرى منها[4].

جـ ـ حكومة نورى السعيد التاسعة

عندما قبل نورى السعيد تشكيل الحكومة فائح السويدى وكامل الجادرجى قادة حزبى الأحرار والوطنى الديمقراطى لترشيح أعضاء من جزبيهما لوزارته، واتفقا على أن ينوبا عنهما فى التشكيلة الجديدة، لكنهما اشترطا على نورى ضمان حرية الكلام فى مجلس النواب، وأن تقوم حكومته بإجراء انتخابات حرة وعدم التعامل مع المشاكل بالتصريحات فقط وإنما بالعمل الجاد لحلها. وأعلن نورى موافقته على هذه الشروط، وقد مثل الجادرجى فى الوزارة محمد حديد، بينما كان على ممتاز الدفترى ممثل السويدى[5] ولابد

(1) AHQ. Iraq and Persia to air ministry London, 20.11.1946, FO 371/52402
(2) Stonehewer - Bird to Howe, 21.11.1946, FO 371/52402
(٣) السويدى: المذكرات، المصدر السابق، ص٤٥٠
(4) Baxter to Group Captain Stapleton in Cabinet OFFice, 20.11.1946, FO 371/52402
(5) AL - Windawi, M. OP. Cit. P. 51

من الإشارة هنا بأن محمد حديد يمثل الجيل الجديد من المثقفين، ويدخل الوزارة لأول مرة، كما أنه كان ثرياً، ولا ترى السفارة البريطانية فيه شيوعياً متمرساً مثلما يريد كثير من خصومه أن يقنعوا السفارة البريطانية لتصديق ذلك. وكان تشكيل الوزارة بهذه الطريقة يعتبر انعطافه جديدة فى السياسة العراقية لإن أعضائها يمثلون اتجاهات مختلفة، وقد هنأ البريطانيون نورى السعيد على هذه التشكيلة الحكومية(١).

أعلن نورى السعيد حال تسلمه المسئولية أن أمن البلاد ومصالحه لهما الأولوية فى سياسته، وينبغى على العراق أن يتحالف مع قوة أو مجموعة قوى تساعده فى تحقيق أمنه وخاصة الأمم المحبة للسلام(٢). وهى إشارة واضحة إلى تعزيز العلاقة مع بريطانيا وتمهيداً لقبول تعديل صيغة المعاهدة الجديدة التى تنوى حكومته الدخول فى مفاوضات بشأنها مع بريطانيا.

أما على صعيد السياسة الداخلية، ولكى يكون بمستطاعه وضع سياسته الخارجية موضع التطبيق دون القيام بخطوات كبيرة فى مجال السياسة الداخلية وعلى وجه الخصوص الانتخابات القادمة التى يأمل من خلالها تشكيل برلمان فى غالبيته يدعم سياسته الخارجية، فقد أعلن أن وزارته ستكون انتقالية ومهمتها إجراء انتخابات حرة وأنها لن تستخدم نفوذها للتدخل بالانتخابات(٣).

بدأ نورى السعيد عمله بإلغاء جميع القرارات والإجراءات التى اتخذتها حكومة العمرى ضد السياسيين المعارضين والصحف الوطنية، ثم اتخذ قراراً بحل مجلس النواب(٤) وباشر باتخاذ الترتيبات اللازمة لإجراء الانتخابات بعد أن ضمن مشاركة أحزاب المعارضة فيها(٥).

(1) FO bo U.K. Delegation to Council OF Foregn Ministers, 28.11.1946, FO 371/52403

(2) Stonehewer - Bird to Attlee, 10.12.1946, FO 371/52405

(٣) الياسرى، قيس عبد الحسين: الصحافة العراقية والحركة الوطنية، المصدر السابق، ص١٩

(4) Stonehewer - Bird to Attlee, 10.12.1946, FO 371/52405

(5) FO to U.K. Delegation to Council OF Foreigh Ministers, 28.11.1946, FO 371/52403

ء ـ الأنتخابات النيابية عام ١٩٤٧م

على الرغم من عدم ثقة الأحزاب بنوري السعيد لمعرفتهم المسبقة بسياسته غير المشجعة على دخول الانتخابات، إلا أن البعض منهم شارك في الانتخابات وبررت تلك الأحزاب مشاركتها لتثبيت حق المواطنين في ممارسة الانتخابات بحرية إذا ما جرت بشكلها الطبيعي، وكان يتبنى هذا الرأي الحزب الوطني الديمقراطي الذي يرأسه الچادرچي[١] أما حزب الاستقلال فقد أوضح بأن مشاركته جاءت لكشف التزوير الذي يجري فيها، وأن عدم مشاركته ستفتح الطريق أمام من يريد تزييف إرادة الأمة[٢].

وحالما بدأت الانتخابات ظهرت بوادر التدخل الحكومي، فقد كانت الشرطة تجوب مناطق الانتخابات وهي مدججة بالسلاح لإجبار الناخبين على انتخاب مرشحي الحكومة[٣]. في حين عمم البلاط على كافة متصرفي الألوية قائمة باسماء مرشحيه لضمان فوزهم[٤] غير أن تلك التدخلات أدت لاستقالة على ممتاز الدفتري ممثل حزب من الأحرار الوزارة، وكذلك محمد حديد ممثل الحزب الوطنين الديمقراطي[٥].

وفي ١٠ أذار من عام ١٩٢٧م انتهت الانتخابات بفوز مرشحي الحكومة بنسبة عالية وفاز الحزب الوطني الديمقراطي بأربعة مقاعد من مجموع ١٣٨ مقعداً، وحصل على بقية المقاعد مؤيدو الحكومة والبلاط. وبذلك استطاع نوري السعيد ببراعته المعهودة أن ينهي الانتخابات بضمان وصول أغلبية ساحقة من مرشحي الحكومة إلى المجلس الجديد[٦] فاحتجت الأحزاب المعارضة على النتائج، وطالبت بحل البرلمان لأنه لا يمثل إرادة الأمة، وقام الحزب الوطني الديمقراطي بسحب أعضائه الفائزين بالانتخابات بسبب هذا التدخل[٧].

---

(١) حسين، فاضل: تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ١٩٤٦ ـ ١٩٥٨م، مطبعة الشعب، بغداد ١٩٦٣م، ص٦٧
(٢) الحكام، عبد الأمير: تاريخ حزب الاستقلال ١٩٤٦ ـ ١٩٥٨م، دار الحرية للطباعة بغداد، ١٩٨٠م، ص٢٠٤
(٣) الياسري: الصحافة العراقية، المصدر السابق، ص٢٣
(٤) السويدي: المذكرات، المصدر السابق، ص٤٥٢
(٥) الحسني: الوزارات، جـ٧، المصدر السابق، ص١٣٧ ـ ١٤١
(٦) الياسري: الصحافة العراقية، المصدر السابق، ص٢٧
(٧) حسين، فاضل: تاريخ الحزب الوطني، المصدر السابق، ص٩١

أما السفارة البريطانية فقد رحبت بحرارة عما أسفرت عنه الانتخابات، وذكرت بأنها جرت بحرية واعتبرت نتائج الانتخابات بمثابة انتصار كبير لأصدقائها الأوفياء وممثليهم[١]. وقد وجدت فيها فرصة ملائمة يمكن استثمارها للبدء بالمفاوضات.

على اية حال كان البريطانيون حذرين بسبب كون مطالب العراقيين مرتبطة بالتأثر الذى أحدثه قرار تقسيم فلسطين، وأحدث رد فعل سلبى عند العرب عموماً. وفى ضوء ذلك أوضح البريطانيون رأيهم بشأن النقاط التى يمكن أن تكون محور المحادثات المقبلة مع العراقيين، ومنها تحديد النقاط الواجب البحث فيها لتسوية معاهدة ١٩٣٠م، وإقناعهم بضرورة منح بريطانيا كل التسهيلات العسكرية الضرورية ذات العلاقة بمسألة الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط، والبحث بموضوع الدفاع المشترك فى الأراضى العراقية[٢].

وفى بغداد كان الوصى متلهفاً للبدء بالمفاوضات فى حين كان نورى السعيد لا يشاطر تلك اللهفة، بسبب انسحاب ممثلى الأحزاب من الوزارة، وبسبب الظروف التى أحدثها قرار تقسيم فلسطين، إلا أن اتفاقه السابق مع البريطانيين على أن يكون هو أدميرال البحرية وصالح جبر قائد السفينة، وافق على أن يترأس صالح جبر الحكومة الجديدة، خاصة وأنه مهد الطريق لوصول مواليه له فى مجلس النواب[٣].

هـ ـ صالح جبر رئيساً للحكومة

استقال نورى السعيد فى ١١ آذار ١٩٤٧م بعد أن أنهى مهمته بنجاح تام ممهداً الطريق لصالح جبر، غير أن الوصى احتفظ بالاستقالة لغاية ٢٩ آذار[٤] وبرز صالح جبر كمرشح قوى لأنه يمثل الخيار الأمثل لبريطانيا، الذى تعده كأفضل خليفة لنورى السعيد، إضافة لكفاءته الإدارية التى أظهرها خلال توليه المناصب السابقة، وكان البريطانيون يتوقعون له مستقبلاً كبيراً واعتبروه أمل بريطانيا فى العراق[٥].

---

(1) Stanehewer- Bird to Bevin, 25.3.1947 FO 371/61588

(2) Baxter to Croup captain Stapleton, 10.12.1946, FO 371/52403

(3) Stonehewer, Bird to Bevin, 2.4.1947, FO 371/61589

(٤) الحسني: الوزارات، جـ٧، المصدر السابق، ص١٥٧ ـ ١٥٨

(5) Minut by Carran, 28.4.1947, FO 371/61589

وفى ضوء الاتفاق السابق بين نورى والوصى من جهة والبريطانيين من جهة أخرى بأن يتولى صالح رئاسة الحكومة وأن يقدم له نورى السعيد الدعم فى مجلس النواب ليحصل على الثقة، فقد أسندت رئاسة الحكومة لصالح جبر فى ٢٩ آذار وعبرت السفارة البريطانية عن ارتياحها لتشكيل الحكومة وجددت وصفها لصالح بأنه قائد السفينة ونورى السعيد أدميرال البحرية[1].

وفى أوائل نيسان قدم صالح جبر منهاج حكومته الجديدة، وظهر المنهاج واسعاً وتضمن بنوداً كبيرة وخيالية، ولكن مما يلفت الانتباه أن المنهاج تضمن فى باب السياسة الخارجية فقرة تعبر عن نية الحكومة بتعديل معاهدة ١٩٣٠م على إساس المصالح المتبادلة بين البلدين ووفق التغيير القانونى لنصوص مبادئ الأمم المتحدة[2]. لقد كان المنهاج مفعماً بالآمال والطموحات ويحتاج لفترة زمنية طويلة لتنفيذة، ووصفة توفيق السويدى أحد رؤساء الوزارة السابقين، وكان محقاً بذلك، بأنه (لا يتسنى للبلد تحقيقه إلا بنصف قرن)[3].

لقى برنامج صالح جبر نقداً كبيراً من مجلس النواب وخاصة فيما يتعلق بموضوع معاهدة عام ١٩٣٠م المعقودة بين الطرفين العراقى والبريطانى. كما لقى هجوماً من قبل الصحافة، مما دفعه للإعلان فى ٢٧ نيسان بأن شروط تعديل المعاهدة سيتم إقرارها بعد دراسة مستفيضة، وأن الحكومة سوف تناقش الموضوع مع بقية الأطراف السياسية، إلا أنها لن تكون ملزمة بما سيتمخض عن هذه المناقشة[4].

ورغم الهجوم الذى تعرضت له حكومة صالح جبر من قبل الصحافة فإن أول عمل قام به صالح هو أنه أبدى موافقته على مجئ الوفد العسكرى البريطانى إلى بغداد للتفاوض بشكل غير رسمى مع الحكومة، حول المعاهدة. وفعلا ففى أوائل مايس وصل الوفد البريطانى المفوض وقد ضم كلا من السير بريان بيكر (Brian Baker) وآف سى

---

(1) Stonehewer, Bird to Bevin, 2.4.1947, FO 371/61589

(٢) للمزيد من التفاصيل عن منهاج حكومة صالح جبر، انظر: الحسني: الوزارات، جـ٢، المصدر السابق، ص١٦٠ ـ ١٦٧

(٣) السويدى: المذكرات، المصدر السابق، ص٤٥٧

(4) Busk to Bevin, 3.5.1947, FO 371/61589

كـورتز (F.C.curtis) ودوغـلاس بوسك (D.Busk) السكرتير الشرقى فى السـفارة البريطانيـة ببغداد. وكـان الأخير قد حضر نيابة عن السـفير البـريطانى الذى كان فى لندن بسبب مرضه، أمـا الجانب العـراقى فقـد ترأسه الوصى، وضم صـالح جبر ووزير الدفاع شاكر الوادى، ورئيس أركان الجيش صالح صـائب الجبـورى، ورئيس البعـثة العـسكرية البـريطانية فى وازارة الدفـاع العـراقيـة الجنرال رنتن (Renton) [١] وفى ٨ مـايس عـقـد الاجتـماع الأول بين الطرفين سراً فى مبنى (السفارة البـريطانية أعقـبه اجتمـاعان فى ١٠ مـايس، ١٧ مايس، وفـى هذه الاجتـمـاعات طرحت مـقـترحات الطرفـين لأجل تعـديل المعاهدة، وقد شكلت هذه المقترحات نقاطاً ثابته للحوار الذى استمر لفترة طويلة، جرى ما بين بغداد ولندن، وكانت المقترحات العراقية تتمحور فى:

١ ـ تنمية الجيش العراقى وتطويره وتجهيزه بالمعدات والأسلحة والتجهيزات العسكرية من قبل بريطانيا بهدف إعاقة وتأخير أى هجوم محتمل حتى وصول الإمدادات البريطانية.

٢ ـ إعادة النظر بالقواعد الجوية البريطانية بالعراق.

فى حـين تركزت المطاليب البـريطانية على اسـتمـرار اسـتخدامـها لقـاعدتى الشـعيـبة والحبـانية فى العـراق وإيجاد نواة هيـئة قـادرة على مسـاعدة البريطـانيين فى نشـر القوات بسرعة وقت الحرب (هيئة الدفاع المشترك) (Joint Defence Board)، وإيجاد تسهيلات فى الحـصول على الـنفط واسـتـخـدام الأراضى العراقـيـة لمرور القوات البـريطانيـة، ومنح تسهيلات جوية فى ميادين أخرى للقوة الجوية البريطانية[٢].

وفى ١٨ آب انتقلت المـفاوضـات إلى لندن، والتـقى بيفن فى هذه المفـاوضات بالوصى ونورى السعيد، وأكد الأول أهمية عقد اتفاق مـبكر بين الطرفين قبل انتهاء مفعول معاهدة ١٩٣٠م[٣].

(1) Report to The Cheif of Stsffby British ministary representations on Preliminary barks With The Iraqis authorities. 8 to 17 may, 1947, FO 371/61591

(2) J.P. (46) 232, 27.12.1946. ministray Diseussioins With Iraqis, reported by the Joint Planning staff, FO 371/52405

(3) P. G. Carran to D. C. Stapleton, 6.9.1947, FO 371/615994

وفي ٢٢ تشرين الثاني عقد لقاء سري جديد في السفارة البريطانية ببغداد بين الطرفين قاد الطرف العراقي فيها صالح جبر بعد أن أبعد بقية أعضاء الوفد وظهر صالح متشدداً في موضوع السيادة العراقية باعتبار العراق وبريطانيا عضوين في الأمم المتحدة ويجب إن يكون التعامل بينهما على أساس متكافئ[1].

ثم عقدت بين الطرفين خمسة لقاءات للفترة من ٢٣ تشرين الثاني ولغاية ٣ كانون الأول حيث تم وضع مسوده المعاهدة الجديدة التي ستكون بديلة لمعاهدة ١٩٣٠م، أبلغ البريطانيون صالح جبر بضرورة إن يستشير زملاءه بصدد الموضوع، وترتيب الوضع الداخلي الذي تأثر بقرار تقسيم فلسطين، وفعلاً عقد صالح اجتماعاً مع كبار المسئولين في العراق ولم يشرك أحدا من قادة المعارضة كما لم يخبرهم بما ينوي عمله[2].

و ـ معاهدة بورتسموث وقيام الوثبة

احتجت أحزاب المعارضة على فكرة عقد المعاهدة، لإن معاهدة ١٩٣٠م تعتبر ملغاة بموجب ميثاق الأمم المتحدة باعتبار ان البلدين عضوان مستقلان في الأمم المتحدة ولا يجوز إن ترجح كفة طرف على طرف آخر بما يخل سيادة الطرف الآخر، وأن هذه المعاهدة رجحت كفة المصالح البريطانية على حساب سيادة العراق، وأن المعاهدة عندما عقدت كان العراق واقعاً تحت الانتداب البريطاني، لذلك والحال هكذا لم يكونا متكافئين آنذاك. وهذا ما لا تنص عليه مبادئ الأمم المتحدة. ثم أوضحت الأحزاب بإن الوزارة لا تملك حق تعديل المعاهدة، لأنها لم تنبثق عن مجلس نيابي يمثل الشعب[3].

وعشية سفر الوفد العراقي الذي ترأسه صالح جبر إلى لندن، أدلى وزير الخارجية د. فاضل الجمالي الذي كان في لندن بتصريح إلى بعض المراسلين حول معاهدة ١٩٣٠م المراد تعديلها فأوضح: (بإنها قوبلت بنقد شديد لأسباب حزبية وبدون وجه حق)[4] فأثار

(1) Minutes of meeting held in Baghdad on November. 17 the 1947, FO 371/61596

(2) Busk to Bevin, 26.11.1947, FO 371/6688

(٣) كبه: مذكراتي، المصدر السابق، ص٢٢٤ ـ ٢٢٥ كذلك: حسين، فاضل: تاريخ الحزب الوطني، المصدر السابق، ص٢١٦ ـ ٢١٧

(4) Chanceryt Eastern Departcmcnt, 17.1.1948, FO 371/68442

هذا التصريح الجماهير في العراق، وخرج طلاب الكليات بمظاهرات صاخبة اصطدمت بها قوات الشرطة وسقط من جرائها أعدادا من الجرحى، فأصدر مجلس الوزراء قراراً في الخامس من كانون الثانى ١٩٤٨م يقضي بتعطيل الدراسة في كلية الحقوق، وأوعز إلى وزارة العدلية بإجراء التحقيق فوراً ثم أوقفت السلطات بعض المتظاهرين وأغلقت الأقسام الداخلية للطلاب. فغادر الوفد المفاوض إلى لندن بعد إن اطمأن إلى هذه الإجراء[1].

وفى لندن واصل الوفد العراقى اجتماعاته مع الجانب البريطانى، التى بدأها فى ٧ كانون الثانى، وأعلن بسرعة أدهشت الجميع عن توصل الطرفين إلى عقد معاهدة جديدة وتقرر التوقيع عليها في ٥ كانون الثانى فى ميناء بورتسموث، وعلى أثر نشر نص المعاهدة التى أبرقت من لندن إلى وكيل رئيس الوزراء جمال بابان، وتلقفتها الصحف المحلية فى صدر صحفاتها، اشتعل الفتيل بين صفوف الجماهير، ودعت الأحزاب السياسية أبناء الشعب لإحباط هذا المشروع الذى وصفته بالمشروع الاستعمارى الجديد، وطالبت برفضه ومقاومته[2] وخرجت مظاهرات كبيرة قام بها طلاب الكليات والمدارس وساهم بها الحزب الوطنى الديمقراطى وحزب الاستقلال وحزب الأحرار والحزب الشيوعى السرى، ودعت إلى الإضراب العام فى الدوائر والمعامل، وتعرضت المنشآت البريطانية إلى هجمات عنيفة من المتظاهرين، كما هوجمت جريدة الأوقات العراقية (التايمز)[3].

وكانت الأحزاب السياسية فى بغداد قد تعهدت مسبقاً بإنها ستعارض المعاهدة الجديدة. فحزب الاستقلال أوضح فى بيانه، المؤرخ فى ١٨ كانون الثانى بأن المعاهدة أكثر ظلماً من معاهدة عام ١٩٣٠م، وقد قبلت آنذاك هذه المعاهدة كثمن لإنهاء الانتداب البريطانى للعراق، بينما المعاهدة الجديدة تخل بالسيادة الوطنية.. وقد اتفقت الأحزاب السياسية كافة بأن المعاهدة جاءت تمهيداً لقيام هيئة الدفاع المشترك J.D.B التى يعتقدون بأنها ستزج العراق فى حروب بالنيابة عن بريطانيا، لذلك اتفقت كافة الأحزاب على رفض المعاهدة[4].

---

(١) الحسني: أحداث عاصرتها، المصدر السابق، ص٢٨٧

(٢) كبه: مذكراتي، المصدر السابق، ص٢٢٨ ـ ٢٢٩، كذلك العكام: تاريخ حزب الاستقلال، المصدر السابق ص٢١٩

(٣) لونكريك: العراق الحديث، جـ٢، المصدر السابق، ص٥٦٦ ـ ٥٦٧

(4) AL.- Windawi, OP. cit. P. 92

وبينما كان الوفدان المتفاوضان العراقي والبريطاني في لندن يتبادلان عبارات التهاني والرسائل، بلغت الأحداث في بغداد حد الأزمة التي سميت بـ (الوثبة)[1]. فطلبت وزارة الخارجية البريطانية من الوفد العراقي بالعودة إلى بغداد في أقرب وقت ممكن، وقد وافق الوفد على المغادرة فوراً. غير إن صالح جبر وتحت ضغط زوجته التي كانت ترافقه في لندن، رفض العودة وأعرب عن رغبته بالبقاء لكي تستكمل زوجته التبضع في أسواق لندن[2].

وفي بغداد طلب الوصي من وكيل رئيس الوزراء جمال بابان إن يتصل بصالح جبر لكي يعود إلى بغداد على جناح السرعة. ومن لندن صرح الأخير للإذاعة البريطانية بأنه مقتنع بأن الشعب العراقي والبرلمان سيجدان في المعاهدة ما يحقق أمانيهم القومية وأن بعض العناصر الهدامة استغلت فرصة غيابه فأحدثت الاضطرابات وأنه سيعود للعراق ويسحق هذه الرؤوس الفوضوية[3] فأثار هذا التصريح المتظاهرين الذين خرجوا صبيحة يوم ٢٣ كانونا الثاني بمظاهرات طافت شوارع بغداد وهم يتوعدون فيها رئيس الوزراء. فاحتشد حوالي ٣٥٠ طالباً في باب المعظم يهتفون بسقوط الحكومة والتمجيد بالوثبة التي أطلقوا عليها ثورة الشعب، وانضم إليهم عدد من العمال والنسوة فاتجهوا صوب شارع الرشيد. وعند وصولهم سوق الصافير ألقى الشاعر محمد صالح بحر العلوم قصيدة حماسية ثم توقفوا أمام مقر التحقيقات الجنائية، فحملوا رئيس الحزب الوطني الديمقراطي كامل الجادرجي على الأكتاف. وهنا صاح بعض أعضاء حزب الاستقلال (هؤلاء هم الشيوعيون).. اتركوا صفوفهم فإنهم يريدون إن يبيعوا المملكة للروس فانسحب حوالي ثلث الحشد. وبسبب الانقسام الذي حدث بين المتظاهرين استأنفت المظاهرة مسيرتها إلى ساحة الباب الشرقي وتوقفت عندها، فأعتلى الجادرجي تمثال السعدون الذي ينتصب جانباً منها، وجعلهم يقسمون بالكفاح حتى تلبى مطاليب الشعب[4].

وفي يوم ٢٥ كانون الثاني هدأت الحالة في بغداد، وقامت جهات مجهولة بتوزيع

(1) Chancery to Eastern Departewcut, 17.1.1948, FO 371/68442
(2) Minute by Wright, 14.1.1948, FO 371/68444

(٣) الحسني: الوزارات، جـ٧، المصدر السابق، ص٢٦٣ كذلك: كبة، مـــذكراتي، مصدر سابق، ص٢٣٠

(4) Batatu, H. OP. Cit. P. 556

مناشير غير مذيلة تـهجم على الحركة الوطنية والوثبة وتتهمهما بإنهمـا من عمل الشيوعية الدولية والصـهيونيـة العالمية بهدف إشـعال الفتنة فى البـلاد، وصرف الأذهان عن القضـية الفلسطينية ووضع العراق إلى أحضان روسيا[1].

وفى المحافظات (الألوية) خرجت مظاهرات واسعة استطاع المتصرفون (المحافظين) أن يسيطروا عليها ويقللوا نطاقها وأن يحـافظوا على الوضع العام فى معظم المراكز المهمة، إلا أن المظاهرة التى خرجت فى السليمانية كـانت تهتف لصالح الروس، واختطف المتظاهرون أحد المدرسين الإنكليز فى المدينة وأحرقوا المعـهد البريطانى فيها[2]. أما السفـارة البريطانية وبالرغم من كـونها كـانت تقـوم بدور واضح عند الأزمات إلا أنـها فى هذه الوثبـة ظلت بعيدة عنها تحاشياً من حدوث صدام يؤدى إلى تصـعيد الموقف، ويعرض مصالحها للخطر، ورغم أن نورى السـعـيد أطلع السـفـارة بأنه يجب إهمـال المعـاهدة على الأقل فى الوقت الراهن ريثما تهدأ الأحوال. إلا أنها كانت فاقـدة القوة لأن الوصى كان بعيداً عنها، كما أن الموظفين البريطانيين أحسـوا إن أى تدخل من قبلهم فى هذا الوقت الحرج بالذات سيكون أمراً غبياً للغاية[3] وأظهرت السفارة الروسية فى بغداد اهتمامها بالاحداث التى وقعت فى بغداد فـقد شوهد أركـادى سوفوروف رئيس البعـثة الروسيـة فى بغداد يتجـول فى شارع الرشيد ليـتقصى الأخبار عن المظاهرات وتطوراتهـا، فدخل صيدلية دجلة فى الحـيدر خانة وطلب من صاحب الصيـدلة ورئيس لجنة الهجرة الأرمنية تزويده بتـفاصيل عن المظاهرات والحوادث التى وقعت[4] وكان السلطات قد اعتقلت بعض قـيادى حزب الاستقلال لأنه المنظم الرئيـسى للمظاهرات، ومنهم فائـق السامرائى وإسـماعـيل الغانم وبعض العـناصر الشيوعيـة عند بداية الوثبة، كما تم غلق جريدتى الاسـتقلال واليقظة[5]. وكـان لاشـتـداد التظاهرات فى مختلف أنحاء بغداد، والضغط الذى مارسته الأحزاب وتعرضها للمنشآت البريـطانية وبعض الدوائر الحكومـية رغم الإجراءات الشديدة التى اتخـذتها الحكومـة قد

(١) حميدي: التطورات السياسية، المصدر السابق، ص٥٣٧ ـ ٥٣٨
(٢) لونكريك: العراق الحديث، جـ٢ المصدر السابق، ص٥٦٧
(3) AL- Windawi, M. OP. Cit. P. 93
(4) Batatu, OP. Cit. P. 556
(٥) الحسني: الوزارات، جـ٧، المصدر السابق، ص٢٦١

دعت الوصي عبد الإله لأن يتراجع ويعلن بأنه يعد أبناء الشعب: (بعدم الموافقة على أية معاهدة ما لم تحظ بموافقة الشعب وتضمن حقوق البلاد وأمانية الوطنية)[1].

وكان هذا الإعلان مثار دهشة الأوساط البريطانية التي وبخته على موقفه الضعيف هذا، وفي الواقع كان الوصي مضطراً لتهدئة الوضع الداخلي المتوتر، كما كان في الوقت نفسه ضربة قوية لسياسة وزير خارجية بريطانيا المستر بيفن، وقد حملت الصحف البريطانية عليه والتنديد به[2]. وفي حين وجد البيان صدى إيجابيا لدى الأوساط الشعبية والسياسية الوطنية [3]

وكان بيفن قد وضع كل آمالة بصالح جبر بالتعاون مع الوصي لتوفير الدعم في مجلس النواب للمصادقة على المعاهدة بأقرب وقت، وطلب إليهم أن يزيلوا سوء الفهم الذي أحدثته الترجمة العربية لنص المعاهدة[4]. وبهدف تسوية الوضع في بغداد دفعت الحكومة البريطانية تكاليف عودة الوفد العراقي إلى بغداد، وقامت طائرة خاصة بنقلهم من لندن إلى قاعدة الحبانية، وأكد بيفن على صالح جبر بأن هذه اللحظات الدقيقة هي لحظة الثبات والحزم في مواجهة الأزمة ويجب الصمود أمامها وعدم التراجع لكي نصل إلى هدفنا الذي نريده[5]

وفي يوم ٢٦ كانون الثاني وصل بغداد صالح جبر وأدلى بتصريح حال وصوله أكد فيه بأن المعاهدة الجديدة تتضمن مزايات إيجابية وسوف تقول هذه الأمة كلمتها، إلا أن هذا التصريح أثار الجماهير فخرجت مظاهرات حاشدة في مناطق بغداد تعلن غضبها ضد الحكومة، وحدثت مصادمات مع الشرطة، وكان قد بلغ عدد الضحايا ١٧ قتيلاً حتى ذلك اليوم[6]. فأضطرت متصرفية لواء بغداد استخدام الجيش لمواجهة المتظاهرين، وأيدتها وزارة الداخلية، إلا أن الوصي وأفراد النخبة الحاكمة لم يوافقوا على إنزال الجيش لعدم

(١) كبه: مذكراتي، المصدر السابق، ص٢٣٠ كذلك: الجادرجي، المذكرات، المصدر السابق ص١٧٦

(2) AL- Windawi, M. OP. Cit. P. 93

(٣) الحسني: الوزارات، جـ٧، المصدر السابق، ص٢٦٠

(4) Bevin to The Regent, 24.1.1948, FO 371/68443

(5) Canversaticn With The Iraqi Prime minister, 26.1.1948, FO 371/68444

(6) Batata, OP. Cit. P. 554

الاطمئنان له، لإنه يضم عناصر معادية للأنكليز، فصرف النظر عن الموضوع[1].

وتؤكد المصادر بأن الفريق صالح جبر رئيس أركان الجيش كان من المعارضين لفكرة إقحام الجيش في مواجهة المتظاهرين وهدد بتقديم استقالته في حالة الاستعانة بالجيش[2] وبذلك فوت على نفسه فرصة استثمار الوثبة وتحريك الجيش لإسقاط النظام وإعلان حكومة وطنية. فقد كانت الظروف مهيأة إلى جانبه وهو الشخصية الوطنية الذي يحظى بشعبيه بين أوساط الجيش. إضافة إلى أن غالبية ضباط الجيش لايكنون ولاء للنظام وخاصة للوصي عبد الإله منذ احداث عام ١٩٤١م التي نكل بقادتها وأضعف قدرات الجيش. لذلك والحالة هذه فإن الفرصة كانت مناسبة أمامه، ولو استغلها وأسقط النظام لخلد اسمه في تاريخ العراق الحديث.

وفي ٢٧ كانون الثاني استمرت التظاهرات وزحفت من جانب الرصافة إلى جانب الكرخ قابلتها تظاهرة أخرى كانت متهجة من الكرخ إلى جانب الرصافة والتحمتا على جسر (المأمون» الشهداء حالياً فتصدت لهم الشرطة من فوق المآذن المطلة على الجسر في جامعي حنان والآصفية وأطلقت عليهم النار فقتل البعض وسقط البعض الآخر في النهر، . أما الباقون وهم قلة فقد استطاعوا الإفلات من قوات الشرطة.

وأمام هذه الحالة المتأزمة قام نوري السعيد بمحاولة لإقناع الحكومة باستخدام القوة ضد المتظاهرين وفرض نظام منع التجوال لإعادة الهيبة للسلطة. إلا أن بعض الساسة ومن بينهم السيد محمد الصدر لم يوافقوه، وطلبوا منه اتباع الوسائل السلمية لمعالجة الأزمة بما في ذلك استقالة الوزراة[3].

وفي اليوم ذاته استقال ثلاثة وزراء وعشرون نائباً احتجاجاً على الأسلوب الذي عالجت فيه الحكومة التظاهرات. فاستقال عبد العزيز القصاب رئيس مجلس النواب الذي شاهد الحوادث بنفسه[4]. أما الوزراء الثلاثة الذين استقالوا منهم يوسف غنيمه وزير المالية

(١) حميدي: التطورات السياسية، المصدر السابق، ص٥٣٧ ـ ٥٣٩

(2) AL- Windawi, M. OP. Ctb. P. 94

(٣) حميدي: التطوات السياسية، المصدر السابق، ص٥٤٠ ـ ٥٤١ كذلك: القصاب عبد العزيز: من ذكرياتي، منشورات عويدات، بيروت ١٩٦٢م، ص٣١٧

(٤) القصاب: من ذكرياتي، المصدر السابق ص٣١٧

وجميل عبد الوهاب وزير الشئون الاجتماعية وجمال بابان وزير العدلية[1].

وفي ذلك اليوم بدأ الوصي يفقد أعصابه بعد أن تملكه الرعب الذي أثارته فيه أمه وشقيقاته، بفعل الاستفزازات التي سمعنها من بعض السيدات البغداديات اللواتي كن يقصصن عليهن بواسطة التليفون حوادث القتل المروعة التي وقعت في شوارع بغداد فانفجرت دموع الوصي وبدأ ممزقاً وطلب من صالح جبر متوسلاً أن يستقيل من رئاسة الحكومة، وبعد تردد من الأخير وافق على الاستقالة[2] فهرب إلى ناحية الهاشمية في لواء الحلة عند أصهارة آل الجريان من عشائر البوسلطان، فاستقر عندهم إلى أن هدأت الأوضاع؛ ثم غادر بعد ذلك إلى إمارة شرقي الأردن ومن ثم إلى بريطانيا[3].

وباستقالته هدأت الحالة في بغداد، ولم يعد هناك أي نشاط للمتظاهرين فأسدل الستار على الوثبة.

ز ـ السيد الصدر في السلطة

اختير السيد محمد الصدر رئيساً للحكومة الجديدة التي أخلفت حكومة صالح جبر المستقيلة في ٢٩ كانون الثاني، وكان اختياره في تلك الظروف الصعبة موفقاً باعتباره يحظى باحترام الجميع، كونه لم يكن محسوباً على أي من الأطراف، بالإضافة إلى ذلك فإنه من رجال الدين الشيعة وينحدر من عائلة معروفة دينياً ترجع أصولها إلى آل البيت.

أصدرت حكومة الصدر في أول خطوة قراراً بإلغاء المعاهدة رغم معارضة وزير العدلية عمر نظمي بحجة أنها من القضايا الدولية الخطيرة التي يترتب عليها نتائج دولية وخيمة [4] وأبلغت السفارة لبريطانية بمضمون القرار برسالة سلمت إلى السفارة بتاريخ ٤ شباط[5] كما أصدرت الحكومة بعض القرارات منها: ـ إطلاق الحريات السياسية والإفراج عن الصحف والموقوفين، وتوفير المواد الغذائية للمواطنين الذين تأثروا بسوء الحالة الاقتصادية،

---

(١) الحسني، الوزارات، جـ٧، المصدر السابق، ص٢٧٢

(2) Busk to Bevin, 30.1.1948, FO 371/68444

(3) Batatu, OP. Cti. P. 557

(٤) كبة: مذكراتي، المصدر السابق، ص٢٤٧

(5) Iraq goverment, Ministry OF Foreign Affaires, 4.2.1948 FO 371 / 68447

كما عبرت الحكومة عن دعمها للفلسطينيين. وقد قوبلت تلك القرارات بارتياح شعبي[١].

أما الحكومة البريطانية فقد ساءتها قرارات حكومة الصدر، وحملوا عليه وظلوا يمقتونه، لأن حكومته من جهة رفضت معاهدة بورتسموت، ومن جهة أخرى حملت بريطانيا رسمياً نتائج النكبة في فلسطين، وحرضت الرأي العام ضد البريطانيين، فأدى ذلك إلى تزايد النقمة الشعبية ضد بريطانيا.

لذلك كانت مسألة تغيير الحكومة موضع بحث رئيسي ما بين السفارة البريطانية والوصي عبد الإله.

ولم يقر لهم قرار حتى استقالتها وخروج السيد الصدر منها[٢].

لقد شكلت حكومة الصدر خطراً على المصالح البريطانية طيلة فترة وجودها في السلطة، حسبما جاء في الوثائق البريطانية التي توضح لنا حقيقة القلق الذي انتاب الحكومة البريطانية، فقد ظلت الخارجية البريطانية تحث سفارتها في بغداد منذ مطلع نيسان من عام ١٩٤٨م للتشديد على البلاط الملكي من أجل إسقاط الحكومة والمجئ بحكومة جديدة تضم عناصر موالية للبريطانيين، إلا أن هذا الأمر لم يكن سهلاً بسبب الشعور الوطني المتصاعد ضد بريطانيا، لذلك فقد اتفق كل من الوصي والسفير البريطاني في بغداد على الانتظار لحين إجراء الانتخابات العامة في حزيران، وسيكون في حينها من الممكن دفع أصدقاء بريطانيا إلى الحكومة الجديدة[٣].

قامت حكومة الصدر بحل المجلس النيابي في ٢٢ شباط رغم معارضة وزير العدلية عمر نظمي تمهيداً لإجراء الانتخابات[٤]. ففي أوائل نيسان طلب رئيس الحكومة من أبناء الشعب المحافظة على الهدوء وضبط النفس، واحترام حرية الناخبين والمنتخبين أثناء سير الانتخابات.

وما كادت الانتخابات تبدأ حتى ظهرت التدخلات فيها، وقيام جماعة بورتسموت

---

(١) حميدي: التطورات السياسية، المصدر السابق، ص٥٥٥

(2) Mack to Bevin, 29.4.1948, FO 371/69371

(3) Memorandun on Iraq by Barrows, 12.4.1948, FO 371/68449 FO to Mack, 10.5.1948, and Mack to Bevin, 13.5.1948, FO 371/68461

(٤) حميدي: التطورات السياسية، المصدر السابق، ص٥٥٦

بفرض أنفسهم عليها، فوقعت معارك كثيرة وحوادث قتل أودت بحياة الأبرياء[1]. مما اضطر بعض الوزارء للانسحاب من الوزارة وتقديم استقالاتهم، فانسحب داود الحيدرى وزير الشؤون الاجتماعية فى ٢٦ مارس احتجاجاً على تدخل موظفى الإدارة فى شؤون الانتخابات المدفوعين من قبل البلاط[2]. وانسحب محمد مهدى كبة ممثل حزب الاستقلال من الوزارة فى ٧ حزيران احتجاجاً على تدخل البلاط ومناصريه فى سير الانتخابات وفرض مرشحيهم على الناخبين[3].

وفى ١٥ حزيران انتهت الانتخابات التى جرت وفق قانون ١١ لسنة ١٩٤٦م وفى ظل الأحكام العرفية، فحصل البلاط على أغلبية ساحقة فى مجلس النواب وبقى للأحزاب السياسية المعارضة ٧ مقاعد، فحصل حزب الاستقلال على أربعة مقاعد فاز فيها محمد مهدى كبة ودادو السعدى وإسماعيل الغانم وفائق السامرائين[4]. وحصل الحزب الوطنى الديمقراطى على ثلاثة مقاعد، فاز فيها كل من حسنى جميل وخدورى خدورى ومحمد حديد. وبانتهاء الإنتخابات قدم السيد الصدر استقالته من رئاسة الحكومة فى ٢٣ حزيران ١٩٤٨[5].

حـ ـ الجيش العراقى وحرب فلسطين عام ١٩٤٨

خضعت فلسطين وهى جزء لا يتجزأ من الوطن العربى للانتداب البريطانى بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى باعتبارها من الأراضى التى كانت خاضعة لسيطرة الدولة العثمانية الخاسرة فى تلك الحرب، ولما كانت الصهيونية العالمية قد عزمت ومنذ مطلع القرن العشرين على إنشاء دولة لليهود فى فلسطين، فقد سعت بكل جهودها للعمل على تنفيذ تلك الفكرة، وجندت كل طاقاتها لأجل هذا الهدف. ولقيت مساندة قوية من بريطانيا

---

(١) الحسنى: الوزارات، جـ٧، المصدر السابق، ص٣١٤ ـ ٣١٥

(٢) الحسنى: المصدر السابق أعلاه، ص٣٢٠

(٣) كبه: مذكراتى، المصدر السابق، ص٢٥٢ ـ ٢٥٣

(٤) كبه: مذكراتى، المصدر السابق، ص٢٥٣

(٥) حسين، فاصل: تاريخ الحزب الوطنى، المصدر السابق، ص٢٧١

والولايات المتحدة الأمريكية، ورغم أن بريطانيا حاولت عدم إظهار موقفها أمام الرأى العام العربى خوفاً على مصالحها فى المنطقة؛ إلا أنها ساهمت بقدر كبير فى دعم الحركة الصهيونية من خلال قرارها بالانسحاب من فلسطين والموافقة على قرار تقسيمها الصادر من الأمم المتحدة التى ساهمت بصياغته، والذى منح بموجبه جزءاً من الأراضى الفلسطينية لليهود، وشجعت الهجرة اليهودية فى كافة دول العالم إلى فلسطين. مما أثار حفيظة الرأى العام العربى، وعلى وجه الخصوص العراق وتحزبت الأحزاب الوطنية ضد القرار وطالبت باستخدام القوة ضد الصهاينة وفتح مكاتب للمتطوعين العرب لمحاربة الصهاينة الذين اغتصبوا الأراضى الفلسطينية[1].

لقد كانت القضية الفلسطينية تهم الشعب العراقى لأسباب وطنية وقومية، وكانت الأحداث التى وقعت فى فلسطين منذ الثلاثينيات قد أجبرت الحكومة العراقية عى الاهتمام بها، على الرغم من أن الملك فيصل الأول أول رئيس عربى يتوصل إلى تفاهم مع الصهيونى وايزمان (Weizman) إلى عهد يرجع لعام ١٩١٩م[2].

وجاء تصريح الرئيس الأمريكى هارى ترومان (H. Truman) فى تشرين الأول من عام ١٩٤٥م بالسماح لمائة ألف يهودى أوربى بالهجرة إلى فلسطين، ليضع المشكلة الفلسطينية تحت الأضواء، ثم تحركت الولايات المتحدة الأمريكية تحت قيادة ترومان لدعم الطلبات اليهودية القاضية بتقسيم فلسطنين، فأثار هذا التصرف حفيظة الساسة العراقيين والعرب[3].

لقد آمن صانعوا السياسة البريطانية بأنه من الأفضل إقامة دولتين فى فلسطين إحداهما لليهود وأخرى للعرب الفلسطينيين، إذ إن ذلك يطمئن العرب واليهود [4].

وفى حزيران عام ١٩٤٦م دعت الجامعة العربية لعقد اجتماع فى بلودان بسوريا ومثل العراق أعضاء مجلس الأعيان السيد عبد المهدى، وحمدى الباجه جى رئيس الحكومة

---

(١) كبه: مذكراتى، المصدر السابق، ص١٢٨

(٢) للمزيد من المعلومات عن القضية الفلسطينية راجع: جبار، عباس عطيه: العراق والقضية الفلسطينية من عام ١٩٣٢ ـ ١٩٤١م، رسالة دكتوراه غير منشورة ـ جامعة بغداد ـ ١٩٨٢م.

(3) Cabinet Paper, Post War Issues in The Middle East, C. G. 537/3982

(4) Nicholas Bethel, The Palestine Iriangle, (London, Ha zel Watson and vincy, 1959), P. 164

الأسبق ود. فاضل الجمالى وزير الخارجية، والأخيران معروفان بمعاوضتهما لإنشاء دولة يهودية، وصدرت قرارات عن المؤتمر عرفت بمقررات بلودان السرية. أهمها تجميد الامتيازات الاقتصادية البريطانية والأمريكية فى المنطقة واعتبارها ملغية والامتناع عن دعم مصالحها الخاصة فى النشاطات الدولية، وكذلك دعم الشؤون الفلسطينية الداخلية، و لكن الوفد العراقى لم يقتنع بالقرارات وطلب أن يسجل العراق احتفاضه بحق القيام بفعل فى حالة الدفاع عن فلسطنين[1]. وعلى الرغم من أن الحكومة لم تفصح عن طبيعة فعلها؛ إلا أنه كان هناك إدراك عام هو أن العراق ليس له القدرة على تهديد المصالح الأنكو - أمريكية، كما أن الحكومة ليس لديها الرغبة فى أن تفعل شيئاً، وأن الوصى وأغلب السياسيين العراقيين كانوا يستخدمون القضية الفلسطينية لتحقيق دعم شعبى فى البلاد[2].

ورغم أن القضية الفلسطينية عرضت على هيئة الأمم المتحدة لمناقشتهاوهذا مبدأ طالب به الساسة العراقيون مراراً وخاصة الجمالى؛ إلا أنها أقرت بالتالى تقسيم فلسطين فى تشرين الثانى من عام ١٩٤٧م. ثم جاء قرار الحكومة البريطانية بإنهاء الإنتداب فى ١٥ آيار من عام ١٩٤٨م، وقبل هذا التاريخ ساهمت بريطانيا بفتح باب الهجرة أمام اليهود إلى فلسطين، ومكنتهم من مضاعفة أعدادهم وساعدتهم فى تطوير قدراتهم العسكرية. أما خطة التقسيم فقد لقيت موجة من الاحتجاجات والمظاهرات فى العراق والوطن العربى، وأجبرت تلك التظاهرات التى استمرت لغاية شهر كانون الأول جامعة الدول العربية لعقد اجتماعين أحدهما فى صوفر بلبنان والثانى فى القاهرة[3].

فى تلك الفترة كانت الدول العربية تعيش خلافات حادة وخاصة ما بين الأسرة الهاشمية الحاكمة فى بغداد وعمان من جهة والعائلة السعودية الحاكمة فى الرياض من جهة أخرى، كما دخلت مصر فى منافسة معهما فيمن سيحكم فى فلسطين، وفى الوقت ذاته نادى صالح جبر رئيس الحكومة العراقية الدول العربية كافة لإرسال جيوشها إلى فلسطين، وكانت الغاية من دعوته الحصول على دعم شعبى له، وقد حاولت السفارة البريطانية أن تثنيه بعدم إرسال أى قطعات عراقية إلى فلسطين؛ لكنهم لم يفلحوا فى

(1) AL - Windawi, OP. Cti. P. 115
(2) Busk to Bevin, 16.8.1946, FO 371/52314
(3) AL - Windawi, OP. Cti. P. 117

إقناعه فتوجهوا نحو الوصى عبد الإله فوجدوه يبحث عن الدعم الشعبى أيضاً[١].

ومن جانب كان الملك عبد الله بن الحسين ملك شرقى الأردن ضد أية محاولة تقوم بها الدول العربية لإرسال جيوشها إلى الأردن لمحاربة اليهود، لاعتقاده بأن الدول العربية ستحتل بلاده قبل أن تحتل فلسطين، فحاول صالح جبر الذى سافر إلى عمان إقناعه بأن إرسال قوات عراقية إلى ما وراء شرقى الأرد ن سيزيد من شعبية الهاشميين فى العراق والوطن العربى، ولكنه لم ينجح بإقناعه[٢].

ومن جانبه فقد أصر العراق على إيقاف ضخ النفط إلى ميناء حيفا الفلسطينى الذى وقع تحت السيطرة الصهيونية، فى الوقت الذى ظن فيه أن هذا الأمر يساعد على تجديد حركة القوات اليهودية وآلتهم الحربية والاقتصادية، و أشعرت الحكومة البريطانية بأهمية ذلك[٣].

أما الحكومة البريطانية فقد طلبت من الحكومة العراقية تنفيذ بعض النقاط هى:

١ ـ عدم إرسال قطعات عسكرية عراقية إلى فلسطين أو تشجيع الحكومات العربية أن تفعل الشئ نفسه.

٢ ـ عدم التشجيع على تشكيل حكومة فلسطينية تحت قيادة مفتى فلسطينى محمد أمين الحسينى أو أى شخص آخر.

٣ ـ عدم تشجيع المتطوعين العرب للدخول فى فلسطين قبل ١٥ مايس ١٩٤٨.

٤ ـ عدم إيقاف ضخ النفط العراقى إلى مصفى حيفا.

٥ ـ مواصلة الجهود الدبلوماسية لإيجاد حل للمشكلة الفلسطينية.

غير أن الحكومة العراقية التزمت بهذه الإرشادات خلال شهرى تشرين الثانى وكانون الأول وكانون الثانى من عام ١٩٤٨م[٤].

وخلال الفترة الممتدة من شباط وحتى ١٥ مايس، ناقش البريطانيون مشكلة فلسطين مع الوصى لوحده، وحاولت السفارة البريطانية إعاقة الحكومة العراقية من إرسال الجيش

(1) Busk to Bevin, 4.12.1947, FO 371/61598
(2) B. L. to Burrows, 8.12.1947, FO 371/61598
(3) Kirkbride to Bevin, 20.12.1947, FO 371/61583
(4) AL - Windawi, OP. Cit. P. 122

العراقي إلى فلسطين قبل نفاذ مدة الانتداب في فلسطين، رغم أن الرأي العام كان يضغط على الحكومة لإرسال الجيش العراقي إلى فلسطين[1]؛ إلا أن الحكومة لم تتردد بإرسال الجيش بالتعاون مع الجيش الأردني. ومرة أخرى يرفض الملك عبد الله دخول الجيش العراقي قبل ١٥ مايس. حيث وعده البريطانيون بأنهم لن يعارضوه إن ألحق الجزء العربي من فلسطين بمملكته[2].

إن الأحداث المتسارعة في فلسطين وقيام الهجاناة والقوات الصهيونية بالهجوم على المدن الفلسطينية في نيسان ١٩٤٨م واحتلالها لأغلب المدن العربية ومنها طبرية وحيفا وصفد ويافا وبيسان وإبعاد العرب عنها بطريقة وحشية كمذبحة دير ياسين، استفزت المشاعر العربية بشكل كبير وولدت سخطاً كبيراً ضد الصهيانة[3] فأجبر ذلك الوضع القادة العرب على إرسال جيوشهم إلى فلسطين بهدف امتصاص النقمة الشعبية الغاضبة، وإذا لم يقوموا بهذه الخطوة فإن شعوبهم سوف تسقط أنظمتهم[4]. ومن القاهرة حيث كان الوصي يعقد لقاءً مع الملك فاروق لحمله على الموافقة بإرسال الجيش المصري إلى فلسطين، أبرق الوصي إلى بغداد أمراً لحكومته بالسماح للجيش العراقي بالتحرك إلى فلسطين[5].

وعشية ١٥ مايس تحرك الجيش العراقي إلى فلسطين، وعبرت القطعات العراقية التي يقدر عددها بثلاثة آلاف مقاتل كدفعة أولى إلى الأردن ومن ثم استقرت في مواقعها التي حددت لها بفلسطين بالقرب من نابلس، كانت حجم القوات العسكرية العراقية المشاركة في حرب فلسطين قليلة، وجاءت بناءً على رغبة الوصي التي تقضي بأن يكون العدد صغيراً، وكان عدم استقرار الوضع الداخلي في العراق وكثرة الأزمات الاقتصادية هي التي دفعته لعدم إرسال أعداد واسعة من الجيش. وحينما بدأ القتال؛ وجد قادة الجيش أن إمكانيتهم ومعداتهم قليلة، ورغم ذلك فأنهم نجحوا في احتلال منطقة المثلث، غير أن

(1) Minute by Mack in File FO 624/128 (N. D) Minute by Busk 12.3.1948, FO 624/134

(2) Bevin to Kirkbride, 9.2.1948, FO 371/688366

(3) Mack to Bevin, 28.4.1948, FO 371/68371

(٤) الجبوري، صالح صائب: محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية، بغداد، دار الكتب ١٩٧٠ ص٢٢٤

(5) Mack to Bevin, 28.4.1948, FO 371/68371

القيادة العراقية المتمثلة بالوصي الذى كان يرمي للحصول على ولاء الجيش له، بدأ يتطلع لإيقاف إطلاق النار، ووضع اللائمة على الدول الكبرى[1].

إن قرارا إرسال الجيش العراقى إلى فلسطين، دفع بالملك عبد الله والوصي للتفكير فى كيفية توظيف الجيش العراقى لمصلحتهم، وفي الوقت نفسه تجنب أي اضطرابات يثيرها ضباط الجيش الذين لم يكونوا مواليـن للملك عبد الله، منذ أن ساهم جيشه إلى جانب القوات البريطانية فى الزحف إلى بغداد وإخماد حركة مايس عام ١٩٤١م، فضلاً عن ذلك فإن الملك عبد الله كان الصديق الحميم لبريطانيا وبالوقت نفسه كان على علاقة باليهود[2].

وإذا استعرضنا هذه الظروف نجد أن الدول العربية غير قادرة على تحقيق الآمال الفلسطينية، فرغم أن العرب فى كل مكان أصبحوا مقتنعين أن الجيوش العربية قوية إلى درجة أن عزام باشا الأمين العام لجامعة الدول العربية أعلن بأنها (إذا لم يربح العرب الحرب ضد اليهود بهجوم مباغت فإن على العرب شنق القادة العرب ورجال الدولة).

فى حين أن الجيوش العربية التى ذهبت لمقاتلة اليهود لم تكن مستعدة استعداداً تاماً وينقصها السلاح والذخيرة، أما اليهود فأنهم اقاموا سلطتهم فى مناطق فلسطين التى أعطيت لهم طبقاً لقرار التقسيم، وحصلوا على تجربة كبيرة، وكانت قواتهم المسلحة مجهزة تجهيزا كاملاً ومدربة تدريباً جيداً، لذلك صدم الوطنيون العرب عندما شهدوا هزيمة عام ١٩٤٨م[3].

خلال الأسبوع الأول من مايس عمل الوصي وعمه الملك عبد الله سوية نحو أهدافهما بينما لم يظهر اللواء إسماعيل صفوت القائد العراقى أى تعاون معهما أو الامتثال لأوامر الملك عبد الله بالذات، لذلك لم يعين بصفة رئيس أركان القوات العربية، وبالمقابل صدر قرار يقضى بوجوب إشغال المنصب من قبل ضابط عراقى آخر هو اللواء نور الدين محمود، وأيدت اللجنة السياسية فى الجامعة العربية تعيينه، وجاء مشفوعاً بموافقة الوصى والملك عبد الله. لقد ضربا عصفورين بحجر. إذ يحول ذلك دون تدخل اللواء صفوت أو الفريق صالح صائب الجبورى رئيس الأركان العراقى فى شؤونهما، وقد وصف الأخير

(1) Mack to Bevin, 22.5.1948, FO 371/68373
(2) AL - Windawi, M. OP. Cit. P. 121
(3) Ibid

فى كثير من التقارير البريطانية بأنه واحد من أعداء بريطانيا فى العراق. ثم إن ذلك يمكن الملك عبد الله ورئيس أركانه الضابط الإنجليزى كلوب باشا (Brigadier Glubb Pa-sha) من استخدام الجيوش العربية لتحقيق غاياتهم العسكرية، وقد أثبتت الأحداث أن اللواء نور الدين محمود كان ضغيفاً ومنقاداً بسهولة لأوامر الملك عبدالله وكلوب باشا[1]. ومحمود نفسه اعترف فيما بعد للواء صفوت أنه كان قد غير الخطط الأصلية للهجوم الذى طلبته الدول العربية بسبب ضغط الملك عبدالله وكلوب باشا[2].

أن التغيير فى خطة الهجوم الأصلية التى كان يعتقد بأنها ستحرز النصر ضد الصهاينة صيغت وفق تعليمات الملك عبدالله الذى لم يكن يرغب بذهاب القطعات العراقية إلى ما وراء المناطق التى عينتها الأمم المتحدة للعرب وفق قرار التقسيم، وقد شك الفريق صالح الجبورى بنوايا الملك عبدالله فواجهه وطالب بتنفيذ الخطة الأصلية، وقد وافقه الملك عبدالله غير أنه عندما ابتدأت المعارك اكتشف الجبورى أن المعارك كانت تسير وفق خطط عبدالله التى لا تطابق الخطة الأصلية، واعترف الجبورى فيما بعد أن تصرف عبدالله هذا كان وراء هزيمة العرب فى الحرب[3]. إضافة إلى سياسة التسليح البريطانية للجيش العراقى التى كانت تزود الجيش العراقى بذخيرة تكفيه لقتال خمسة أيام فقط ، مما أوقع الجيش فى مأزق خلال الحرب التى خاضها فى فلسطين[4]. فجاءت نتائج الحرب مخيبة لآمال الشعب الذى صدم بها، فقد كان يأمل أن يحقق الجيش انتصاره فى هذه الحرب ويكسر شوكة اليهود ويحرر فلسطين [5]. كما أنها خيبت آمال ضباط الجيش وتركت تأثيراً سلبياً فى نفوسهم وكشفوا فيما بعد عن حنقهم على العائلة الهاشمية فى كل من الأردن والعراق، واتهموهما بخدمة المصالح البريطانية والتعاون مع اليهود[6].

(1) Minute by D.J. Busk, 28.5.1948, FO 371/68386

(٢) الحصري، خلدون ساطع: مذكرات طه الهاشمي، ١٩٤٢ ـ ١٩٥٥م، العراق ـ سوريا القضية الفلسطينية، جـ٢، بيروت دار الطليعة ١٩٧٨م، ص٢١٩ ـ ٢٢٢

(٣) الجبوري: محنة فلسطين، المصدر السابق، ص١٦٩ ـ ١٧٠

(4) Fo to Mack, 30.6.1948, FO 371/68470

(٥) الجبوري: محنة فلسطين، المصدر السابق، ص٢٢٩

(6) Kirkbideto Fo, 6.8.1948, FO 371/68471

أصبح من الواضح أن استمرار القتال لن يحقق أى تقدم لصالح الجيوش العربية، وعليه أصبح الانسحاب هو الخطوة التالية، لذلك واجهت الحكومة العراقية موقفاً حرجاً. إذ كيف سيتم انسحاب جيشها ومغادرة فلسطين من دون إثارة الرأى العام فى العراق[1]. لقد جاء الجواب من نورى السعيد الذى كان بمثابة حلاً للمأزق الذى وقعت فيه حكومة مزاحم الباچه چى فبدأ نورى بإعلام البرلمان والمعارضة بالهزيمة العسكرية، والقبول بها كأمر واقع وأكد لهم عدم قدرة العرب بإمكانياتهم العسكرية المتواضعة من تحطيم قدرة الصهاينة وذلك لحصول الصهاينة على قوة عسكرية كبيرة يساندها دعم القوى الكبرى، أما مزاحم الباچه چى؛ فقد اقترح لغرض تركيع إسرائيل فرض حصار اقتصادى كامل حولها[2].

لقد كان الظرف صعباً على رئيس الحكومة الباچه چى وهو يواجه هذه الحقيقة، إذ فقد السيطرة على زمام الأمور وظهر مرتاعاً عند إعلان حقيقة هزيمة العرب، فاعقبتها تظاهرات ضد الحكومة، ولم يكن هنالك خيار أمامه سوى الإذعان للاستقالة التى قدمها فى السادس من كانون الثانى عام ١٩٤٩م[3]. وقد فسحت الاستقالة الطريق لنورى السعيد مرة أخرى ليشكل وزارة جديدة سميت بوزارة نورى العاشرة، وكان هدف نورى السعيد هو سحب الجيش إلى العراق والسيطرة على الوضع الداخلى وتحسين الحياة الاقتصادية فى البلاد. فقد توصل إلى استنتاج بأن الجيش العراقى أجبر ليكون فى وضع دفاعى منذ إن اشترك فى القتال، لذلك فإن وجوده فى فلسطين من دون وجود اتفاقية هدنة قد يعرضه لهجمات الإسرائيليين، وربما يؤدى حدوث خسائر كبيرة فى صفوفه، لذلك رأى من الأفضل سحب الجيش من فلسطين بأسرع وقت ممكن، رغم أن الحكومة كانت خائفة من رد الفعل الشعبى لمثل هذا الإجراء. إن عودة الجيش الذى لم يُسأ الظن به والذى أدى دوراً مشرفاً وقاتل بشجاعة وبسالة عاليتين، قد قدم فرصة للمعارضة وللضباط الوطنيين للتكتل وتشكيل خلايا سرية منظمة تهدف لإسقاط الحكومة[4].

(1) Mack to FO, 5.11.1948, FO 371/68453

(٢) كبه: مذكراتي، المصدر السابق، ص٢٧٠

(٣) الحسني: الوزارات، جـ٨، المصدر السابق، ص٥٦

(4) Iraq Annual Review OF 1949, FO 371/82403

وفي ١٦ نيسان غادرت القوات العراقية فلسطين وكان تعدادها يبلغ ثمانية عشر ألف مقاتل، بعد أن قررت الحكومة العراقية سحبهم بسرعة، وكان الضباط العراقيين الشباب متأكدين إن الأردن قد تصرف بسوء نيه في فلسطين، وكانوا متأكدين أن العرب قادرين على كسب الحرب، وإن غدر السياسيين العرب كان السبب الرئيسي في خسارة فلسطين، فضلاً عن ذلك كانوا متأكدين أن حكومتهم قد منعتهم بقوة من القيام بعمليات هجومية ضد اليهود، لذلك لم تكن مفاجأة إن يصرح هؤلاء الضباط بضرورة التخلص من البريطانيين لأنهم السبب فيما حصل يشاطرهم حليفهما النظامين في عمان وبغداد اللذين يجب تغييرهما أيضاً[١].

ط ـ سياسة البلاط والسفارة بعد الوثبة والنكبة

كانت نتائج الحرب في فلسطين قد قوبلت برد فعل شعبي ساخط في العالم العربي، أما في العراق فقد ألقت كافة الاحزاب السياسية باللائمة على بريطانيا، ونادت بقطع العلاقة معها وإنهاء معاهدة التحالف سنة ١٩٣٠م، وشددت الصحافة على أن السبب الرئيسي لهزيمة العرب في فلسطين ينحصر في الرفض البريطاني بتزويد العرب بالسلاح والعدة[٢]. وباتت المصالح البريطانية في العراق أكثر عرضة للمخاطر. وبدأ الموظفون البريطانيون في العراق يظهرون علائم الخوف من أن تسفر الاحداث في فلسطين عن تحرك الجيش العراقي ضد الحكومة العراقية[٣]. كما أن هزيمة البلاط ومن ورائه النخبة الحاكمة في كانون الثاني عام ١٩٤٨م أو ما يسمى (بالوثبة) دفعتهم للعمل معاً من أجل تشكيل جناح معارض للأحزاب السياسية والقوى المعارضة للنظام الحاكم التي أضحت أكثر عداءاً من ذي قبل خاصة، وأن العداء لبريطانيا تصدر نشاط هذه الأحزاب، وانتقل إلى صفوف الجيش الذي أظهر تذمره من بريطانيا علانية محملاً أياها نتائج الحرب، وأظهر تصميماً جاداً على التخلص من الوجود البريطاني والنظام الحاكم في بغداد. وأن بعض الوحدات

(1) AL - Windawi, M, OP, Cit. P. 129
(2) Mack to Bevin, 13.7.1948, FO 371/68450
(3) G. C. Littler to Charge d, Affairs in British Embassy in Baghdid 26.8.1948, FO 371/75127

العسكرية فى العاصمة ومن المعسكرات المحيطة بها تشعر بالظلم والألم، مما جرى، وسيطر عليهم شعور من اليأس بعدم قدرتهم على التخلص من النظام نهائياً. لكنهم ربما تمكنوا من تمهيد السبيل للوصول إلى مبتغاهم بقيام انتفاضة شعبية تظهر العداء الشديد للحكومة والغرب عموماً[1].

أما السفارة البريطانية فى بغداد فقد دعت حلفاءها العراقيين بأن لا يتجاهلوا الشباب المثقف وخاصة من أبناء المدن لاستقطابهم وتوطيد العلاقة معهم بغية إيجاد نواة من الساسة المثقفين الذى يتعاطفون مع التحالف العراقى البريطانى، إضافة لأصدقائهم من الساسة والوجوة الاجتماعية ورؤساء العشائر، وفعلاً. فإن أول من تبنى تلك السياسة نورى السعيد وصالح جبر[2] فالأول استطاع من تشكيل حزبه الجديد الاتحاد الدستورى الذى أجيز فى ٢٤/ ١١/ ١٩٤٩م وأبرز من انضم إليه محمد على محمود وموسى الشابندر وخليل كنه وعبد الوهاب مرجان وجميل الأورفلى[3] وانضم إليه أيضاً الأعضاء المستقلون فى مجلس النواب ونسبة كبيرة من رؤساء العشائر النواب فى المجلس الذين اعتادوا التصويت التلقائى فى المجلس لأى حكومة تستلم السلطة طالما أنها حازت على ثقة الوصى[4] واستطاع صالح جبر من تأسيس حزبه الجديد (الأمة الاشتراكى) فى ٢٤ حزيران ١٩٥١م، وضمت هيئته المركزية كلا من: صالح جبر والسيد عبد المهدى وعبد الكاظم الشمخانى ونظيف الشاوى خياط واحمد الجليلى، والتحق بالحزب مجموعة من رؤوساء العشائر وإصحاب المصالح[5].

انتعشت آمال البلاط بتأسيس هذين الحزبين وبإمكانية السير بتجربة نظام الحزبين، غير أن الآمال تلاشت بسبب استمرار النزاعات الشخصية بين نورى وصالح ومحاولة كل منهما لفرض هيمنته على المجلس النيابى[6].

---

(1) Baghdad to FO, 10.10.1948, FO 371/68642, and Baghded to FO, 21.1.1949, FO 371/75127
(2) Minute by Walker, 26.2.1948, FO 371/68447

(٣) الحسنى: الوزارات، جـ٨، المصدر السابق، ص١١٧
(٤) الونداوى: العراق فى تقارير السفارة البريطانية، المصدر السابق، ص١١٣
(٥) كبه: مذكراتى، المصدر السابق، ص١٠٦
(٦) الونداوى: العراق فى تقارير السفارة البريطانية، المصدر السابق، ص١٢٥

وفي حزيران عام ١٩٥١م شكل إيضاً طه الهاشمي رئيس الوزراء السابق الجبهة الشعبية المتحدة وتولى بنفسه رئاسة الحزب، وأصبح محمد رضا الشبيبي نائباً له وضم في عضويته صادق البصام وعبد الهادي الظاهر[١] إضافة إلى بعض الساسة القدامى والنواب أمثال مزاحم الباچه چي وعلي جودت الأيوبي ونصرت الفارسي، وظهر الضعف في هذا الحزب، فلم تكن هناك رابطة فكرية تربطهم، فقدم الباچه چي والفارسي استقالتيهما من الحزب[٢].

ومن جانبهم فقد لاحظ البريطانيون إن الحزب الوطني الديمقراطي أصبح أكثر عداء لهم مع أنه لم يكن له أي ارتباط بالشيوعيين، لكنهم شعروا إن حزب الاستقلال هو العدو الأكبر لهم، فلايمكنهم نسيان ماضي أعضاء هذا الحزب الذي منح دعمه لرشيد عالي الكيلاني عام ١٩٤١م وكان البريطانيون يخشون قيام هذا الحزب بدعم الشيوعيين والترحيب بهم، إذا كان ذلك يوفر لهم فرصة لطرد البريطانيين من البلاد[٣]. لكن المذكرة التي أرسلها السير جون فيلبي J. B. Philby إلى لندن من مقره في المملكة العربية السعودية في آذار عام ١٩٤٨م أثارت انتباه الساسة البريطانيين، فقد قال فيها (بأنه يعتقد إن رشيد عالي الكيلاني قد أضحى نصيراً لبريطانيا فهو الرجل الوحيد الذي حمى الساحة العراقية من الشيوعيين[٤] غير إن وزارة الخارجية البريطانية ألقت برأي فيلبي جانباً، إذ كانوا يعتقدون بأنه إذا ما سمح للكيلاني بالعودة إلى بغداد فلربما ينظم انقلاباً ضد الحكومة[٥].

على أية حال كان البريطانيون مقتنعين بأن العراق في حاجة للتغيير وهم أنفسهم بحاجة إلى الاستقرار والطمأنينة في البلاد. وأن التوفيق بين هاتين الحالتين يعتمد على نجاح سياستهم في العراق، لذلك كان غرض بريطانيا من وراء تشديدها على الحكومات العراقية إذا ما أرادت تعزيز الاستقرار في البلاد إن تسعى لأجراء إصلاح اجتماعي

(١) الحسني: الوزارات، جـ٨، المصدر السابق، ص٢٠٣

(٢) حميدي: التطورات السياسية، المصدر السابق، ص٦٤٩

(3) Minute by Walker, 26.2.1948, FO 371/68447
(4) British Embassy Jedda to Bevin, 4.4.1948, FO 371/68447
(5) FO to Jedda, 10.4.1948, FO 371/68447

واقتصادي بمنع بالتهديد الشيوعي الداخلي[1] وذلك يقتضي وجود حكومة قوية، وكانوا يفضلون اختيار الوزراء من حلفائهم ساسة الجيل القديم، ولكي يمنحوهم دعماً ينبغي على السفارة أن تبذل جهوداً كبيرة لاستمالة رجال الطليعة المعتدلين الذين كانوا على خلاف مع الجيل القديم، وزج بعض عناصرهم الجديدة بين صفوف الجيل القديم كما جرى مع النازي السابق د. محمد فاضل الجمالي، ويمكن بذل الجهود مع محمد حديد الرجل الثاني في الحزب الوطني الديمقراطي ومحمد مهدي كبه رئيس حزب الاستقلال وعدد من أنصاره للانضمام إليهم، فإذا نجحت خطوتهم سيكون هؤلاء أكثر فائدة للمنهج الإصلاحي الذي طرحته السفارة. ويبدو أن السفارة قد بلغت غايتها بنجاح للفترة من ١٩٤٨ ـ ١٩٥١م[2].

وقع الاختيار على نوري السعيد، وضمت حكومته الجديدة التي تشكلت في ١٥ أيلول عام ١٩٥٠م خمسة أعضاء من حزب الاتحاد الدستوري الذي يتزعمه، لعدم توصله إلى إتفاق مع صالح جبر وتوفيق السويدي بانضمامها إلى الوزارة[3].

عندما وصل نوري إلى السلطة كان مفعماً بالحيوية وبأفكار واسعة لتطوير البلاد، والقضاء على البطالة، وتحسين الظروف الاجتماعية، وأعلن إن حكومته ستركز جهودها لتطوير القطاع الاقتصادي وإصلاح الخلل الإداري، وما إن حققت المفاوضات التي أجراها نوري مع شركة نفط العراق I.P.C نجاحاً وفق مبدأ المناصفة بالأرباح، فزادت من عائدات العراق النفطية وصلت إلى (٥١) واحد وخمسين مليون دولار، حتى بدأ يعد الشعب بأنه سيضع خطة لتنفيذ مشاريع واسعة للبلاد في مجال توسيع الطرق والمدارس والمستشفيات وغيرها، وقد رحب البريطانيون بخطته لكنهم كانوا يعتقدون بأنه لا يستطيع لوحده تنفيذ تلك المشاريع، وأن حكومته لا تستطيع الاستمرار لفترة طويلة ما لم يتعاون مع بعض الوزراء الأقوياء[4].

أما بيفن Bevin فقد أولى أهمية كبيرة لسياسة نوري السعيد وراح يشجع على إرسال عدد كبير جداً من الخبراءالبريطانيين إلى العراق لتسريع خطة نوري السعيد. أما رئيس

(1) Memorlandum on The Future OF The Iraqi treaty and Arab Nationalist Movement, 7.4.1948, FO 371/68585
(2) Mack to Bevin, 26.5.1948, FO 371/68386
(3) Mack to Bevin, 6.11.1950, FO 371/82408
(4) Mack to Bevin, 6.10.1950, FO 371/82408

مكتب الشرق العربى فى وزارة الخارجية البريطانية مايكل رايت M. Wright فقد ناقش مع الوصى الذى كان يقضى إجازة فى لندن نقاط ضعف حكومة نورى السعيد وطلب دعمه للحكومة، ووعده الوصى بمساعدة نورى فى تقوية حكومته[1].

فى تلك الفترة كان حكومة نورى تتعرض لهجوم قوى من أحزاب المعارضة بسبب تهاونها مع الغرب، ونبذها لسياسة الحياد بين المعسكرين الغربى والشرقى[2] وكان الرأى العام الشعبى قد استاء بمرارة من دول الغرب لإنها ساعدت على قيام دولة إسرائيل وتشريد الشعب الفلسطينى، وترسخت قناعة الرأى الشعبى بأن الدول الغربية ليست قادرة على حماية العراق إذا ما اجتاحه الروس[3].

وفى آب من عام ١٩٥١م أعلن نورى النقاط الرئيسية من الاتفاقية الجديدة التى توصلت إليها حكومته مع شركات نفط العراق، وقد لعب السفير البريطانى الجديد السير جون تروتبك S. John Troutbck دوراً كبيراً فى نجاح الاتفاق. فقد رفع تقريراً فى نيسان من عام ١٩٥١م إلى لندن أشار فيه إلى إن الأحداث فى إيران سببها تأصل الحقد بين الحكومة الإيرانية وشركات النفط، وأن المعارضة العراقية تطالب بتأميم نفطها وسيؤثر ذلك على مصالح بريطانيا النفطية ليس فى العراق وإنما فى المنطقة إذا لم تتوصل شركة نفط العراق إلى أتفاق مع الحكومة العراقية[4].

استفزت الاتفاقية الأحزاب المعارضة التى راحت تطالب بتأميم الصناعة النفطية وقاد تلك المطالبة كل من حزب الاستقلال وحزبى الوطنى الديمقراطى والجبهة الشعبية المتحدة، وهاجمت صحافتها الحكومة وارتباطها بالوجود البريطانى، غير إن نورى لم يفسح لهما المجال أكثر. ففى كانون الثانى عام ١٩٥٢ وقع نورى الاتفاقية الجديدة مع شركة نفط العراق وصادق عليها مجلس النواب[5].

إن هجوم الصحافة على بريطانيا أجبر تروتبك على أن يلفت انتباه القادة العراقيين لخطر الحملة التى تقوم بها المعارضة، وأوضح للوصى بأن إذا ما فسح المجال لهؤلاء فإن

(1) Minute by Rhodes, 18.10.1950, FO 371/82408
(2) Mack to Bevin, 28.11.1950, FO 371/82408
(3) AL - Windawi, OP. Cit. P. 172
(4) Troutbeck to Willam Strang, 25.4.1951, FO 371/91633
(5) AL - Windawi, OP. Cit. P. 173

العراق سيجد نفسه معزولاً من أصدقائه وليست لديه القدرة للدفاع عن نفسه أمام الهجوم الروسي، والمح تروتبك بأن نوري هو الوحيد الذي يستطيع احتواء نشاط المعارضة[1].

غيـر أن موقف نوري قـد ساء في آذار عام ١٩٥٢م، واصبحت المعـارضة قـوية جداً، وساهمت الحوادث التي جرت في قناة السويس بين الوطنيين المصريين والقوات البريطانية في تأجيج اندفاع المعارضة العراقية فازدادت نشاطاتها ضد الحكومة. ولم يكن إمام الوصي عبد الإلة إلا أن يعد بتسريع الانتخابات وإن يعمل جاهداً على تسوية الخلافات بين صالح ونوري لأن الوضع في البـلاد يحتاج إلـى وزارة محايدة تسـتطيع ترتيب الانتـخابات وفق أتفاق نـوري وصالح[2]، أما البريطانيون الذين تأكدوا من الخطر الذي يـسببه عدم الوفاق بين نوري وصالح. فقد بدأوا يحذرون القائدين القـويين من خطورة الخلافات بينهما، عند ذاك أجبـر تروتبك نوري السعـيد بأن اضطرابات واسـعة ستـقع وربما يحدث سـفك دماء خلال الانـتخابـات، وهذا أمر يرجع إلى ضـعف العلاقـة بينه وبين صالح. وإن أي إتـفاق إيجابي يحدث بينهما بهذا الخصوص سيدعم الاستقرار في العراق[3].

وفي تموز وقع اختيار الوصي على مصطفى العـمري ليكون رئيساً للحكومـة، وكانت خطته ترمي لتعيين رئيس حكومة قوي وبجانبه وزير داخلية قوي أيضاً وإن وفق بذلك فإن هذه الحكومة تستطيع قيادة الانتخابات بنجاح، على أمل أن تسفر هذه الانتخابات عن فوز نوري وصالح بعدد متساو من المقاعـد مع عدد من المستقلين في البرلمان لأنه لم يكن ينوي إعطاء الأحزاب الأخرى دعـماً كبيراً، فهو يعتبرها جميعـاً عدواً له، وليس هناك من سبب يدعوه لدعم أناس سوف يحطمونه متى ما تمكنوا منه.

(1) Trouteck to Morrison, 17.10.1951, FO 371/91639
(2) Troutbeck to Eden, 6.3.1952, FO 371/98734
(3) Troutbeck to Eden, 13.3.1952, FO 371/98734

الفصل الثانى

أنتفاضة تشرين الثانى ١٩٥٢

المبحث الأول: بداية الانتفاضة
ومراحل تطورها
المبحث الثاني: انقلاب الوصي

الفصل الثانى: المبحث الأول
بداية الانتفاضة ومراحل تطورها

مدخل:

فى ١٢ تموز من عام ١٩٥٢م، قام مصطفى العمرى المعروف بقدراته الإدارية وأحد المخلصين لنورى السعيد، بتشكيل حكومته الأولى، واحتفظ لنفسه بوزارة الداخلية[١]. وكانت المهمة الأولى لحكومته[☆] التى دعاها البريطانيون بحكومة نورى الثانية عشرة، هى حل مجلس النواب وإجراء انتخابات حره. وكان نورى السعيد الذى اختار غالبية أعضائها قد أيد تشكيل الوزارة ثم غادر البلاد ليتمتع بإجازته الصيفية المعتادة. ثم غادر الوصى عبد الإله بصحبة الملك فى ١٦ تموز إلى أمريكا وبريطانيا بعد أن اطمأن إلى الوضع الداخلى فى البلاد[٢].

لقد جاء تشيكل الوزارة فى وقت ساد فيه شعور عام فى الأوساط السياسية بأنه يتوجب تعزيز مجلس النواب القادم بعناصر موالية للبلاط، وخاصة فى السنوات الأولى من فترة حكم الملك الشاب فيصل الثانى الذى أقترب فيها موعد تسلمه السلطات الدستورية. غير أن الخلاف الناشب بين نورى السعيد وصالح جبر، أبرز عنصرين مواليين للبلاط، قد أقلق رئيس الحكومة. فلم تكن هناك إشارة للتقارب بينهما بسبب رغبة كل منهما فى بسط نفوذ حزبيهما على المجلس، إضافة إلى أن التغييرات التى طرأت على الحكومات فى مصر وإيران[☆☆] قد شجعت الرأى العام فى العراق على الاعتقاد بأن الخلاص من الظلم والفساد أصبح ممكنا[٣] فى الوقت الذى لم يدرك فيه الوصى ونورى السعيد خطورة

---

(١) الحسنى: الوزارات، جـ٨، المصدر السابق، ص٢٨٠

(☆) لمزيد من التفاصيل عن منهاج حكومة العمرى، انظر: الحسنى: الوزارات، جـ٨، المصدر السابق، ص٢٨٢ ـ ٢٨٣

(2) Belly to FO, 12.8.1952 FO 371/98734

(☆☆) فى مصر قام الضباط الأحرار بخلع الملك فاروق وإعلان الجمهورية فى البلاد، أما فى إيران فقد قام د. مصدق رئيس الجبهة الوطنية بتولى رئاسة الحكومة وهو من العناصر الوطنية اليسارية «المؤلف».

(٣) الحسنى: الوزارات، جـ٨، المصدر السابق، ص٢٨٩

Belly to Churchil, 27.8.1952 FO 371/98734

الوضع في البلاد. فقد كانا مولعين بالسفر إلى الخارج رغم وجود المهام الكبيرة التي يجب إنجازها في البلاد[1].

أما السفارة البريطانية في بغداد، فقد أشارت في تقريرها الذي رفع بتاريخ ٢١ آب إلى المستر ونستون تشرشل رئيس الوزراء البريطاني الجديد، بأنه ليس ثمة شئ يشكل تهديداً فورياً لاستقرار الوضع في العراق، غير أن التقرير تضمن مقترحاً بأنه سيكون من المفيد لو انتهز وزير الخارجية البريطاني المستر أنتوني أيدن (Antony Eden) فرصة مرور الوصي وكل من نوري السعيد وصالح جبر في لندن لمناقشة أمر الانتخابات معهم وتشجيعهم على تبني مواقف علانية[2]. وعندما عاد نوري السعيد إلى بغداد في أوائل أيلول، كان كامل الجادرجي يحاول اقناع زعماء المعارضة بالانضمام إليه في تنظيم احتجاجات عند عودة الوصي من أمريكا وبريطانيا، وذلك بتقديم مذكرات باسم أحزاب المعارضة يدعو فيها إلى إجراء إصلاح عام في البلاد، وخصوصاً تعديل قانون الانتخابات[3].

وفي ٢٠ أيلول غيرت السفارة البريطانية نظرتها للوضع في بغداد في ضوء المستجدات الجديدة حيث رفع السفير تروتبك تقريراً إلى وزارة الخارجية يشير إلى عدم استقرار الحالة السياسية في العراق، ويؤكد أن الشعور العام يميل للاعتقاد بأن الوصي بمفرده يستطيع وضع الأمور في نصابها الصحيح، وناشد الحكومة البريطانية بتقديم الدعم والمساندة له[4].

ولما التقى المستر أيدن بالوصي عند مروره بلندن في أواسط أيلول، نصحه أيدن بالعودة إلى بلاده في أقرب وقت، وأحاطه علماً بأهمية الانتخابات القادمة، وأكد له بأن الهياج الشعبي في تصاعد مستمر، وينبغي التفاهم مع الأحزاب السياسية، فلربما يستغل هذا الوضع من قبل المتطرفين في اليمين واليسار ومثيري الاضطرابات، فيشكل بالتالي خطراً على البلاد وعلى مصالح بريطانيا، لتجنب ذلك يرى أيدن بأن على الوصي القيام بإجراء صلح بين نوري السعيد وصالح جبر، وفي ختام اللقاء قام أيدن بتذكير الوصي بأنه

(١) الونداوي: العراق في التقارير السنوية، المصدر السابق، ص١٥٠

(2) Belly to Churchil, 21.8.1952, FO 371/98734

(٣) الونداوي: العراق في التقارير السنوية، المصدر السابق، ص١٥١

(4) Troutbeck to FO, 20.9.1952, FO 371/98737

الشخص الوحيد القادر على تسوية مثل هذا الصلح والسيطرة على الوضع [1].

وفي السادس والعشرين(☆) من تشرين الأول، عاد الوصي إلى بغداد وفوجئ بهجوم الصحافة[2] بسبب سوء الأوضاع السياسية وتدني الحالة الاقتصادية واشتداد الأزمة المالية التي نجم عنها ارتفاع الأسعار في المواد الأساسية مما اضطر لجنة التموين العليا التي كان يديرها رئيس الوزراء إلى إصدار أمر بمنع تصدير الخضروات إلى الخارج، واستيراد عشرين ألف طن من الحنطة من كندا على سبيل الاحتياط، إضافة إلى ذلك فقد اتخذت الحكومة إجراء آخر بمنح موظفي الدولة ومستخدميها وسائر المتقاعدين فيها سلف بنصف راتب، اعتبرت فيما بعد منحه لمساعدتهم على معالجة أوضاعهم المعاشية المتردية[3].

إضافة إلى ذلك فقد كان الوضع الاجتماعي متردياً. إذ كانت الطبقات الفقيرة في بغداد (الشراقوه) وأعدادهم بإزدياد دائم يقطنون في أكواخ من الطين ويعيشون في حالة من البؤس والفقر المدقع ويتناولون طعاماً رديئاً ويقضون ساعات من الكدح اليومي لقاء أجر بخس[4].

أ ـ مذكرات الأحزاب السياسية

في ٢٨ تشرين الأول تقدمت ثلاثة أحزاب سياسية بمذكرات خطيه إلى الوصي عبد الإله وهي الحزب الوطني الديمقراطي برئاسة كامل الجادرجي والجبهة الشعبية التي يرأسها طه الهاشمي والاستقلال الذي يرأسه محمد مهدي كبه، ومذكرة رابعة رفعها حزب الأمة الاشتراكي الذي يرأسه صالح جبر، إلى رئيس الوزراء(☆☆) مطالبين بإجراء إصلاحات

---

(1) Eden to troutbeck, 1.10.1952, FO 371/198737

(☆) ورد في الوثيقة البريطانية أن الوصي قد وصل إلى بغداد في العشرين من تشرين الأول بينما ذكر الحسني في كتابه تاريخ الوزارات العراقية، جـ٨، ص٢٨٩ بأنه وصل في السادس والعشرين منه.

(2) Troutbeck to Eiden, 9.10.1952, FO 371/98737

(٣) الحسني: الوزارات، جـ٨، المصدر السابق، ص٢٩١

(4) Batatu, OP. Cit. P. 666

(☆☆) قدم صالح جبر مذكرته التي طالبت بإجراء الانتخابات المباشرة إلى رئيس الوزراد مباشرة لاعتقاده بأن الحكومة هي المعنية بالأمر، وامتازت مذكرته بالاعتدال قياساً لبقية المذكرات (الحسني: الوزارات، المصدر السابق، ص٣٠٢)

عامة للبلاد من خلال تعديل القانون الأساسي الذي يضمن حقوق الشعب ويمنع تجاوزات السلطة الحاكمة على بعض بنوده، والغاء معاهدة عام ١٩٣٠م واعتماد مبدأ الانتخاب المباشر الذي يضمن انتخاب مجلس يمثل الشعب تمثيلاً صحيحاً، وإطلاق الحريات السياسية ووضع تشريع يضمن استقلال القضاء وضمان حقوق المواطنين وتطهير جهاز الدولة من العناصر الفاسدة، ومنع ظاهرة المحسوبية والمنسوبية ومكافحة الاحتكار والاستغلال ووضع حد للضرائب غير المباشرة على المستهلكين مقابل فرض ضرائب تصاعديه على أصحاب الدخول الكبيرة ورفع المستوى المعاشي للمواطنين ومعالجة الأوضاع الصحية المتردية وتفشي البطالة والأمية وارتفاع الأسعار وإلغاء الإقطاع وقانون دعاوى العشائر وتوزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين بشكل عادل[١].

وما كاد الوصي يطلع على تلك المذكرات حتى استدعى على عجل رئيس ديوانه أحمد مختار بابان وطلب منه أن يرد على تلك المذكرات بسرعة دون استشارة رئيس الوزراء، وقد تضمن رد الوصي اعترافه بضرورة الإصلاح وأبدى استعداده لتقبل أي مشورة أو رأي للإصلاح. سواء كان من تنظيم سياسي أو أي طرف آخر[٢] لكنه حاول التنصل من أية مسئولية، مذكرا جميع رؤوساء الأحزاب السياسية والسياسيين بأنهم قد ساهموا في إدارة البلاد سواء كانوا في المسئولية أو خارجها، فإذا ما وقعت أية اخطاء فإنهم لاشك مساهمون فيها. وحول مقترح تعديل الدستور أو قانون الانتخاب أوضح لهم بأن هذا الأمر من اختصاص مجلس النواب وليس من مسئوليته، وأخيراً دعاهم إلى عرض تلك التشريعات على المجلس النيابي الجديد حسب ما تقتضيه الطرق الدستورية[٣]

لقد عكس رد الوصي طابع الاستعجال وعدم التروي، كما أنه حرك خطر

---

(١) لمزيد من التفاصيل عن المذكرات انظر: كبه، محمد مهدي: مذكراتي، المصدر السابق، ص٣٣٩، كذلك: جريدة لواء الاستقلال، العدد ١٧١١، ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٢م، كذلك: جريدة الجبهة الشعبية، العدد ٣٧٥، ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٢م، كذلك: جريدة الأهالي، العدد ١٢١، ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٢م، كذلك: جريدة الأمة، العدد ١١٩٤ في ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٢م

(2) Khadduri, M, OP. Cit. P 279

(٣) الحسني: الوزارات جـ٨، المصدر السابق، ص٣٠٥ ـ ٣٠٦، كذلك: جريدة الجبهة الشعبية العدد ٣٨٠ في ٣٠ تشرين الأول ١٩٥٢م

لاضطرابات فى البلاد، فلم تقتنع الأحزاب المعارضة لرده وأعلنت بأنها ستقاطع الانتخابات القادمة، وكان هذا الرد بمثابة تحدى للوصى[1].

أبدى الوصى مخاوفه مما قد يحدث فى البلاد، أثر تلك الاجابة التى لم يكن رئيس الوزراء راضياً عنها، وفسرها الأخير بأنها تصرف قد يؤدى إلى تأزيم الموقف مع الأحزاب السياسية، خاصة وأن الأوضاع المتأزمة فى المنطقة تنذر بخطر داهم يحدث بالنظام، ففى مصر أطاح الضباط الأحرار بعرش الملك فاروق فى ٢٣ تموز من تلك السنة، وفى إيران سيطرت الحركة الوطنية برئاسة د. محمد مصدق على السلطة، فاقترح رئيس الوزراء ورئيس الديوان الملكى على الوصى أن يجتمع بساسة البلد البارزين ورؤساء الأحزاب للتشاور معهم فى إيجاد حل للوضع المتأزم[2].

وافق الوصى على عقد اجتماع مع قادة الأحزاب الخمسة نورى السعيد وصالح جبر وطه الهاشمى والجادرجى ومحمد مهدى كبه، بحضور كافة رؤساء الوزارة السابقين عدا مزاحم الباجه چى، وقد عقد الاجتماع فى البلاط الملكى بتاريخ ٣ تشرين الثانى، إلا أنه لم يسفر عن شئ، بل أدى إلى مشادة كلامية بين الوصى وطه الهاشمى، إذ كان الهاشمى قد اتهم الوصى فى هذا الاجتماع بأنه مسئول عن الأوضاع التى آلت إليها البلاد، ففقد الوصى اتزانه ونعت الهاشمى بالكذاب، فغادر الأخير الاجتماع بصحبة كامل الجادرجى وهما متأثران من تصرف الوصى[3].

ورغم محاول الوصى التقليل من التأثير السلبى للطريقة التى إنتهى بها الاجتماع إلا أنه قام بزيارة مجاملة إلى دور الذوات الذين حضروا الاجتماع ووضع بطاقته لمن لم يجد فى داره، باستثناء طه الهاشمى وكامل الجادرجى[4].

لقد أظهر هذا الاجتماع لقادة الأحزاب أن المفاوضات والاحتجاجات السلمية مع

---

(1) Troutbeck to Eiden, 7.11.1952, FO 371/98733

(٢) الحسني: الوزارات، جـ٨، المصدر السابق، ص٣١٥ـ٣١٦

(3) Troutbeck to Eiden, 8.11.1952, FO 371/98733

كذلك: الحصري: مذكرات طه الهاشمي، جـ٢، المصدر السابق، ص٢٧٠ كذلك: الجادرجي: الوزارات، جـ٨، المصدر السابق، ص٥٥٥

(٤) الحسني: الوزارات، جـ٨، المصدر السابق، ص٣١٨

السلطة هى مجرد تبذير فى الكلام وضياع للوقت، وأن المواجهة معها هى الطريق الأفضل لمعالجة مشاكل البلاد[1].

وكانت الأحزاب السياسية الثلاثة: الاستقلال والجبهة الشعبية والوطنى الديمقراطى، إضافة إلى حركة أنصار السلام «التنظيم السرى الماركسى» الذى برز فى أواسط عام ١٩٥٠م تحت قيادة عبد الوهاب محمود، قد خرجت باستنتاج صائب بأن الوضع الذى آلت إليه وثبة كانون الثانى عام ١٩٤٨م، كان دون الطموح، بسبب عدم وجود تنسيق مشترك بين الأحزاب السياسية التى ساهمت فى الوثبة، فمن دون قيام جبهة موحدة لهذه الأحزاب سيكون من العبث الدخول فى مواجهة جديدة مع السلطة، إلا إن هذه الأحزاب اتفقت فى النهاية على توحيد جهودها، وثمة شئ مهم هو أن طه الهاشمى رئيس الجبهة الشعبية لم يرغب بالتعاون مع حركة أنصار السلام، وأعرب عن ارتيابه منها إلى كامل الجادرچى فى الحادى عشر من تشرين الثانى ١٩٥٢م، وأوضح له أن انضمام هذه الحركة إلى الجبهة سيجرها إلى مخاطر جمة فلربما ستؤول القيادة إليهم فيما بعد، إلا إن الجادرچى بدد هذا الارتياب، لكن الهاشمى أصر على عدم ذكر حركة أنصار السلام فى نص الاتفاق الذى تم بين هذه الأحزاب، والاكتفاء بذكر عبارة (وأية منظمة أخرى)[2].

وفى اليوم التالى لاجتماع البلاط بعث مصطفى العمرى برسالة إلى السفير البريطانى أبلغه فيها بأنه قد علم بأن حزب الاستقلال ليس فقط مستعداً لإعلان مقاطعته للانتخابات وإنما سيسعى لتخريبها، وقد يشاركه فيها الحزب الوطنى الديمقراطى والجبهة الشعبية، ولا سبيل لذلك إلا بحل كافة المشاكل القائمة، وطلب العمرى من السفير البريطانى أن يستخدم نفوذه لإقناع صالح جبر بالمشاركة فى الانتخابات القادمة.

ولم يكتف رئيس الوزراء بذلك بل قام بإرسال رسالة ثانية إلى السفير البريطانى بيد السيد (دچبورن) (Ditchburn) رئيس هيئة المفتشين فى وزارة الداخلية، ولقد حمل الأخير رد السفير البريطانى إلى رئيس الوزراء، الذى أكد فيه ضرورة مشاركة صالح جبر

(1) Batatu, OP, Cit. P. 665

(٢) رسالة من كامل الجادرچى إلى محمد حديد فى لندن بتاريخ ١٤ تشرين الثانى ١٩٥٢م ـ حسين، فاضل: تاريخ الحزب الوطنى، المصدر السابق، ص٣١٤

في الانتخابات، وأنه قد عبر عن رأيه هذا إلى القادة الرئيسيين في حزب صالح جبر[1].

وعلى هذا الأساس يتضح إن كل شئ سيسير حسنا لو وافق صالح على المشاركة في الانتخابات. لذا أبلغ السفير البريطاني قراره إلى صالح جبر، ونصحه بأن مصلحة البلاد تقتضي مشاركته وحزبه في الانتخابات، وقد وعده صالح جبر بأن حزبه لن يتسبب في مشاكل خلال الانتخابات، وأنه ليس لديه الرغبة للوقوف إلى جانب الاشخاص الذين يمثلون حزبي الاستقلال والوطني الديمقراطي[2].

وجد العمري بأن استخدام القوة يمكن إن يكون ضرورياً كي يتم إجراء الانتخاب لكنه أراد الاستماع إلى رأي البريطانيين لمثل هذه الخطوة، فبعث من جديد برسالة أخرى إلى السفير البريطاني في ٧ تشرين الثاني بهذا الخصوص، وقد اتفق معه تروتبك في الرأي، وأخبره بأن عليه استخدام القوة إن كان ذلك ضرورياً لإجراء الانتخابات، ووضع السفير البريطاني ثلاثة شروط أمام العمري للنظر فيها قبل استخدام القوة:

اولاً: يجب عليه السيطرة على الوضع العام

ثانياً: بذل كل الجهود لكسب صالح جبر وتأمين مشاركة حزبه في الانتخابات

ثالثاً: التوضيح للجميع بأن أي محاولة للتخريب ستقابل بحزم وبقوة

لقد أعطى تروتبك جوابه لأنه يعتقد أنه إذا فقدت الحكومة السيطرة على الوضع فربما ستكون أمام بريطانيا إيران أخرى[3].

وفي صباح يوم ٨ تشرين الثاني التقى رئيس الوزراء بالوصي قبيل اجتماعه بالوزراء وأخبره بنتائج لقائه مع نوري وصالح الذي تقرر فيه عدم إصدار مرسوم الانتخاب، أما الوصي فقد طلب منه الاجتماع بالوزراء واستطلاع رأيهم بالموضوع، وقد أبدى جميع الوزراء استعدادهم لمساندة العمري حتى انتهاء الأزمة، باستثناء وزير المعارف عبد الله الدملوجي الذي طلب التفاهم مع المعارضة، في حين بقي وزير الاقتصاد نديم الباجه جي متردداً، أما وزير العدلية جمال بابان فقد طلب مهله إلى اليوم التالي، وقد اقترح إبراهيم

(1) Troutbeck to Eiden, 14.11.1952, FO 371/98733

(2) AL - Windawi, M, OP. Cit. P 179

(3) Troutbeck to Eiden, 14.11.1952, FO 371/98733

الشابندر وزير المالية عقد جلسه بحضور الوصي[1].

وفي نفس اليوم ولغرض تهدئه الحالة وزع نوري السعيد على ممثلي الصحافة بياناً تضمن عدة اقتراحات لغرض إجراء إصلاحات عامة في البلاد، منها تشكيل مجلس يتولى إصلاح الإدارة والاستعانة بأحد الخبراء الأجانب مثل الدكتور (شاخت)[☆] (Dr Schacht) لغرض تقديم الاستشارة بشأن توزيع الأراضي وإصلاح النظام الضريبي والتصنيع في البلاد، وكذلك استقطاب المثقفين العاطلين عن العمل خصوصاً خريجي كلية الحقوق، وحث نوري السعيد في بيانه كافة المعنيين الذين تهمهم مصلحة البلاد التعاون مع الحكومة من أجل المساهمة في إجراء إصلاحات شاملة في البلاد، وفيما يخص اجراء الانتخابات المباشرة فقد أظهر نوري السعيد في بيانه موقفاً مرناً، مقترحاً إن تجرى الانتخابات المباشرة أولاً في المناطق التي تكون فيها نسبة المتعلمين أكثر من غير المتعلمين، لضمان نجاحها، غير أن تلك المقترحات جوبهت بهجوم عنيف من قبل الصحافة المعارضة وشككت في نوايا نوري السعيد[2].

ب ـ تدخل السفارة البريطانية

إما بالنسبة للوصي فقد كان يرى بأنه لا أمل للتقريب بين نوري السعيد وصالح، لأن الأخير مقتنع بأن رئيس الوزراء يعمل لصالح نوري السعيد، وقد صرح بذلك للسفير البريطاني عند لقائهما في ١٠ تشرين الثاني، وكان هذا اللقاء واحداً من أهم اللقاءات الخطيرة، فقد ناقش أخطر قضية تواجهها البلاد آنذاك، بين الوصي فيها للسفير البريطاني بأن الأحزاب السياسية تسعى للضغط على الحكومة من خلال المطالبة بإجراء انتخابات مباشرة، وتساءل: لماذا يجب أن تكون كذلك في وقت تسود فيه أمية أبناء البلاد بنسبة

---

(١) الحسني: الوزارات، جـ٨ المصدر السابق، هامش ص٣١٩، «يوميات مصطفى العمري».

(☆) د. شاخت: خبير اقتصادي عالمي، ألماني الجنسية، شغل منصب وزير الاقتصاد الألماني خلال فترة حكم النازي بألمانية، زار العراق بعد انقلاب بكر صدقي لتقديم عرض إلى الحكومة العراقية حول شراء أسلحة ألمانية «لونكريك: العراق الحديث، جـ٢، المصدر السابق، ص٤٠٧».

(2) Troutbeck to Eiden, 14.11.1952, FO 371/98733

عالية؟ وأوضح للسفير بأن رئيس الوزراء لا يحبذ إجراء تعديل على الدستور من خلال قرار ينص على تغيير نظام الانتخاب، وأنه يعتقد حتى لو جرت بشكل مباشر فإن ذلك لايشكل نهاية المطاف بالنسبة لمطالب المعارضة، وأن الطريق الوحيد لحل الأزمة هو إلغاء الأحزاب السياسية، وفعلا ناقش هذا الموضوع فى اجتماع سرى عقده مع العمرى وكل من نورى وصالح، واستعد نورى لإلغاء حزبه، إلا إن صالح لم يبد استعداداً لذلك. وبعد الاجتماع وجد الوصى بأن أفضل طريقه لحل الأزمة هى تشكيل حكومة عسكرية يسندها إلى أحد الضباط الكبار شرط إن يمتلك ذهنية سياسية يستطيع إدارة الانتخابات، أما بخصوص قادة المعرضة فقد قرر وضعهم فى السجن وتحطيم كل من حزبى نورى وصالح وذلك بتحريض رؤوساء العشائر للتخلى عنهما، وعند ذاك لن تبقى سوى الأحزاب الصغيرة، أما السفير البريطانى تروتبك فقد رحب بفكرة إجراء الانتخابات وفق نظام المرحلتين، كما استحسن فكرة إلغاء كل الأحزاب، إلا أنه نصح الوصى بعدم دفع صالح جبر نحو المعسكر المتطرف، وطلب منه أن يأمر صالح بالمشاركه فى الانتخابات، وانتهى الاجتماع بعدم معارضة تروتبك لفكرة تولى عسكرى لرئاسة الوزارة، مما طمأن الوصى لدعم السفارة البريطانية لخطته فشرع بتنفيذها[1].

وفى اليوم التالى دعا الوصى سراً الفريق صالح صائب الجبورى رئيس أركان الجيش السابق إلى البلاط وفاتحه بتشكيل حكومة جديدة، غير أن الجبورى رفض عرض الوصى، ذلك لانه يعتقد أن بريطانيا تقف ضده[☆] منذ أن كانت وراء طرده من الجيش[2].

أقتنع الوصى فى تلك الظروف الصعبة بأن الحكومة يجب أن تصمد بقوة وتقود الانتخابات حتى المرحلة الثانية، وتعامل أى معارض يحاول الاخلال بالنظام أو إثارة المشاكل كمتمرد[3].

---

(1) FO to Baghdad, 19.11.1952, FO 371/98735

(☆) كانت وزارة الخارجية البريطانية قد عبرت عن سعادتها حال وصولها نبأ استقالة الفريق صالح الجبورى من رئاسة أركان الجيش العراقى، لأنها تعتقد بأنه كان يثير بعض المشاكل فى وجهها، ومن أكثر الضباط المعادين للوجود البريطانى (Bowker to troutbeck, 23.7.1951, FO 371/91660)

(٢) جريدة القادسية، العدد (٣٣١٩)، ٢٠ تموز ١٩٩٠م «مذكرات صالح صائب الجبورى».

(3) FO to Baghdad, 19.11.1950, FO 371/98735

جـ - محاولات العمرى الأخيرة

فى هذ المرحلة العصيبة أخذت معنويات بعض الوزراء بالتدنى، إذ قدم وزير المالية إبراهيم الشابندر فى ١١ تشرين الثانى استقالته إلى رئيس الحكومة، فقبلت الاستقالة، وعين بدله على محمود الشيخ على مدير الكمارك العام، وأسند منصب وزير الداخلية بالوكالة إلى وزير الدفاع حسام الدين جمعه، وقام العمرى بتقوية معنويات وزير المعارف عبد الله الدملوجى ووزير العدلية جمال بابان[١].

وفى ١١ تشرين الثانى اجتمع العمرى بكل من نورى السعيد وعلى جودت الأيوبى والسيد محمد الصدر والسويدى، لبحث الوضع المتأزم. فكان رأى السويدى هو قطع المفاوضات مع الأحزاب وحلها، وإعلان الانتخابات بعد التأكد من ثبات الوزراء. أما الصدر فقد اقترح إقناع الأحزاب بالمشاركة فى الانتخابات وفى حالة رفضها يتم حل الأحزاب وإجراء الانتخابات. فى حين طالب نورى السعيد بحل جميع الأحزاب واجراء الانتخابات، أما على جودت فقد ارتأى عدم اصدار المرسوم وحل الأحزاب، وانفض الاجتماع دون أن يتفقوا على شئ[٢]. ثم جربت الحكومة واحدة من محاولاتها لإقناع المعارضة، فأعلن رئيس الوزراء فى بيان له من دار الاذاعة فى ١٦ تشرين الثانى بأن الوزراة تتبنى مبدأ الانتخاب المباشر، وأنها تواصل العمل لتحقيق الإصلاح، وإعداد اللوائح القانونية لتعديل قانون الانتخابات، لترفعها إلى البرلمان الجديد، وأنها قررت تأليف لجنة تضم كبار خبراء القانون والإدارة لانجاز تلك اللائحة، وأن يساهم فيها ممثلون عن الأحزاب، وبالفعل فقد دعت الوزارة فى ١٧ تشرين الثانى كل الأحزاب لانتداب من يمثلها فى وضع لائحة الانتخاب المباشر، إلا إن الأحزاب بضمنها حزب صالح جبر رفضت إبداء تعاونها باستثناء نورى السعيد (الاتحاد الدستورى) الذى أظهر استعداداً مع اللجنة[٣].

---

(١) الحسنى: الوزارات، جـ٨، المصدر السابق، ص٢٨١

(٢) الحسنى: المصدر السابق أعلاه، هامش ص٣١٩ «يوميات مصطفى العمرى».

(٣) الحسنى: المصدر السابق، ص٣١٢ - ٣١٥ كذلك: Khadduri, M: OP. 282

قررت الأحزاب السياسية المعارضة عقد اجتماع خاص لها في ١٧ تشرين الثاني بحضور فائق السامرائي نائبا عن حزب الاستقلال، والجادرجي والهاشمي ممثلين عن الوطني الديمقراطي والجبهة الشعبية إضافة إلى عبد الوهاب محمود عن أنصار السلام، وكانت حصيلة هذا الاجتماع تشكيل هيئة ارتباط بهدف التنسيق فيما بينهما لضمان وحدة العمل عند التحرك ضد الحكومة[١]

٤ ـ إضراب الطلاب

فوجئت الحكومة بإضراب طلاب كلية الصيدلة والكيمياء عن الدوام وكانت البدايات الأولى لهذا الإضراب، عند إعلان الوزراء عن إجراء تعديل في النظام الداخلي للكلية، الذي ينص على اعتبار الطالب المعيد في بعض الدروس معيداً في كافة الدروس[☆] فاعتبر الطلاب هذا التعديل إجحافاً بحقهم. لأنه يقلل من فرص النجاح أمامهم، فاحتجوا على هذا الإجراء وأعلنوا إضرابهم عن الدوام ابتداء من يوم ٢٦ تشرين الأول حتى إجراء تعديل آخر عليه، وتضامنت كلية الطب والحقوق مع طلاب كلية الصيدلة والكيمياء[٢].

أعلن الطلاب المضربون عن تأييدهم لمطالب الأحزاب السياسية التي وردت في مذكراتهم المرفوعة للبلاط، لإنها المنبر الحقيقي عن مطاليب الشعب، وطالبوا الحكومة الاستجابة لها[٣].

وفي حقيقة الأمر فقد كان الطلبة المضربون ينتمون إلى الأحزاب السياسية المعارضة، فلا غرابة إذا ما أعلن هؤلاء الطلاب عن تأييدهم لمطاليب الأحزاب، لإن هذه الأحزاب

---

(١) رسالة من كامل الجادرجي إلى محمد حديد في لندن بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني ١٩٥٢ «حسين، فاضل: تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، المصدر السابق ص٢١٦» كذلك: Batatu, OP. Cit. P. 664

(☆) نصت المادة الرابعة والثلاثون من النظام فقرة «أ» على ما يلي: (كل طالب رسب في ثلاثة مواضيع أو أكثر في الامتحان النهائي أو رسب في موضوع أو أكثر في امتحان الإكمال، يكون معيداً في صفه) فقرة «جـ»: (على الطالب المعيد إعادة كافة مواضيع الصف الذي رسب فيه) «جريدة الوقائع العراقية العدد (٣١٧٣) في ٢٠ تشرين الأول ١٩٥٢م».

(٢) الحسني: الوزارات، جـ٨، المصدر السابق، ص٣٢٠ ـ ٣٢١

(٣) جريدة لواء الاستقلال، العدد ١٧١٩، ٧ تشرين الثاني ١٩٥٢م «بيان كلية الحقوق».

كانت قد زودتهم بتعليمات مسبقة تؤكد عليهم الاستمرار الإضراب، ثم دفعتهم للقيام بتظاهرات ضد الحكومة بهدف الضغط عليها والاستجابة للمطاليب[1].

تجاهلت الوزارة الإضراب في بادئ الأمر، ولما وجد وزير الصحة عبد الرحمن جودت أن الإضراب استمر بضعة أيام، أضطرت الوزارة إلى إدخال تعديل آخر على نظام الكلية، ينص على أن التعديل السابق لا يشمل طلبة الصفوف المنتهية، لكن المضربين استمروا في إضرابهم، فشعرت الوزارة بحراجة الموقف من جديد، فأصدرت تعديلاً في ١٦ تشرين الثاني ألغت بموجبه مواد التعديل السابق، فقرر الطلاب إنهاء الإضراب والعودة إلى كلياتهم اعتباراً من ١٩ تشرين الثاني[2].

وفي ١٩ تشرين الثاني نشب شجار بين الطلبة، أثر قيام بعض الطلاب الذين كانوا مضربين عن الدوام بتأنيب الطالبة سهام محمود شكري لإنها استمرت بالمجئ إلى الكلية طيلة أيام الإضراب، والاستمرار بالدوام، مما دفع بشقيقها (عدنان وصديقه طارق ناجي) للمجئ إلى الكلية والتفاهم مع أولئك الطلاب بالكف عن مضايقة شقيقته، إلا أن التفاهم تطور إلى شجار بين هؤلاء الطلاب من جهة وبين شقيق الطالبة وصديقة طارق من جهة أخرى، أثر قيام الأخير بصفع احد الطلاب على وجهة فتعاطف بقية الطلبة وثارت ثائرتهم، ولم يهدأ لهم بال حتى بعد أن أصدر قاضي التحقيق أمراً بالقبض على شقيق الطالبة وصديقه وإيداعهم التوقيف[3].

اعتبر الطلاب أن الحادث مدبر من قبل عميد الكلية (يحيى عوني الصافي) الذي كان له صلة قربى بالطالبة(☆) فأعلنوا إضرابهم من جديد وطالبوا بعزل العميد وإجراء تحقيق في

(١) لقاء مع السيد رؤوف نور الدين كمونه، عضو اللجنة المحلية للحزب الوطني الديمقراطي ـ فرع النجف، وأحد طلاب كلية التجارة والاقتصاد آنذاك، جرى اللقاء بتاريخ ٤/٦/١٩٩٦م

(٢) الحسني: الوزارات، جـ٨، المصدر السابق، ص٣٢٠ ـ ٣٢١

(٣) لقاء مع العقيد الركن المتقاعد «صبحي عبد الحميد» زوج شقيقة الطالبة سهام محمود شكري، جرى بتاريخ ٢٨/٦/١٩٩٦م

(☆) اعتقد الطلاب المضربون أن الحادث كان مدبراً من قبل عميد الكلية يحيى عوني الصافي، باعتباره زوج شقيقة الطالبة سهام محمود شكري، غير أن عميد الكلية لم يكن عالماً بما جرى، إلا بعد المشاجرة «لقاء مع العقيد الركن المتقاعد صبحي عبد الحميد بتاريخ ٢٨/٢/١٩٩٦م».

الحادث، وسارعوا إلى الكليات القريبة منهم لحث طلابها على الإضراب والتضامن معهم حتى تستجيب الوزارة لمطاليبهم. لقد كان طلبة الكليات يتحينون الفرصة لتأزيم الموقف ضد الحكومة بتأثير من الأحزاب السياسية المعارضة[1].

استجابت الحكومة لمطاليب الطلاب وقررت إعفاء عميد الكلية[★] من منصبه ونقله إلى شركة نفط الوند[2] إلا إن الطلاب لم يكتفوا بذلك بل حملوا مطاليب جديدة ذات طابع سياسي فاتسعت الاضربات وازدادت حدتها، واتهموا السلطة بتنكرها لمطاليب الشعب ومحاربتها لكل محاولات الاصلاح، واعتبروا سياستها ما هي إلا أنعكاس للذهنية الرجعية المسيطرة عليها[3] فخرج طلاب الكليات بمظاهرة في يوم الخميس المصادف ٢٠ تشرين الثاني، استنكاراً لموقف السلطة من الأحزاب ومطالبتها بإجراء الانتخابات النيابية، وشجبوا عدم جديتها في إصلاح الأحوال الداخلية المتردية إصلاحاً جذرياً، فوقعت صدامات مسلحة مع الشرطة، وفي اليوم التالي اجتمعت أعداد كبيرة من طلبة الكليات التي قامت بمظاهرة يوم أمس، وقررت القيام بمظاهرات أخرى احتجاجاً على حادثة الشجار التي وقعت في كلية الصيدلة والكيمياء[4].

ازداد الجو توتراً مرة أخرى أثر البيان الذي أصدره رئيس مجلس التعليم العالي في ٢٠ تشرين الثاني مناشداً فيه الطلاب بأن لا يستمعوا إلى الجماعات الصغيرة التي أضربت عن الدراسة ودعاهم إلى العودة لمقاعد الدراسة[5].

---

(١) جريدة الأهالي، العدد ١٤١، ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٢م، كذلك: لقاء مع السيد رؤوف نور الدين كمونه عضو اللجنة المحلية للحزب الوطني الديمقراطي بتاريخ ٤/ ٦/ ١٩٩٦م

(★) لا علاقة لعميد الكلية بالحادث وقد ألقى باللوم على شقيقي زوجته «عدنان وسهام» وظل حانقاً عليهما حتى إلى وقت قريب، واعتبرهما سبباً في إعفائه من منصب عميد الكلية «لقاء مع العقيد الركن المتقاعد صبحي عبد الحميد بتاريخ ٢٨/ ٢/ ١٩٩٦م»

(٢) لقاء مع العقيد الركن المتقاعد صبحي عبد الحميد بتاريخ ٢٨/ ٢/ ١٩٩٦م كذلك: جريدة الاهالي، العدد ١٤١، تشرين الثاني ١٩٥٢م

(٣) جريدة اليقظة، العدد ١٥٨١، ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢م

(٤) حسين، فاضل: تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، المصدر السابق، ص٣١٧

(٥) الحسني: الوزارات، جـ٨، المصدر السابق، ص٣٢٢

هـ ـ اندلاع المظاهرات

بينما كان مجلس الوزراء مجتمعاً فى صبيحة يوم السبت المصادف الثانى والعشرين من تشرين الثانى لـلتقرير فى زمان إجراء الانتخابات، خرجت مظاهرات صاخبة فى شوارع بغـداد وكـان غـالبيـة المتظـاهرين من طلبـة الكليـات والمدارس الناقـمين على الحكومـة، والرافضين للأوضاع الشاذة التى تعانى منها البلاد، إلا أن السبب الذى دفع بالموقف الى ما هو عليه هو إضراب طلبة الكليات والمعاهد[1].

كانت تـلك التظاهرات مقـتصرة على منطقة الوزيرية التى تقع فـيهـا كليات الصـيدلة والحقوق والتجـارة والاقتصاد: فأصدرت السلطة أمراً بعـدم تدخل الشرطة طالما بقيت فى هذه المنطقـة، لكنهـا شددت عـلى عدم السـمـاح لها بـالوصول إلى سـاحـتى باب المعظم والميدان، التـى تقع بالقرب منهـا كليات الآداب والطب والعلوم والهندسـة، كمـا اندفعت تظاهرات أخرى ضـمـت بقية الكليات والمدارس والثـانويات فتجمع المتظاهرون أمـام كلية الآداب فى باب المعـظم فـاصطـدم المتظاهرون برجـال الشرطـة المنتـشـرين فى المنطـقـة واستخدمت فيها الحجارة والعصى فسقط من جراء ذلك عدد من الجرحى[2].

واصل المتظاهرون سيرهـم نحو جسر المأمون (الشـهداء حالياً) ونجحـوا فى عبوره إلى جانب الكرخ فـانضمت إعداد كبيـرة من الأهالى والعمال، وبلغ عددهـم نحو أربعة الآف شـخص، واتجهـوا إلى منطقة عـلاوى الحلة، ثم منطقـة الصالحـية ووصلوا أمـام السفـارة البريطانية التى كـانت تحيطها قوة من الشرطة لتـأمين حمايتها ومـنع المتظاهرين من الهجوم عليها، غير أنهم تمكنوا من رجمها بالحجـارة، كما رجموا بالحجارة تمثال الجنرال البريطانى (مود) قائد الحملة التى دخلت بغداد عام ١٩١٧م الذى كـان ينتصب إمامها، وكذلك دائرة الاستعلامات البريطانية الملحقة بمبنى السفارة[3].

---

(1) AL - Windawi, M: OP. Cit. P. 182

(٢) الحسنى: الوزرات، جـ ٨، المصدر السابق، ص٣٢٢ كذلك: جريدة اليقظة العدد ١٥٨١، ٢٣ تشرين الثانى ١٩٥٢م

(٣) لقاء مع عقيد الشرطة المتقاعد عبد الرحمن حمود السامرائى «معاون الشعبة الخاصة» فى مديرية شرطة بغداد بتاريخ ٢٢/٦/١٩٩٦م كذلك: جريدة الجبهة الشعبية، العدد ٣٦٩، ٢٣ تشرين الثانى ١٩٥٢م

وفى نفس اليوم أى بعد مرور خمسة أيام على تشكيل هيئة الارتباط التى ضمت الأحزاب السياسية المعارضة، تضامن العمال مع طلاب الجامعات فى هذه الانتفاضة فتوقفوا عن العمل وأعلنوا اضرابهم فى معامل النسيج الكبيرة، إضافة إلى عمال شركة الدخان الأهلية الذين استمروا بإضرابهم الذى بدأ قبل الانتفاضة. كما ساهم بها عمال النفط أيضاً، وكذلك عمال المطابع الذين أعلنوا إضرابهم أيضاً، وقد أوحى بفكرة الإضراب هذه كل من حركة أنصار السلام والحركات السياسية الأخرى، وقد سيطرت الأحزاب السياسية فى بداية الأمر على الطلبة حال نزولهم إلى الشوارع[1] كما أن الأحزاب الوطنية دخلت الانتفاضة دون إن يكون لها برنامج عمل موحد، بعد فشل قيام الجبهة الوطنية، إضافة إلى عدم ممارسة هيئة الارتباط لدورها فعلياً. إذ إن هذه الهيئة لم يكن لها تأثير فى توحيد موقف الأحزاب من الأنتفاضة كما أن الأحزاب السياسية وبعد أن هيأت الرأى العام وأنزلت المتظاهرين إلى الشوارع فقدت السيطرة عليهم وفشلت بالاستمرار فى دورها، بالرغم من أنها استغلت إضراب طلبة كلية الصيدلة والكيمياء لتوسيع نطاقة وحثهم على رفع شعارات مضادة للسلطة[2].

استمرت التظاهرات على حدتها، ورفع المتظاهرون شعارات ضد الحكومة والإنكليز وطالبت باستقالة الحكومة وإجراء انتخابات مباشرة، وكانت الهتافات تتعالى (تسقط حكومة مصطفى العمرى) (تسقط الانتخابات المزيفة) (يسقط الخائن عبد الإله) (أيها المستعمرون الإنكليز والأمريكان ارحلوا عن بلادنا)[3].

وفى كلية الحقوق أصدر الطلاب بياناً باسم رابطة الشباب القومى[☆] وهى إحدى واجهات حزب البعث العربى الاشتراكى مطالبين بمعالجة الأوضاع المتردية فى البلاد، وتعديل قانون الانتخابات ومنح الحريات للمواطنين، فخرجت مظاهرة من كلية الحقوق

(1) Batatu, OP. Cit. P. 668 Also: AL - Windawi, OP. Cit. P. 182

(2) AL - Windawi. OP. Cit. P. 182

(3) Batatu, OP. Cit. P. 668

(☆) قام حزب البعث العربى الاشتراكى بنشر بيانه بأسماء عديدة بهدف تضليل السلطة الحاكمة (نضال البعث، جـ٩، دار الطليعة بيروت، ١٩٧١م، ص٣٤ ـ ٣٥

نحو كلية الاداب، وشارك ايضا فيها طلبة دار المعلمين العالية، وانظم إليها طلاب كلية التجارة والاقتصاد وكلية الطب والصيدلة والهندسة، إضافة لكلية المعلمين الابتدائية وثانوية الأعظمية، فتجمعت المظاهرات أمام نباية كلية الآداب ودواخلها[1].

واستطاع حزب البعث العربى الاشتراكى أن يخرج بمظاهرة كبيرة باسم مظاهرة (الشباب العربى الجامعى) انطلقت من دار المعلمين ومرت بكلية التجارة والاقتصاد وكلية الآداب والعلوم ثم كلية الطب، وخلال مسيرتها كان المواطنون ينضمون إليها، الأمر الذى جعلها من المظاهرات الكبيرة خلال فترة الانتفاضة[2].

وفى منطقة الفضل اصطدمت جموع المتظاهرين مع الشرطة، وكانت تهتف (نريد خبزاً لا نريد رصاصاً) وهو تعبير عن حالة الغلاء الفاحش التى اجتاحت البلاد آنذاك[3]. واضطر أفراد الشرطة تحت ضغط المتظاهرين للدفاع عن أنفسهم رداً على قيام المتظاهرين برمى الحجارة وإشعال النيران فى مركز الشرطة، ولم تفلح كل المحاولات لفك الحصار إلا بعد حضور قوة من الشرطة لنجدتهم، فنجحت بفك الحصار عنهم، وقد انضمت إلى المتظاهرين جموع كبيرة أخرى وفدت من كافة أنحاء بغداد، مما اضطر الشرطة إلى استخدام السلاح لتفريقهم، فوقعت إصابات كثيرة بينهم[4].

و ـ الإجراءات الحكومية لوقف المظاهرات

فى اليوم نفسه، أصدرت الحكومة بياناً أوضحت فيه حرصها على تفادى الاضطرابات وكل ما يعكر صفو الأمن، وناشدت المتظاهرين بالانصراف إلى أعمالهم حفاظاً على المصلحة العامة أما وزارة المعارف فقد ارتأت إيقاف الدراسة فى جميع مدارس العاصمة على اختلافها، سواء كانت رسمية، أم أهلية، أم أجنبية، كما قرر مجلس التعليم العالى

(١) حميدى: التطورات السياسية، المصدر السابق، ص٧١٥ كذلك: جريدة اليقظة العدد ١٥٨١، ٢٣ تشرين الثانى ١٩٥٢م

(٢) حميدى: التطورات السياسية، المصدر السابق ص٦٦٠

(3) Batatu, OP. Cit. P. 669

(٤) لقاء مع عقيد الشرطة المتقاعد عبد الرحمن حمود السامرائى بتاريخ ٢٢/٦/١٩٩٦م

إيقاف الدراسة في المعاهد العالية ابتداءا من يوم ٢٣ تشرين الأول وحتى إشعار آخر[١].

ولما تأزم الموقف وعجزت الشرطة من تفريق المتظاهرين وإنهاء الاضطرابات، اضطرت لاتخاذ إجراءات أكثر فاعلية فطلب وزير الداخلية إلى (آمرية القوة السيارة) تهيئة قوة كافية لمعالجة الموقف، فاتخذت الآمرية في ٢٢ تشرين الثاني إجراء لتعزيز القوة بقوات أخرى جديدة لتدارك الأزمة قبل استفحالها وفعلاً أنزلت قوات جديدة من الشرطة إلى الساحات والشوارع التي شهدت المظاهرات[٢].

أمتدت المظاهرات إلى مناطق بغداد الأخرى، وبعض مدن العراق، فقامت تظاهرات في كربلاء والنجف والحلة والديوانية والبصرة والناصرية، وكان الأعضاء البارزون لحزبي الاستقلال والوطني الديمقراطي في تلك المدن يساهمون في تأجيجها[٣].

حاول الوصي أن يستكشف ما في أذهان المتظاهرين ودوافعهم، فلجأ إلى وسيلة ماكرة، يمكن اعتبارها من الوسائل الاستخبارية، فقد طلب من آمر فوج الحرس الملكي آنذاك، المقدم الركن ناظم الطبقجلي أن يختار له أحد ضباط الحرس الملكي وأن يندس بين صفوف المتظاهرين يسجل له كشفاً خطياً بالشعارات والهتافات التي يرددها المتظاهرون فوقع الاختيار على الملازم (ياسين النعيمي) وفعلاً قام بالمهمة وسجل أغلب الهتافات، إلا أنه تردد في تسجيل الهتافات التي كانت تحمل عبارات غير لائقة(☆) غير أن آمر الفوج حثه تقديم الكشف كاملاً كما يريد الوصي لكي يتعرف المسئولون على مطاليب المواطنين ويقدروا حجم معاناتهم وأوضاعهم[٤].

وفي ٢٣ تشرين الثاني، استمرت الاضطرابات في بغداد، وحاصر المتظاهرون مركز شرطة باب الشيخ بمن فيه، وقامت إحدى المتظاهرات بخلع قطعة من ملابسها التي تستر

---

(١) الحسني: الوزارات، جـ٨، المصدر السابق، ص٣٢٣

(٢) الحسني: الوزارات، جـ٨، المصدر السابق، ص٣٢٤

(٣) الحسني: المصدر السابق اعلاه ص٣٢٥، كذلك Troutbeck to FO, 24.11.1952, FO 371/98733

(☆) كان المتظاهرون يهتفون بعبارة (يسقط العميل القذر عبد الإله) (نريد كنس العائلة المالكة) لقاء مع العقيد المتقاعد ياسين النعيمي أحد ضباط الحرس الملكي آنذاك، جرى بتاريخ ١٣/ ٦/ ١٩٩٦م

(٤) لقاء مع العقيد المتقاعد ياسين النعيمي بتاريخ ١٣/ ٦/ ١٩٩٦م

بها عورتهـا، بعد إن بللتها بالنفط، قـذفت بها إلى المركز مما شجعت الآخرين على إضرام النار فـيــه[1] وقد آثار سـقوط اثنى عـشر متظاهراً برصـاص الشرطة، جمـوع المتظاهرين فأمـسكوا بأحد أفـراد الشرطة، الذى حـاول الهرب، فجروه إلى الشارع وأشـبعـوه ضرباً بالخناجر والسكاكين وهشموا رأسه ومثلوا به، ثم ألقوا عليه المواد الملتهبة وأحرقوه[2].

كانت تظاهرات ذلك اليـوم أكثر حدة من الأيام السـابقة[3]، وأصبح واضحـاً أن دور الطلاب فى التظاهرات أقل ظهوراً من الأيام الـسابقة، فمن بين خـمسة وعشريـن جريحاً، ألقت السلطات القـبض عليهم، كان من بـينهم أربعة طلاب فقط، بينـما كان هناك عـشرة عمـال، وستة حـرفين، واثنان من الباعـة المتجولين واثنـان من العاطلين[4]. إلا أن أهــم التظاهرات وأعنفها هى تلك التى قامت على مقربة من (المدرسة الغربية المتوسطة) إذ بدأت بهـتافات تـطالب بإجراء الانتـخاب المبـاشرة وقـيام حكومـة وطنية، ثم توجـهت إلى باب المعظم فتـصدت لها الـشرطة، واستطاع المتظاهرون من اخـتراق صـفوفهم مـتجهـين نحو المستشفى الملكى (الجمورى حالياً) واتجهوا نـحو شارع الرشيد، فتصدت لهم الشرطة قرب وزارة الدفاع، وجـرت معركـة عنيفـة بين الطرفين لم يتمكن أفـراد الشرطة من مـقاومتـها فانسحبوا إلى مبنى وزارة الدفاع[5].

فقـدت الأحزاب السيـاسية الـسيطرة على المتظاهرين، وضعـف أفراد الشرطة امـامهم فحاول أحد أفراد الشرطة إلقاء قنبلة مسيلة للدموع على المتظاهرين، فتلقفها أحد الطلاب وقذف بها على أفـراد الشرطة، كما قـام المتظاهرون بحرق مكتب الاستعـلامات الأمريكى المقابل لـسوق الصفـارين فى شارع الرشـيد رداً على الموقف الأمـريكى السلبى من قضـية فلسـطين[6]. وهاجم المتظاهرون مـقر جريدة (العـراق تايمز Iraq Times) التى تصـدر

(١) الحسنى: الوزرات، جـ٨، المصدر السابق، ص٣٢٦ ـ ٣٢٧

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادى لسنة ١٩٥٣م، ص٧٦ كذلك: Batatu, OP. Cit. P. 668

(٣) الحسنى: الوزرات، جـ٨، المصدر السابق، ص٣٢٦

(4) Batatu, OP. Cit. P. 668

(٥) حميدى: التطورات السياسية، المصدر السابق، ص٧١٧

(٦) الحسنى: الوزرات، جـ٨، المصدر السابق، ص٣٢٦

باللغة الإنكليزية، وأحرقوا مكاتبها، كذلك هاجموا مكتب الخطوط الجوية البريطانية لما وراء البحار[1].

وتعرض المتظاهرون لمقر حزب الاتحاد الدستورى فى شارع الرشيد الذى يرأسه نورى السعيد. وكان للحزب لوحة معلقة على مقرة تحمل اسمه، إذا بالمتظاهرين يرفعون اللوحة ويعلقونها على باب المبنى العام فى ساحة الميدان، إمعاناً فى إهانة الحزب، ثم هاجموا مجلس الأعمال وأحرقوه[2].

وبانتصاف النهار سيطر المتظاهرون على مركز العاصمة، وفى ذلك اليوم بعث السفير البريطانى برسالتين شفويتين إلى مصطفى العمرى الذى كان ما يزال فى مكتب رئيس الوزراء، طالباً إليه اتخاذ كل التدابير الضرورية لحماية الرعايا والأملاك الأجنبية[3].

ز ـ الاستعانة بالجيش

لما أدرك الوصى إن زمام الأمور قد أفلت من يد الحكومة، قام بمفاتحة حكمت سليمان لتكليفه بتشكيل الوزارة، إلا أنه رفض التكليف لاعتقاده بإن الوصى لا يكف عن التدخل فى شئون وزارته[4] فاستدعى الأخير جميل المدفعى، وهو من ساسة المدرسة القديمة، وكلفه بتأليف الوزارة الجديدة، غير أنه اخفق فى تشكيلها[5] بسبب نقمة المتظاهرين عليه وعلى زملائه من ساسة هذه المدرسة، وأخذت تهتف بسقوطه حالما علمت بذلك[6] ثم طلب الوصى مرة أخرى إلى صالح صائب الجبورى بتشكيل حكومة جديدة غير أن الجبورى أصر على أن لايشرك نفسه بالحياة السياسية للبلاد. وطلب نورى السعيد من

(1) Disturbances in Baghdad, Events OF November 22 - 24, FO 371/98736 Also: Khadduri, M: OP. Cit. P. 282

(٢) باغى: تطور الحركة الوطنية، المصدر السابق، ص٣٢١، كذلك: الحسنى: الوزارات، جـ٨، المصدر السابق، ص٣٢٣

(3) Disturbances in Baghdad, OP. Cit. FO 371/98736

(٤) الحسنى: الوزارات، جـ٨، المصدر السابق، ص٣٢٥ ـ ٣٢٦

(٥) السويدى: مذكراتى، المصدر السابق، ص٥١٤

(٦) محاضر مجلس النواب ـ الاجتماع الاعتيادى لسنة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣، ص٧٦

الوصي إن يشكل الوزارة، إلا أن الوصي رفض طلبه لأنه غير مرغوب شعبياً والظروف غير ملائمة لتسلمه الوزارة، وخوفاً من تطور الموقف ضد الحكومة(١).

أعتبر العمري الاتصالات التي أجراها الوصي مع بعض الشخصيات السياسية بدون علم منه، طعناً للثقة التي منحها له(٢) وشعر أن بقاءة في السلطة أمر مشكوك فيه، ووجد أنه سيتحمل المسئولية لوحده، إضافة لرفضه منطق استخدام السلاح ضد المتظاهرين. كما اعتبرها فرصة للتخلي عن المسئولية التي بدأ خطرها يتصاعد. فقدم استقالته في ٢١ تشرين الثاني (٣) وبقيت الاستقالة بحوزة الوصي حتى يوم ٢٣ تشرين الثاني، فأذيعت من دار الإذاعة، ولما علم المتظاهرين بذلك ارتفعت أصواتهم بهتافات (لتسقط الملكية لتحيا الجمهورية) فروع الوصي لتلك الهتافات، فقد كانت ثورة ٢٣ تموز في مصر حديثة العهد وماثلة للعيان. ولم يبق أمامة إلا تنفيذ الجزء الأخير من خطته بإسناد رئاسة الحكومة إلى أحد قادة الجيش(٤).

---

(1) AL - Windawi. OP. Cit. p. 182

(٢) الحسني: الوزارات، جـ٨، المصدر السابق، ص٣٢٦

(3) Khadduri, M: OP. Cit. P. 383

(٤) الحسني: الوزارات، جـ٨، المصدر السابق، ص٣٢٦

المبحث الثانى
انقلاب الوصى

كانت الخطة المعدة سلفاً لمواجهة الأضطرابات الداخلية التى تهدد إستقرار الأمن فى البلاد قد وضعتها وزارة الدفاع، وقد أسهم بإعدادها، تحديداً، ضباط ركن الحركات: العقيد الركن عبد الوهاب أمين، والعقيد ركن إسماعيل عارف(★) والمقدم الركن وحيد صادق الجبورى، وقد سميت بـ (خطة أمن بغداد) وتمر الخطة عند التنفيذ بثلاث مراحل، فإذا ما اهتز الوضع الأمنى العام فى بغداد بظهور اضطرابات كالمظاهرات مثلا، يبدأ بتطبيق المرحلة الأولى (مرحلة حكيم)، فتدخل قوات الشرطة بحالة إنذار، ويعزز كل مركز بفصيل إضافى من شرطة القوة السيارة لمواجهة الاضطرابات، وفى حالة عجز القوة عن تفريق المتظاهرين تطبق المرحلة الثانية التى أطلق عليها (مرحلة رشيد) فيحضر ضباط ركن الحركات فى وزارة الدفاع إلى غرفة الحركات فى مديرية شرطة بغداد، ويلتحق بهم متصرف اللواء، وفى ضوء ذلك يتم تعزيز مراكز الشرطة بقوة إضافية أخرى من القوة السيارة بمعدل سرية واحدة لكل مركز من المراكز الآتية: السراى، والكرخ، والعبخانة، وسرية أخرى تعزز بها مراكز الأعظمية، والكرادة الشرقية، والكاظمية. وبالأضافة إلى السرية التى يعزز بها مركز الوزيرية، فإن الخطة، قد خصصت سرية إضافية مهيأة له عند الطوارئ، وذلك بسبب من وقوع الكليات إلى هذه المنطقة، وفى حالة عجز تلك القوات عن السيطرة على الاضطرابات، تطبق المرحلة الثالثة (مرحلة سعد) والتى يتم فيها إنزال الجيش واستخدام القوة لإنهاء الاضطرابات والسيطرة على الوضع[1].

ولما اندلعت المظاهرات الطلابية من الكليات فى ٢٠ تشرين الثانى، وضعت أجهزة الشرطة بحالة الاستنفار فى ضوء خطة أمن بغداد، وانتشرت فى بعض مناطق المظاهرات

(★) كان الضابطان المذكوران فى طليعة المنتمين إلى حركة الضباط الأحرار، ولهما دور مشهود فى نشأة الحركة التى استهدفت النظام، وساهما بشكل مباشر فى انضاج عمل الحركة مع زملائهما الضباط والتى أفضت إلى سقوط النظام الملكى فى العراق صبيحة ١٤ تموز عام ١٩٥٨م «المؤلف».

(١) لقاء مع عقيد الشرطة المتقاعد عبد الرحمن حمود السامرائى، جرى بتاريخ ١٩٩٦/٦/٢٢م

لتفريقها، ومنعها من الوصول إلى مركز العاصمة.

ولما عجزت الشرطة عن السيطرة على المتظاهيرن والحد من الاضطرابات الواسعة التى اجتاحت بغداد وبعض مدن العراق طيلة الأيام ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣ تشرين الثانى، فقد اضطرت الأوضاع المتأزمة إلى تطبيق المرحلة الثالثة وهى مرحلة «سعد» مباشرة دون المرور بالمرحلة الثانية[1] فتم الاستعانة بالجيش فدخل العاصمة ظهيرة ٢٣ تشرين الثانى، وهى المرة الأولى التى يستعان فيها بالجيش للسيطرة على الموقف فى العاصمة، منذ أحداث مايس عام ١٩٤١م[☆] فاحتلت قطعاته البنايات العالية وسيطرت على مداخل الطرق واستقرت المصفحات فيها، وأخذ البعض منها يجوب الشوارع، وقد هلل المتظاهرون ورحبوا بظهوره، فأعتلوا المدرعات وصاروا يخطبون من فوقها[2]. إذ ظن المتظاهرون بأن الجيش قد جاء لمساندتهم والإطاحة بالنظام، فاستمرت التظاهرات طوال ذلك اليوم[3].

لابد من الاشارة هنا إلى أن أوامر فتح النار على المتظاهرين لم تصدر إلى الجيش حتى تلك اللحظة[4].

وتحت وطأة الموقف الصعب من تطور الأحداث التى قد تدفع بالجيش للتعاطف مع الجماهير فيقوم بالاستيلاء على السلطة، عقد الوصى اجتماعاً فى وزارة الداخلية لتدارس الموقف حضرة كل من: رئيس الوزراء المستقيل ووزير الدفاع ووزير الداخلية وكالة حاسم الدين جمعه وعبد الرسول الخالصى متصرف لواء بغداد. بالإضافة إلى رئيس أركان الجيش الفريق نور الدين محمود، وفى هذا الاجتماع أعلن الوصى بأنه من الصعوبة السيطرة على الوضع العام من دون إطلاق النار[5].

---

(١) لقاء مع عقيد الشرطة المتقاعد عبد الرحمن حمود السامرائى، جرى بتاريخ ٢٢/ ٦/ ١٩٩٦

(☆) عمدت السلطة على إبعاد الجيش من التدخل فى الشئون السياسية منذ أحداث ما بين عام ١٩٤١، خوفاً من تجاوبه مع الحركة الوطنية: «حميدى، التطورات السياسية، المصدر السابق، ص٧٢٦».

(٢) الحسنى: الوزارات، جـ ٨، المصدر السابق، ص٣٢٧ كذلك: كبه: مذكراتى، المصدر السابق، ص٣٤٧

(٣) كبه: مذكراتى، المصدر السابق، ص٣٤٧ كذلك:

Disturbances in Baghdad, OP. Cit . FO 371/98736

(4) Khadduri, M: OP. Cit. P. 283

(٥) العقاد، صلاح: المشرق العربى ١٩٤٥ ـ ١٩٥٨م، مطبعة الرسالة، القاهرة ١٩٦٧م، ص٦٢

كان الوصي يتحين الفرصة المناسبة لإسناد الوزارة إلى أحد قادة الجيش[١] فطلب في هذا الاجتماع من متصرف لواء بغداد إن يصدر إمراً بإطلاق النار على المتظاهرين استناداً للصلاحيات التي منحها له قانون الألوية، غير أنه اعتذر متعللاً بأن القانون لا يجيز له إصدار مثل هذا الأمر بوجود وزير الداخلية[٢] ولما عرض الأمر على وزير الداخلية اعتذر إيضاً على أساس إن الوزارة مستقيلة وليس له صلاحية إصداره، فبقيت الصلاحيات محصورة بالوصي[٣].

لم يجد الوصي بدأ من منح الصلاحيات لرئيس أركان الجيش الذي ابدى استعداده لتحمل المسئولية، غير أن العمري وهو الإداري القدير أعترض على ذلك. لأنه يعدها مخالفة صريحة للقانون الذي خول وزير الداخلية تلك الصلاحية. وكان محقاً بذلك، واوضح أيضا بأن الوسيلة الوحيدة للخروج من هذا المأزق هي أن يوكل وزراة الداخلية وكالة إلى رئيس أركان الجيش الفريق نور الدين محمود ليستطيع ممارسة الصلاحيات[٤].

أ ـ الجيش في السلطة

أصبحت كل الأبواب موصدة بوجه الوصي، ولم يعد أمامة خيار إلا أن يسند الحكومة للجيش لكي يتولى معالجة الوضع المتدهور، رغم أنه كان حذراً منه خلال السنوات العشر الماضية، وحاول إبعاده عن السياسة منذ احداث ١٩٤١م لكنه في تلك اللحظات الخطيرة أصبح مقتنعاً أكثر من أي وقت مضى بأن تكليفه لأحد قادة الجيش المخلصين للعائلة الهاشمية أصبح أمراً لا مفر منه، وهو بنظره الحل الأمثل لحماية العرش من التهديد الذي بات يشكله خطر الاضطرابات، وكان قبل ذلك قد استعان برأى السفير البريطاني وقد وافقه الرأي، كما أطلع بعض الساسة العراقيين أمثال نوري السعيد ود. محمد فاضل الجمالي، والأخير فاتحة في لندن عند زيارته الأخيرة وصارحه عن رغبته بإسناد الحكومة

(١) الحسني: الوزارات، جـ٨، المصدر السابق، ص٣٢٦

(2) Khadduri, M: OP. Cit. P. 282

(٣) العقاد، صلاح: المشرق العربي، المصدر السابق، ص٦٢

(٤) كنه، خليل: العراق امسه وغده، المصدر السابق، ص١٥٤

إلى أحد قادة الجيش، ولم يجد منهما رأيا مخالفاً له، فعهد برئاسة الوزارة إلى رئيس أركان الجيش الفريق نور الدين محمود الذى ينحدر من أصول كردية، وتلقى علومه العسكرية الأولية فى المدارس التركية المعروفة بشدتها وصرامتها(١) ثم قام الوصى بإبلاغ نورى السعيد فى الساعة الخامسة مساءً بقرار تكليف الفريق نور الدين محمود الذى لم يبد هو الآخر اعتراضاً(٢).

جاء اختيار الوصى لنور الدين محمود تمهيدا لانزال الجيش واستخدام القوة ضد المعارضة وإجهاض تحركها، ولما كان الفريق نور الدين محمود قد أبدى استعداده لتحمل المسئولية. فقد وجد فيه عبد الاله شخصاً يمكن الاعتماد عليه والوثوق به دون إن يثير مخاوفه. ويمكن من خلاله إخضاع الجيش لسيطرته(٣) فقد سبق للفريق محمود أن أبدى ولاء غير محدود للعائلة الهاشمية عندما كان قائداً للقوات العراقية ورئيساً لأركان الجيوش العربية، ووكيلاً للقائد الأعلى للقوات العربية المرابطة فى فلسطين عام ١٩٤٨م، فكان أداة طيعه بين ملك الأردن عبد الله بن الحسين عم الوصى عبد الإله(٤).

وفى ظهيرة يوم ٢٣ تشرين الثانى أخذت القطعات العسكرية تدخل العاصمة، فظن المتظاهرون بأن الجيش جاء لمساندتهم وقلب نظام الحكم، فاستمرت الاضطرابات طوال ذلك اليوم، وقبيل المساء أعلن الفريق نور الدين محمود من راديو بغداد بأن الوصى قد كلفه بتشكيل الوزارة، وبأنه أخذ على عاتقه مسئولية تطبيق القانون وحماية النظام. وبانتهاء ذلك اليوم أعلنت الأحكام العرفية لوضع حد للانتفاضة(٥).

وما إن علمت جموع المتظاهرين بإسناد الوزارة لرئيس أركان الجيش حتى تعالت هتافاتهم بسقوطه ووصفوه بـ (العميل الإنكليزى)(٦). فى حين كانت نفس الجموع تهتف

---

(1) Batatu, OP. Cit. P. 669

(٢) كنه: العراق أمسه وغده، المصدر السابق، ص١٥٣

(3) Disturbances in Baghdad, OP. Cit. FO 371/98736

(4) Minutre by D.J. Busk, 28.5.1948, FO 371/68386

انظر كذلك: الهاشمى، طه: مذكرات طه الهاشمى، جـ٢، مصدر سابق، ص٢٣٨

(5) Distirban ces in Baghded, OP. Cit, FO 371/98736

(6) Batatu, OP. Cit. P. 669

بحياته عندما كان ماراً بسيارته عبر شارع الرشيد متوجهاً إلى البلاط للاجتماع بالوصى عبد الإله[1] ظناً من الجماهير بأنه سيتصرف كما تصرف اللواء محمد نجيب وزملاؤه الضباط الأحرار فى مصر عندما طلبوا من الملك فاروق فى ٢٣ يوليو من نفس العام التنازل عن العرش ومغادرة البلاد بعد التوقيع على وثيقة التنازل.

طلب الوصى من رئيس الوزراء الجديد أن يختار وزراءه من ضباط الجيش فقط، إلا أنه اعتذر بحجة أن واجبات الوزارة تقتصر على إعادة الأمن فى البلاد ثم تسليم الحكم للمدنيين[2] وقام الوصى باختيار اعضاد الوزارة الجديدة، عدا قاسم خليل وعبد المجيد القصاب اللذين اقترحهما رئيس الوزراء[3].

وفى الساعة العاشرة مساءً أذاع راديو بغداد الإرادة الملكية بتشكيل الوزارة الجديدة التى أظهرت بأن كافة الصلاحيات قد وضعت بيد نور الدين محمود، فقد احتفظ لنفسه بمنصب رئيس أركان الجيش بالإضافة إلى منصب رئيس الوزراء ووزارتى الدفاع والداخلية[4].

وعند صدور الإرادة الملكية بإسناد منصب رئيس الوزراء إلى الفريق نور الدين محمود كتب السفير البريطانى تروتبك تقريراً إلى لندن قال فيه (أنا مقتنع بأن تعيين عسكرى بمنصب رئيس وزراء لا يمثل مؤامرة عسكرية، لكنها حركة يتحسب لها المدنيون)[5] وفى تقرير آخر يصف السفير البريطانى تلك التطورات بشكل مغاير للوصف الأول، ويبدو أنه خرج باستنتاج مفادة بأن تلك التطورات (لم تكن سوى انقلاب دبره الوصى ونفذه نور الدين محمود، وسانده بعض الساسة القدامى وفى مقدمتهم نورى السعيد) أما الحكومة البريطانية فقد باركت إجراءات الوصى، وأكدت له استعدادها لدعم مركزه وحكومته، ونصحته بتوسيع المشاركة السياسية لكافة العراقيين على اختلاف قومياتهم وطوائفهم[6].

---

(١) كنه: العراق أمسه وغده، المصدر السابق، ص١٥٥

(٢) الحسنى: الوزارات، جـ٨، المصدر السابق، ص٣٣١

(٣) الحسنى: الوزارات، المصدر السابق، ص٣٣١ كذلك: حميدى: التطورات السياسية، المصدر السابق، ص٧٢٠

(٤) كبه: مذكراتى، المصدر السابق، ص٣٤٧

(5) Troutbeck to FO, 25.11.1952, FO 371/98733

(٦) الونداوى: العراق فى التقارير السنوية، المصدر السابق، ص١٤٦

باشرت الوزارة الجديدة مسئولياتها في الحال، فأصدر رئيس الوزراء أمراً بإلغاء مراسيم الاستيزار وقبول التهاني، نظراً للحوداث المؤسفة التي وقعت في بغداد ولضرورة انصراف الوزارة لأعمالها[1].

قوبل تشكيل الوزارة بمظاهرات فورية، تجمعت في باب المعظم، وكانت أصوات المتظاهرين تهتف بسقوط (الحكم العسكري الديكتاتوري الذي يرأسه العميل نور الدين محمود)[2] كما استمرت المظاهرات في مدينة النجف وانضم بقية المواطنين إلى الطلاب، وحاولوا اقتحام مبنى الحكومة ومراكز الشرطة، وقد عجزت قوات الشرطة عن تفريقهم، فانضمت إليها ثلة من القوة السيارة، إضافة إلى مشاركة شرطة الكمارك في فض المظاهرات. غير أنها عجزت عن إيقافهم، وقد كان المتظاهرون يهتفون بسقوط الوزارة والنظام الحاكم[3].

قامت الوزارة الجديدة بتوزيع القطعات العسكرية على مناطق بغداد، ووجدت أن الوضع العام وصل إلى حد من التوتر لا يمكن إعادته إلى وضعه الطبيعية إلا بإعلان الأحكام العرفية[4].

اجتمع مجلس الوزراء مساء يوم ٢٣ تشرين الثاني لمناقشة الموضوع واتخذ قراراً بالموافقة على إعلان الأحكام العرفية في بغداد. فصدرت الإرادة الملكية بنفس اليوم بإعلان الأحكام العرفية بصورة مؤقتة في لواء بغداد فقط، واعتبرت الإدارة منها عسكرية صرفة يكون قائد القوات العسكرية في منطقة بغداد مرجعاً أعلى لجميع الإدارت، كما أوقف تنفيذ قوانين أصول المحاكمات الجزائية وإدارة الألوية والجمعيات والاجتماعات والتجمعات والمطبوعات وانضباط موظفي الدولة والخدمة المدنية والخدمة القضائية ونظام دعاوى العشائر وسائر قوانين الخدمة، وقانون مجلس الأعمار والقوانيين الأخرى بقدر مالها مساس بالإجراءات أو المحاكمات التي تتطلبها الإدارة العرفية، كما تم تخويل وزير

(١) الحسني: الوزارات، جـ٨، المصدر السابق، ص٣٣٢

(2) Batatu, OP. Cit. P. 669

(٣) وزارة الدفاع: محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، جـ٨، بغداد، ١٩٥٩م، ص٣٠٦ ـ ٣٠٧

(٤) حميدي: التطورات السياسية، المصدر السابق، ص٧٢١

الدفاع انتقاء القائد العسكرى للمنطقة المشمولة بالإدارة العرفية[1].

لقى تشكيل الحكومة العسكرية برئاسة الفريق نور الدين محمود معارضة كبيرة من قبل الأحزاب السياسية المعارضة، وبعض رجال السياسة. فقد علق محمد مهدى كبه رئيس حزب الاستقلال (بأن الوزارة باستخدامها الجيش لقمع الحركة الوطنية وضرب المواطنين بوحشيه قد أعطت مثلاً سيئاً فى مناهضتها للحركة الوطنية ومقاومة أهدافها النبيلة لأول مرة فى تاريخ البلاد، فى الوقت الذى كان الجيش دوماً يشكل ملاذاً للشعب فى حمايته وصون استقلاله)[2].

أما رئيس الحزب الوطنى الديمقراطى كامل الجادرجى فقد اعتبر إقدام الحكومة على زج الجيش فى السياسة وإنزاله لمواجهة الحركة الوطنية تحت ذريعة المحافظة على الأمن خطراً فادحاً له عواقبة الخطيرة على مستقبل البلاد، وفى تصرفها هذا فإنها أرادت استخدامه لإبقاء الحالة المتردية فى البلاد كما هى، وتدعيم مظاهر الفساد[3].

فى حين عقب عبد الجبار الجومرد أحد الأعضاء البارزين فى حزب الجبهة الشعبية المتحدة على تولى الجيش للسلطة، بإنه يعبر عن إفلاس الفئة الحاكمة فى إيجاد حل لهذا المأزق، وإن خطوتها تلك كانت الوسيلة الأخيرة لمعالجة الأنتفاضة، وهى علامه واضحة على قرب انهيار النظام وتداعيه[4] واعتبر خليل كنه أحد الأعضاء البارزين فى حزب الاتحاد الدستورى أن اللجوء إلى شخصية عسكرية لتولى السلطة فى مثل تلك الظروف، إنما هو مغامرة غير محسوبة[5] أما اوساط الجيش فقد أبدت تذمراً من استخدام الجيش لضرب أبناء الشعب، أضف إلى ذلك أن الجيش يحمل نفسه موقفاً غير ودى من النخبة

---

(١) الحسنى: الوزرات، جـ٨، المصدر السابق، ص٣٣٣، كذلك: جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣١٨٨ فى ٢٥ تشرين الثانى ١٩٥٢م

(٢) كبه: مذكراتى، المصدر السابق، ص٣٤٩

(٣) جريدة صوت الأهالى، العدد ٤٥، ٢٧ تشرين الثانى ١٩٥٢م

(٤) محاضر مجلس النواب الاعتيادى لسنة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣م، المصدر السابق، ص١٢ كذلك: نذير عدنان سامى: عبد الجبار الجومرد، نشاطه الثقافى ودوره السياسى، شركة المعرفة للنشر، بغداد، ١٩٩١م، ص١٠٤

(٥) كنه: العراق، أمسة وغده، المصدر السابق، ص١٥٥

الحاكمة وبخاصة الوصي، منذ أن استنجد بحراب الإنكليز للقضاء على حركة مايس التحررية عام ١٩٤١م، ومطاردة قادتها ومن ثم إعدامهم، وإهانة كبار ضابطه وإحالتهم إلى السجون والمعتقلات. فأصبح هاجس الجيش منذ ذلك الحين التخلص من الوصي والنخبة الحاكمة. ومما زاد من تذمرهم ما حدث خلال حرب فلسطين عام ١٩٤٨م حيث أظهروا فيها تخاذلاً واضحاً كحال بقية الحكام العرب. فوجد الجيش في هذه الانتفاضة الفرصة المناسبة لتخليص البلاد منهم. وفعلاً فقد جرب اتصالات بين بعض قادته لوضع خطة تستهدف إسقاط النظام، وذلك باستغلال دخول القطعات العسكرية إلى بغداد وغالبيتها من قوات الفرقة الثالثة التي يقودها آنذاك اللواء محمد نجيب الربيعي(★) إضافة إلى القطعات الموجودة في المسيب التي ينتشر فيها الضباط الأحرار، فقام الربيعي ورئيس أركانه العقيد الركن محيي عبد الحميد بالاتصال ببعض الضباط الاحرار، وكان لولب هذا التحرك المقدم رفعت الحاج سري، إلا إن هذه التحركات لم تثمر عن شئ بسبب وجود ظابطين موالين للنظام(★★) ضمن القطعات التي دخلت بغداد، مما يعرض الخطة للفشل. فقام الربيعي بإبلاغ الضباط بتأجيل تنفيذ الخطة والتحلي بالصبر وعدم الانفعال وعند توديع القطعات عند نقطة السيطرة ما بين بعقوبة وبغداد قام اللواء الربيعي وضابط ركنه العقيد محيي عبد الحميد بتوصية القطعات العسكرية المتوجهة إلى بغداد بعدم إطلاق الرصاص على المتظاهرين، وإنما توجية فوهات البنادق عند الإطلاق إلى الهواء لكي لا تقع إصابات بين المواطنين لإنهم من أبناء هذا الشعب وهم جزء منه[1].

(★) من ابرز قادة الجيش العراقي في الخمسينيات ومحط أنظار الضباط لما يتمتع به من قوة شخصية وتأثير على ضباط الجيش، كان الأب الروحي لحركة الضباط الأحرار وقد أصبح رئيساً لمجلس السيادة بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م التي قضت على النظام الملكي في العراق «للمزيد من التفاصيل، انظر: الزبيدي، ليث عبد الحسن، ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨م في العراق، مكتبة النهضة بغداد ١٩٨٠م، ص١٠٨».

(★★) يحتفظ المؤلف باسمي الضابطين الموالين للنظام تحاشياً للإشكال حيث أنهما يزالان على قيد الحياة

(١) حسين، العميد المتقاعد خليل ابراهيم، عبد الكريم قاسم - اللغز المحير، جـ٦، بغداد، ١٩٨٩، ص٨٦ كذلك: الذاكرة التاريخية لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م، دار الشئون الثقافية - بغداد، ١٩٨٧م، ص٢٥ - ٢٨

أصدر وزير الدفاع أمراً وزارياً بتعيين اللواء الركن عبد المطلب الأمين مدير الحركات العسكرية بوزارة الدفاع قائداً للقوات العسكرية المرابطة في بغداد[1]. فأصدر القائد العسكري سلسلة من القرارات منع بموجبها المظاهرات ومنع حمل السلاح وغلق الأحزاب السياسية وتعطيل الصحف[2].

كما تم تأليف المجلس العرفي العسكري برئاسة الزعيم الركن جميل عبد المجيد، والعضوين العسكريين المقدم محمود عبد القادر والمقدم صبحي علي، والعضوين المدنيين الحاكمين راسم عبد الحميد وعارف رشيد العطار[3].

أذاع القائد العسكري بياناً آخر أعلن فيه بأن الجيش مصمم على توطيد الأمن والسلام مهما كلف الأمر، وحذر فيه المتظاهرين بأن القوات المسلحة ستقوم باتخاذ أشد الإجراءات بجاههم، وسيقدم المحرضون الذين يعملون في الخفاء إلى المحاكم العسكرية العليا لينالوا عقابهم الصارم[4].

وفي مدينة النجف خرجت التظاهرات بنحو أكثر من السابق، مما اضطر الحكومة لإرسال قوة من الجيش إلى المدينة وضعت بإمرة المقدم الركن عبد الوهاب الشواف آمر الفوج الثالث التابع للفرقة الأولى ومقرها في الديوانية لمواجهة تلك التظاهرات، وتم تزويده بأوامر فتح النار على المتظاهرين من قبل قائد الفرقة الأولى في الديوانية الزعيم عباس علي غالب الذي تلقى الأمر هاتفياً من رئيس الوزراء[5].

غير أن آمر القوة لم ينفذ الأمر. بل قام بمحاولات سلمية مع الأهالي لتهدئة الحالة رغم الحاح متصرف لواء كربلاء وقائمقام قضاء النجف بإطلاق النار على المتظاهرين الذين انتشروا في الشوارع هاتفين بسقوط النظام، تضامناً مع الجماهير الثائرة في بغداد. فاضطر قائد الفرقة الأولى لسحب العقيد الشواف إلى الديوانية واستبدالة بالعقيد الركن نصرت

(1) Khadduri, M: OP. Cit. P. 284

(٢) جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣١٨٨ في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٢م

(٣) الحسني: الوزرات، جـ٨، المصدر السابق، ص٣٣٣

(٤) للمزيد من التفاصيل عن البيان انظر: جريدة الشعب، العدد ٢٣٨٨٠ في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٢م

(5) Batatu, OP. Cit. P. 669

كذلك: وزارة الدفاع: المحاكمات، جـ٦، المصدر السابق، ص٢٩٣

القيسي الذي لم يصدر الأوامر بإطلاق النار أيضا. بل اكتفى بتوزيع القطعات على مداخل الشوارع وطالب المواطنين باحترام النظام، حتى هدأت الحالة في المدينة، ولما انسحب الجيش من المدينة ودع من قبل المواطنين بحفاوة بالغة[1].

ورغم شدة الإجراءات التي اتخذتها وزارة نور الدين، فقد اندلعت التظاهرات في بغداد مرة أخرى، وفي صباح يوم ٢٤ تشرين الثاني انطلقت مظاهرة من كليتي الطب والصيدلة متوجهة إلى معهد الطب العدلي مطالبين بتسليم جثث القتلى، لكن إدارة المعهد رفضت الاستجابة لهم فقرروا الخروج بمظاهرة رمزية، وعند وصولهم باب المعظم توزعت المظاهرة باتجاهين، الأولى سارت نحو شارع الرشيد والثانية اتجهت صوب شارع الكفاح، وكان المتظاهرون يهتفون بسقوط الوزارة ويطالبون بتشكيل حكومة ديمقراطية برئاسة كامل الجادرجي، واستمرت مظاهرة شارع الرشيد نحو الباب الشرقي، وعند مرورهم بمقر حزب الاتحاد الدستوري رمى المتظاهرون البناية بالحجارة، ثم عادت إلى شارع الكفاح بحجة دفن الجنائز في مقبرة الغزالي، أما مظاهرة شارع الكفاح فقد اتجهت إلى جانب الكوخ بحجة دفن الجنائز في مقبرة الشيخ معروف[2].

وفي الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم ٢٤ تشرين الثاني خرجت مظاهرة كبيرة من ساحة الوصي (النهضة حالياً) متجهة نحو ساحة زبيده، فأطلقت قوات الجيش النار في الفضاء لتخويفهم، إلا أنهم واصلوا السير إلى محلة الفضل، ومن ثم إلى باب المعظم، فأطلقت المصفحات النار عليهم، رغم تحذيرات ضباط الجيش لهم فأصيب من جراء ذلك تسعة أشخاص وتوفي أحدهم، وقد طلب قائد القوات العسكرية الذي كان موجودا في المكان من أفراد الشرطة الاشتراك مع الجيش في تفريق المتظاهرين فاستطاعوا من تفريقهم إلا أنهم عادوا من جديد للتجمع، فعبروا جسر الأحرار نحو الكوخ، واستطاعت مظاهرات أخرى أن تنطلق من جانبي الكوخ والرصافة إلا أن قوات الجيش والشرطة استطاعت من تفريقهم وتم اعتقال (٦٤) متظاهراً بأمر من قائد القوات العسكرية.[3].

---

(١) وزارة الدفاع: المحاكمات، جـ٦، المصدر السابق، ص٢٩٤ ـ ٣٠٧

(٢) حميدي: التطورات السياسية، المصدر السابق، ص٧٢١ ـ ٧٢٢

(٣) حميدي: التطورات السياسية، المصدر السابق، ص٧٢٢ ـ ٧٢٣

وعند ذلك هدأت حدة المظاهرات وتضاءلت حتى أصبحت تجمعات صغيرة جدا تضم بعض الطلبة والعمال، مما مكن قوات الجيش والشرطة من السيطرة عليها وتفريقها بسهولة، وعند ذلك استقر الوضع الأمني في العاصمة، ولم يعد هناك أي نشاط للتظاهرات فكانت خاتمة المطاف للانتفاضة الشعبية[1] التي أطلقت عليها الأحزاب السياسية تلك التسمية.

وفي مساء يوم ٢٤ تشرين الثاني أصدر قائد القوات العسكرية لمنطقة بغداد أمراً منع بموجبة المرور والتجوال في كافة مناطق بغداد من الساعة السادسة مساءً وحتى الساعة السادسة صباحاً[2].

ب ـ اللقاء التاريخي بين السفير البريطاني والوصي

في تلك الليلة ذهب السفير البريطاني إلى الوصي عبد الإله بعد أن وجد أن الوقت قد حان لتشجيعه، فسلمه رسالة شفوية من المستر إيدن كان قد استلمها برقياً من وزارة الخارجية البريطانية مساء ذلك اليوم. وبعد أن أجرى عليها بعض التعديلات كي تتماشى مع الوضع الراهن، ومنها النص الذي يستثنى حل حزبي صالح جبر ونوري السعيد بعد أن تقرر حل كافة الأحزاب السياسية. وفي بداية اللقاء قام تروتبك بتبليغ الوصي سرور إيدن من سيطرة حكومته على الوضع الذي بدأ لبعض الوقت يشكل خطراً على العائلة الهاشمية في العراق، وعلى الدولة العراقية نفسها والمصالح البريطانية في الشرق الأوسط. وأضاف أن حكومته من جانبها قد دعمت البيت الهاشمي لثلاثين عاماً ومنحت الاستقلال للعرب، وأقامت حكومة قوية وناجحة في العراق. وأضاف تروتبك الذي كان ينصت إليه الوصي بعناية تامة، بأن حكومته يجب أن تدعم البيت الهاشمي وتدعم أي حكومة عراقية وأي إصلاح تقوم به، وقال إن كل الآمال في التطور والإصلاح ستذهب سدى دون ترسيخ القانون والنظام اللذين ينبغي دعمهما بحزم، وحول الشيعة ومشاركتهم في

---

(١) لقاء مع عقيد الشرطة المتقاعد عبد الرحمن حمود السامرائي بتاريخ ٢٢/٦/١٩٩٦م

(٢) الحسني: الوزارات، جـ٨، المصدر السابق، ص٣٣٦

السلطة، أكد للوصى بأنه ينبغى دعم الكفاءات الشابة المتعلمة منهم وزجهم فى المواقع الوظيفية المهمة(١).

وحينما أنهى تروتبك رسالته، طلب من الوصى طمأنه المستر أيدن بأنه وحكومته قرروا مواصلة العمل لترسيخ النظام والقانون وتسريع عملية الإصلاح فى الحال، وخلال اللقاء لفت تروتبك عناية الوصى الخاصة بالرجوع إلى رسالة إيدن الخاصة بالتحالف العراقى - البريطانى، فقال بأن إيدن يولى أهمية قصوى لهذا الأمر، وعليه يأمل بأن يكون الوصى حذراً من تعيين على محمود الشيخ على كوزير للخارجية. فقد كان احد مناصرى رشيد عالى الكيلانى عام ١٩٤١م، غير أن الوصى طمأنه بأن الشيخ على قد غير أفكاره بنحو كبير منذ عام ١٩٤١م(٢).

حاول رئيس الوزراء إعادة الثقة بالشعب وامتصاص النقمة الشعبية عليه بعد أن سيطر على الأوضاع فى البلاد، وكبح جماح الحركة الوطنية وتفتيتها بالقوة، فأقدم على إصدار بيان وضح فيه رغبة الوزارة بالقيام بإصلاحات وإصدار تشريعات خاصة بالمواطنين من شأنها رفع مستوى المعيشة وتحسينها، كما أكد إن الحكومة مصممه على قمع العناصر الفاسدة والحيلولة دون العبث بالقوانين والمحافظة على هيبة الدولة وكيانها، والحفاظ على أرواح المواطنين وممتلكاتهم، وستقوم فى الحال بتأليف لجنة من كبار علماء القانون والإدارة لإعداد قانون الأنتخاب المباشر(٣).

وفى ٢٥ تشرين الثانى قررت وزارة العدلية تأليف لجنه(☆) لإعداد قانون الانتخاب على أساس الانتخاب المباشر(٤).

وفى نفس اليوم تصرف الوصى بكل كبرياء، عندما خرج إلى الشارع بثقة عالية وهو يقود سيارته بصحبة الملك فيصل الثانى. تلك الثقة التى اهتزت بسبب غيابه الكثير عن

---

(1) Troutbeck to Eiden, 25.11.1952, FO 371/98733
(2) AL - Windawi, M: OP. Cit. P. 184

(٣) للمزيد من التفاصيل عن البيان انظر: جريدة الشعب، العدد ٢٣٨١ فى ٢٥ تشرين الثانى ١٩٥٢م
(☆) ضمت اللجنة كلا من: عبد الجبار التكرلى عضو محكمة التمييز وعضوية كل من عبد الحميد رفعت وجورج وحمدى صدر الدين وموسى شاكر (الحسنى: الوزرات، جـ ٨، المصدر السابق ص٣٣٤)
(٤) جريدة الشعب، العدد ٢٣٨٢، ٢٦ تشرين الثانى ١٩٥٢م

البلاد وإهماله لشئون الدولة والمواطنين[١]. وكان تصرف الوصى بمثابة تحدى واضح لإرادة الجماهير التى لم يعبأ بمصالحها ومشاكلها، وهو تصرف ما كان سيقوم به أيام كانت الانتفاضة فى ذروتها، فقد كان قابعاً فى قصره يراقب الأحداث بقلق. وقد منحته المقابلة مع السفير البريطانى فى الليلة السابقة قدراً كبيراً من الجرأة للنزول إلى الشارع بتلك الطريقة.

وفى ٢٨ تشرين الثانى أصدر قائد القوات العسكرية أمراً بتقليص التجوال والمرور فى بغداد، وجعلها من السابعة مساءً وحتى الخامسة صباحاً[٢].

كما صدرت الأوامر باستئناف الدراسة فى جميع المدارس، ابتداءً من يوم ١ كانون الأول عام ١٩٥٢م، والمعاهد العالية فى يوم ٦ كانون الأول، وألزمت وزارة المعارف بتوزيع الكتب والقرطاسية مجاناً على طلاب المدارس الثانوية[٣].

واعتبر التعليم مجانيا فى جميع المدارس الابتدائية، وعلى وزارة المعارف تزويدهم بالكتب والقرطاسية مجاناً، ومنح المحتاجين منهم الملابس والأغذية[٤].

كما أصدرت الوزارة بياناً اوردت فيه تسعيرة للمواد الغذائية التى ارتفعت أسعارها بشكل ملحوظ، والتى كانت إحدى الأسباب التى أدت إلى قيام الانتفاضة[٥].

ومما يذكر بهذا الشأن. فإن الوزارة تلقت العديد من البرقيات التى تؤيد إجراءتها فى وضع حد لتزايد الأسعار الغذائية والتى كانت تبث عبر الإذاعة. غير أن البعض من المواطنين كانوا يسخرون من هذا البيان. فأرسل أحد المواطنين من مدينة النجف برقية إلى رئيس الوزراء عكست كلماتها طابع التهكم والسخرية من بيان الوزارة وجاء فى تلك البرقية:

فخامة السيد نور الدين محمود رئيس الوزراء ـ بغداد

(تسعيركم الشلغم اثلج صدورنا ـ سيروا على بركة الله).

---

(١) الونداوى: العراق فى التقارير السنوية، المصدر السابق، ص١٥٥

(٢) الحسنى: الوزارات، جـ٨، المصدر السابق، ص٣٣٦

(٣) جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣١٩٤ فى ٨ كانون الأول ١٩٥٢م

(٤) جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣١٩٤، المصدر السابق أعلاه

(٥) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادى لسنة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣م، ص٧٦

فتم القبض على صاحبها من قبل الشرطة وساقتة مخفوراً إلى بغداد، فحكم عليه من قبل المجلس العرفي بالسجن لمدة ستة أشهر[١].

وفي ٧ كانون الأول قلص قائد القوات العسكرية لمنطقة بغداد فترة حظر التجوال، فأصبحت وفقاً لذلك من الساعة الثانية عشرة ليلاً وحتى الساعة الرابعة صباحاً، ثم ألغي أمر حظر التجوال والمرور في منطقة بغداد في ١١ كانون الأول بعد زوال الأسباب التي أدت إلى إصداره[٢].

وبعد انتهاء أعمال اللجنة المكلفة بإعداد لائحة قانون الانتخاب، صدر في ١٦ كانون الأول ١٩٥٢م المرقوم ذي العدد (٦) لسنة ١٩٥٢، بإجراء الانتخابات وفق مبدأ الانتخاب المباشر[٣].

وكانت اللجنة قد استعانت بقوانين الانتخاب في مصر ولبنان وسوريا وتركيا التي أخذت بمبدأ الأنتخاب المباشر، باعتبار أوضاعها مشابهة لأوضاع العراق[٤].

جـ ـ الانتخابات المباشرة في ظل الأحكام العرفية

جاء صدور القانون الجديد عقب انسحاب الجيش من العاصمة في ١٣/ ١٢/ ١٩٥٢م وفي إجواء غير مناسبة لأجواء الانتخابات، فقد كانت الأحكام العرفية سارية المفعول حتى تلك اللحظة[☆] والصحف معطلة، والأحزاب السياسية لم يعد لها نشاط فعلي بسبب حلها بقرار من قائد القوات العسكرية[٥] أما قادتها فقد كان البعض منهم رهن الاعتقال بالإضافة إلى الكثير من السياسيين البارزين وأتباعهم[٦]. وهذا يعني أنهم كانوا ممنوعين من

(١) وزارة الدفاع: المحاكمات، جـ٦، المصدر السابق، ص٣٣٧ كذلك: جريدة الجريدة، العدد ٢٦ في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٢م

(٢) الحسني: الوزارات، جـ ٨، المصدر السابق، ص٣٣٦

(٣) جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣١٩٨ في ١٨ كانون الأول ١٩٥٢م

(٤) الحسني: الوزارات، جـ ٨، المصدر السابق، ص٣٤٤

(☆) بقيت الأحكام العرفية سارية المفعول حتى قيام وزارة د. محمد فاضل الجمالي في ٥ تشرين الأول عام ١٩٥٣م التي أنهتها في ذلك التاريخ (الحسني: الوزارات، جـ٩، المصدر السابق ص٥٧)

(٥) جريدة صوت الأهالي، العدد ٢٧،٤٥ تشرين الثاني ١٩٥٢م

(٦) الحسني: الوزارات، جـ ٨، المصدر السابق، ص٣٣٤

ممارسة حقوقهم في التعبير عن حرية الرأى والانتخاب.

تميز القانون الجديد بقبول مبدأ الانتخاب المباشر، وأن يكون انتخاب النائب بالأكثرية التى يحوز عليها من أصوات الناخبين، وتوزيع المناطق الانتخابية إلى شعب انتخابية عديدة، تسهيلاً للناخبين فى الوصول إلى صناديق الانتخاب، كما لم يرد فى القانون ما يشير إلى أن الطعن فى الانتخابات بعد تصديق المضابط الانتخابية يعد جرماً يستلزم العقاب، وهو المبدأ الذى أقرته وزارة نورى السعيد الحادية عشرة عام ١٩٥٢م[1].

وفى ظل أجواء الأحكام العرفية بدأت الحكومة تمهد لإجراء الانتخابات العامة، فاتخذت الاحزاب السياسية مواقف متباينه تجاه الانتخابات، على الرغم من أن غالبية قادتها فى المعتقل، ومع ذلك استمرت بعض الأحزاب فى عقد اجتماعاتها، ومواصلة الحوار والاتصالات مع بقية الأحزاب الأخرى، ولما رأى حزب الاستقلال بوادر تدخل الحكومة فى الانتخابات واستغلالها للأحكام التى وعدت بإلغائها ولم تلتزم بها، قررت الهيئة التنفيذية للحزب مقاطعتها، باستثناء إسماعيل الغانم الذى خالف الرأى وقرر المشاركة فيها، ولما رأى إصرار الغالبية على عدم المشاركة فيها قدم استقالته من الحزب[2].

أما الحزب الوطنى الديمقراطى فقد قرر أيضا مقاطعة الانتخابات بعد إجرائه مشاورات مع حزب الجبهة الشعبية المتحدة[3]. التى قررت المشاركة فى الانتخابات، فقد وضح عبد الجبار الجومرد المسئول عن فرع الحزب فى الموصل أن أسباب اشتراك حزبه فى الانتخابات يعود إلى الرغبة فى عدم فسح المجال للحكومة بالانفراد بالساحة السياسية، فضلاً عن تأكيد حزبه بأن المشاركة فى الانتخابات جاءت بسبب إصدار الحكومة لمرسوم الانتخاب المباشر التى عدها حزبه بأنها أول تجربه يسعى من ورائها إلى تحقيق حياة نيابية صحيحة[4]. فى حين يرى كامل الجادرجى بأن حليفه حزب الجبهة الشعبية اعتبر الجو الأرهابى الذى

(١) جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣١٩٨ فى ١٨ كانون الأول ١٩٥٢م

(٢) كبه: مذكراتى، المصدر السابق، ص٣٥٢

(٣) الجادرجى: المذكرات، المصدر السابق، ص٦٢٣ كذلك: نذير، عدنان سامى: عبد الجبار الجومرد، المصدر السابق، ص١٠٠

(٤) نذير، عدنان سامى: عبد الجبار الجومرد، المصدر السابق، ص١٠١

يسود البلاد في ظل حكومة نور الدين محمود ليس ملائما للاشتراك في الانتخابات[1].

كما أعلن حزب الأمة الاشتراكي برئاسة صالح جبر مقاطعته للانتخابات، بعد أن قرر في بادئ الأمر الاشتراك فيها بسبب التدخلات والضغوط ضد مرشحيه في بعض المراكز الانتخابية[2]. وقد قرر بعض من أعضائه ومنهم سوادي الحسون أحد رؤوساء العشائر في الديوانية، المضي في الانتخابات بعد أن استقال من الحزب، فحصل انشقاق خطير في صفوف الحزب[3].

أما حزب الاتحاد الدستوري الذي يرأسه نوري السعيد فقد أعلن عن مشاركته في الانتخابات[4].

وفي ١٧ كانون الثاني ١٩٥٣م تمت عملية الانتخابات على أساس الانتخاب المباشر، وظهر تدخل الحكومة منذ اللحظة الأولى فيها، فقد استخدمت وسائل التهديد والوعيد ضد المرشحين غير المرغوب فيهم، لتثنيهم عن الترشيح، كما استدعت الحكومة متصرفي الألوية إلى بغداد لتزويدهم بقوائم مرشحيها[5].

ويؤكد صالح جبر رئيس حزب الأمة بأن هؤلاء المتصرفين ما إن عادوا إلى ألويتهم حتى اعلنوا عن استلامهم لهذه القوائم. وقد طالبوا مرشحي حزب الأمة الانسحاب من الانتخابات، فكان هناك خياران أمام مرشحي الحزب، أما الاصطدام بالحكومة أو الانسحاب من الانتخابات، فاضطروا لاختيار الحل الأخير[6].

أما رئيس الحكومة نور الدين محمود فقد دافع عن سير الانتخابات واعتبرها حيادية ونفى أن تكون هناك أية ضغوط ضد المرشحين أو انها كانت مزيفة، وأكد بأنها جرت في

---

(١) الجادرجي: المذكرات، المصدر السابق، ص٦٢٣ كذلك: محاضر مجلس الأعيان. الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣م، ص١١٧

(٢) محاضر مجلس الأعيان، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣م المصدر السابق، ص١١٧

(٣) كبه: مذكراتي: المصدر السابق، ص٣٥٢

(٤) حميدي: التطورات السياسية، المصدر السابق، ص٧٢٥

(٥) محاضر مجلس الأعيان ـ الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣م المصدر السابق، ص١١

(٦) محاضر مجلس الاعيان ـ الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣م المصدر السابق ص١١٧

ظل سيادة القانون[١]. وحول انسحاب مرشحي حزب الأمة من الانتخابات، فقد وضح بأن صالح جبر اتصل به أثناء عملية الانتخابات، وطلب منه مساعدة حكومته لحزبه وحزب نوري السعيد بجعل المقاعد النيابية مناصفة بينهما، إلا أنه رفض ذلك، لأن الانتخابات يجب أن تجرى بشكل حر، مما دفع بصالح جبر للانسحاب من الانتخابات[٢].

ويؤكد جميل المدفعي بأن بعض الانتخابات التي جرت في ظل القانون السابق التي كانت تجرى على مرحلتين، أفضل من الانتخابات المباشرة التي جرت وفق القانون الجديدة[٣]. ففي لواء الموصل حاول متصرف اللواء احمد زكي المدرس وقائمقام المركز صبحي علي وبعض المتنفذين التدخل في سير الانتخابات والتأثير على مرشح الجبهة الشعبية عبد الجبار الجومرد لمنعه من الفوز في الانتخابات[٤].

أسفرت نتائج الانتخابات الى جرت تحت ظل حكومة نور الدين محمود عن تحقيق نصر كاسح لمرشحي حزب نوري السعيد، على الرغم من محاولات البلاط لجر هذه الانتخابات إلى مصالحه الخاصة[٥]. فقد فاز ٧٦ نائباً بالتزكية و٥٩ نائباً بالتصويت، وحصل مرشحو نوري السعيد على(٦٧) مقعداً من مجموع(١٣٥) مقعداً، ونال المستقلون وأغلبهم يؤيدون نوري السعيد على (٤٨) مقعداً، كما فاز حزب الجبهة الشعبية بـ(١١) مقعداً، وحصل الاعضاء الذين انشقوا من حزب الأمة الاشتراكي على ثمانية مقاعد، وحصل على المقعد الأخير (إسماعيل الغانم) الذى كان قد استقال من حزب الأستقلال[٦].

(١) محاضر مجلس الاعيان ـ الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣م المصدر السابق ص١٣١

(٢) الحسني: الوزارات، جـ٨ المصدر السابق، ص٣٤٦

(٣) محاضر مجلس الاعيان ـ الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣م المصدر السابق ص٨

(٤) نذير، عدنان سامي: عبد الجبار الجومرد، المصدر السابق، ص١٠١

(5) Troutbeck to Eiden, 24.1.1953, FO 371/104665

(٦) الحسني: الوزارات، جـ٨، المصدر السابق، ص٣٤٤

ء ـ إقالة الحكومة ونهاية الحكم العسكرى

بعد انتهاء مهمة رئيس الحكومة الفريق نور الدين محمود التى كلفه بها الوصى، واستطاع خلالها من فرض النظام بالقوة، فقد وجد الوصى أن الوقت مناسباً لإقالة رئيس الحكومة، لأن بقاءه يشكل خطراً على النظام، إذ قد يحفز ذلك الجيش فيتشجع أحد الضباط المغامرين للقيام بعمل عسكرى فيفرض وجوده على الحكومة[1]. غير أن اختيار الشخص الذى يجب أن يقود الحكومة القادمة، يشوبه شئ من الغموض، فقد أفصح نور الدين محمود نفسه أمام الوفد البرلمانى البريطانى الذى زار بغداد عن رغبته فى الاستمرار بمنصبه[2] خاصة وأن بعض وزرائه[☆] بدأوا يحرضونه على التمسك بمنصبه، إضافة إلى ذلك فقد طالب بترفيعه إلى رتبة عسكرية أعلى[3] مما أفزع الوصى لأن الدراية السياسية كانت تعوزه، كما أن الوصى كان يرغب بتكليف شخص يمتلك خبر سياسية يختلف تماماص عن نور الدين محمود، الذى بدأ طموحه السياسى يظهر للعيان، وشعر كذلك بأنه لو أعطيت له وزارة الدفاع فى الحكومة القادمة، أو إذا سمح له بالعودة إلى منصبه السابق كرئيس للأركان العامة فلربما يحاول التدخل فى السياسة ويخلق متاعب للوصى، ولهذا ناقش الموضوع مع السفير البريطانى، مقترحاً إبعاده عن الحكومة أو تعيينه سفيراً فى طهران، وكان السفير تروتبك يخشى من إجبارة على التنازل مما قد يثير فيه شعوراً بالتذمر[4].

أوضح الوصى لرئيس الوزراء رغبته بعودة الحكم المدنى، وطالبه بالانسحاب من الوزارة وتعيينه عضواً فى مجلس الأعيان الجديد، إلا أنه رفض الاستقالة فى بادئ الأمر

(١) الونداوى: العراق فى التقارير السنوية، المصدر السابق، ص١٦٧

(2) Troutbeck to Eiden, 24.1.1953, FO 371/104665

(☆) قام على محمود الشيخ على وزير المالية بتحريض رئيس الوزراء نور الدين محمود على عدم تقديم الاستقالة والصمود تجاه الضغوط من أجل البقاء فى منصبه (الحسنى: الوزارات، جـ ٨، المصدر السابق، ص٣٤٨)

(٣) كنه: العراق أمسه وغده، المصدر السابق، ص١٥٥

(4) Troutbeck to Eiden, 24.1.1953, FO 371/104665

والتخلي عن المسئولية[1]. غير أن نورى السعيد استطاع من أقناعة بتقديم الاستقالة والموافقة على التعيين الجديد[2].

تركت استقالة نور الدين محمود على الطريقة التي ذكرناها، مرارة كبيرة في أوساط العسكريين، فقد فسرت تلك الخطوة من قبلهم على أن البلاط قد ألحق إهانة كبيرة بالجيش، بسبب استخدامه كأداة قمع ضد الشعب، ومن ثم إخراج قائده من الحكومة على تلك الشاكله، وهو بذلك قد عومل بطريقة سيئة[3].

في ضوء ذلك بدأ الساسة التقليديون الذين تنصلوا من المسئولية خلال الانتفاضة بالظهور من جديد، حال استتباب الوضع الأمني، وتهيئة أنفسهم للعودة إلى السلطة، فأخذوا يطالبون الوصي بعودة الحكم المدني، وهذا ما كان يدور في ذهن الوصي[4].

وعلى الرغم من اعتراف هؤلاء الساسة بدور نور الدين محمود في إنقاذ البلاد من خطر داهم عندما استطاع أن يعيد الأوضاع إلى حالتها الطبيعية، ألا أنهم لم ينكروا تسلطه الديكتاتوري ومحاولاته التحكم بمقدرات الحكم[5].

---

(١) السويدي: المذكرات، المصدر السابق، ص٥١٩

(٢) كنه: العراق أمسه وغده، المصدر السابق ص١٥٦

(٣) الونداوي: العراق في التقارير السنوية، المصدر السابق ص١٧٠

(4) Khadduri, M: OP. Cit. P. 280

(٥) السويدي: المذكرات، المصدر السابق، ص٥١٩

الفصل الثالث

إجراءات الحكومة والسفارة ونتائج الأنتفاضة

المبحث الأول: إجراءات الحكومة والسفارة

أ - الإجراءات الحكومية لمعالجة الانتفاضة

ب - إجراءات السفارة البريطانية

المبحث الثاني: هزيمة السفارة والبلاط

أ - هزيمة السفارة البريطانية

ب - هزيمة البلاط الملكي

المبحث الأول
إجراءات الحكومة والسفارة

أ ـ الإجراءات الحكومية لمعالجة الانتفاضة

مدخل:

اتخذت حكومتا مصطفى العمرى ونور الدين محمود اللتان نشبت الانتفاضة فى عهديهما سلسلة من الإجراءات التى كانت تهدف من ورائها لإعادة الوضع الأمنى الذى اهتز إثر قيام التظاهر فى البلاد، إلى وضعه الطبيعى، وسوف نتناول تلك الإجراءات خلال الفترتين التى شهدتهما الانتفاضة الأولى على عهد حكومة العمرى، والثانية خلال فترة الحكم العسكرى برئاسة الفريق نور الدين محمود. ذلك لأن الإجراءات التى اتخذتها حكومة العمرى كانت فى ظل القوانين والأنظمة السائدة آنذاك، أما إجراءات حكومة نور الدين فقد تمت فى ظل قانون الأحكام العرفية الذى أعلنته الحكومة، والتى عطلت بموجبه تلك القوانين والأنظمة.

١ ـ إجراءات حكومة مصطفى العمرى

يوصف العمرى بأنه من الإداريين الأفذاذ الذين يحسبون لكل أمر حسابه الدقيق. إضافة إلى ذلك فإنه قانونى ضليع ومتمرس[1] وكانت تلك المزايا قد أعانته فى إدارة شئون الحكومة طيلة فترة وجوده فيها. فلم يتجاوز حدود القوانين والأنظمة المعمول بها، وبقى ملتزماً بها، لا بل كان مرجعاً لكل معضلة تعترض الحكومة بهذا المجال، لذا فإن الإجراءات التى اتخذتها حكومته تستند إلى نصوص تلك القوانين.

كانت الأزمة التى أشعل فتيلها طلاب كلية الصيدلة والكيمياء قد جاءت رداً على

---

(١) الحسنى: الوزارات، جـ٨، المصدر السابق، ص٣٢٤ ـ ٣٢٥

صــدور نظام الكليــة المرقم ٤٩ لـسنة ١٩٥٢م والصــادر من مــجلس الوزراء بتــاريخ ٨/ ١٠/ ١٩٥٢ الذى نصت المادة الرابعة والثلاثين منه فقرة(ر) عـلى ما يأتى: (كل طالب رسب فى ثلاثة مواضيع أو أكثر من الامـتحان النهـائى أو رسب فى موضوع أو أكـثر فى امتحان الإكمال يكون معيداً فى صفه.

فقرة ح: على الطالب المعيد إعادة كافة مواضيع الصف الذى رسب فيه)[1].

ولما كان الوضع السياسى العـام للبلاد آنذاك مشـحوناً ضد السـلطة ووجد الطلاب أن الحكومـة تجـاهلتـهم، أعلنوا إضـرابهم عن الدوام ابتداءا من ٢٦ تشـرين الثـانى ١٩٥٢م مطالبين بإلغاء التعـديل وانضم إليهم بقية طلبة الكليات الأخـرى، ولما شعرت الحكومة أن الإضراب يحمل فى طيـاته دوافع سياسيـة، خاصة بعد قيـام الأحزاب السياسيـة المعارضة بتحـريض الطلاب، وخوفاً من تطور الموقف الذى تجـاهله وزير الصحة أول الأمـر، قامت الحكومـة بإصـدار تعـديل علـى النظام السـابق ونص على مـا يأتى:(يـوقف تنفـيـذ حكم الفـقـرة(ح) من المادة الرابعـة والثـلاثين من النظام المذكـور إلى السنة الدراسـيـة ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤م)[2].

لـم يشمل هذا التـعديل طلبة الصفـوف المنتهية للسنة الـدراسية ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣م، وإنما سيطبق على طلبـة الكلية للسنوات التى تليـها، فاعـتبرها الطلاب مناورة من قـبل الحكومة لكسب الوقت، فاستمروا بإضرابهم لحـين الغاء التعديل، وهددوا بأنهم لن ينهوا اضرابهم مالم تتحـقق طلباتهم، فاضطرت الحكومـة لإصدار النظام المرقم ٥٨ لسنة ١٩٥٢م فى ١٦ تشرين الثانى ١٩٥٢م الذى ألغى كافة مواد التعديل[3].

ومن جانب آخر حاول رئيس الوزراء أن يخطـو خطوة لكسب ود الأحزاب المعارضة، فأعلن يوم ١٦ تشرين الثانى عن قبول حكومته بمبدأ الانتخاب المباشر، وعزمه على تشكيل لجنة تضم كـبار علمـاء القانون والإدارة لإنجـاز تلك اللائحـة، إلا أنه أخفق بسـبب رفض الأحزاب لتلك المبادرة[4].

---

(١) جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣١٧٣ فى ٢٠ تشرين الأول ١٩٥٢م
(٢) جريدة الوقائع العراقية ـ العدد ٣١٨٢ فى ١١ تشرين الثانى ـ ١٩٥٢م
(٣) جريدة الوقائع العراقية ـ العدد ٣١٨٤ فى ١٦ تشرين الثانى ـ ١٩٥٢م
(4) Khadduri, M. OP. Cit, P. 282

وكان نورى السعيد قد طرح برنامجاً إصلاحياً واسعا وزعه على ممثلى الصحافة فى يوم ٨ تشرين الثانى تضمن خطة لإجراء إصلاح واسع فى الإدارة والميادين الأخرى لمعالجة الواقع المتخلف فى البلاد، إلا أنه فى حقيقة الأمر كان مناورة سياسية عرف بها نورى السعيد عند اشتداد الأزمات، ويستهدف سحب البساط من تحت أقدام الأحزاب المعارضة، فجاء رد فعل الأحزاب السلبى مخيباً لأماله[١].

ولما وقعت حادثة الشجار فى كلية الصيدلة والكيمياء، بعد إنتهاء الإضراب الطلابى فى ١٩ تشرين الثانى، اتخذت الحكومة إجراء آخر لتهدئة الحالة، وذلك بإعفاء عميد الكلية من منصبه بسبب تهاونه فى معالجة المشكلة، كما قامت السلطات المختصة بإلقاء القبض على مسببى الحادث وأوقفوا بقرار من قبل حاكم التحقيق[٢].

وعند اندلاع التظاهرات الطلابية فى ٢٠ تشرين الثانى أصدرت السلطات المختصة أمراً بعدم تعرض قوات الشرطة للطلاب المتظاهرين، طالما كانوا فى مناطق تواجد كلياتهم تحاشياً لتأزيم الموقف الذى كانت الأحزاب المعارضة تحاول تصعيده، واضطرت الشرطة للاصطدام بهم عندما حاول المتظاهرون الاندفاع إلى منطقة باب المعظم، فاستخدمت قوات الشرطة العصى والهروات ضدهم، ثم استخدمت القنابل المسيلة للدموع لتفريقهم، ومنع التظاهرات من الانتشار إلى الكليا الأخرى[٣].

وفى يوم ٢٢ تشرين الثانى استخدمت الأسلحة بعد تمكن المتظاهرين من محاصرة مركز شرطة الفضل، ولم يستطع أفراد الشرطة من فك الحصار عنهم، إلا بعد مجئ قوة مسلحة من الشرطة لنجدتهم، فاستطاعت من فك الحصار عنهم، ذلك بعد أن قامت بإطلاق الرصاص ضدهم، فسقط أول قتيل فى الانتفاضة هو العامل (كمال عبد اللطيف)، إضافة إلى وقوع عدد من الجرحى بين صفوف المتظاهرين، وكانت الشرطة فى موقف المدافع عن النفس.

ولما تأزم الموقف واتسعت حدة التظاهرات وعجزت الشرطة عن تفريقها، اضطرت

(1) Troutbeck to Eiden, 14.11.1952, FO 371/98733

(٢) جريدة الاهالى: العدد، ١٤١، ٢١ تشرين الثانى، ١٩٥٢م

(٣) لقاء مع عقيد الشرطة المتقاعد عبد الرحمن حمود السامرائى بتاريخ ٢٢/٦/١٩٩٦م

وزارة الداخلية إلى اتخاذ إجراءات أكثر فاعلية، فطلب الوزير إلى آمرية القوة السيارة أن تهئ قوة كافية لمعالجة الحالة، وفعلاً فقد هيأت الآمرية صباح يوم ٢٢ تشرين الثانى قوة تقدر بحدود فوجين، وضعت تحت أمر متصرف لواء بغداد، فتم توزيعها على مراكز الشرطة والمعاونيات وفق الترتيب الآتى:

أ ـ يكون الفوج الأول ناقصاً فصيل الإسناد بإمرة متصرف لواء بغداد ويتلقى الأوامر منه، ويجرى توزيع السرايا كالآتى:

١ ـ السرية الأولى مع مفرزة غازات الفوج الرابع إلى معاونية شرطة الكرخ.

٢ ـ السرية الثانية إلى معاونية شرطة السراى.

٣ ـ السرية الثالثة إلى معاونية شرطة العبخانة مع مفرزة غازات فوج الرشاش الأول

٤ ـ يكون مقر الفوج السادس فى مركز شرطة السراى ليتلقى أوامره بواسطة مدير شرطة بغداد من التصرف.

ب ـ يتسلح الأفراد بالسلاح مع الخوذ الحديدية

ج ـ ينقل الأفراد بالسيارات اللورى التى هيئت من قبل آمرية السرية النقلية الآلية.

ء ـ اتخذت رئاسة الصحة التدابير الصحية اللازمة للإسعاف.

رفضت وزارة الداخلية استخدام السلاح ضد المتظاهرين واعترضت على ما جاء بالفقرة(ب) اعلاه، وطلبت تسليح أفراد الشرطة بالعصى والهروات بدلاً من السلاح والخوذ الحديدية، لأن الشرطة لا تستطيع استعمال السلاح إلا بأمر تحريرى وبقررار قضائى يصدر من متصرف لواء بغداد[١].

وفى الساعة الحادية عشرة من نفس اليوم أضيفت قوة جديدة مؤلفة من سرية من الفوج الثالث مزودة بالسلاح والعصى معاً، ووضعت تحت إمرة معاونية شرطة السراى، كما أرسلت محطة لاسلكية إلى معسكر الصالحية، وأخرى لمقر القوة السيارة لتأمين الأتصال فى حالة الضرورة وعند انقطاع الاتصال التليفونى[٢].

وأخيراً قرر عبد الرسول الخالصى متصرف لواء بغداد بعد أن وجد أن الأمور ستفلت

(١) الحسنى: الوزرات، جـ٨، المصدر السابق، ص٣٢٤

(٢) حميدى: التطورات السياسية، المصدر السابق، ص٧١٤ ـ ٧١٥

من أيديهم، استخدام الصلاحيات المخولة إليه بموجب قانون إدارة الألوية(*) فأصدر امراً شفوياً إلى الشرطة بإطلاق النار على المتظاهرين[1] كما أتصل برئيس أركان الجيش الفريق نور الدين محمود ليكون على اتصال معه وتلقى الأوامر التى يتطلبها الموقف، إلا أن رئيس أركان الجيش أحجم عن التعاون معه، فارتأى وزير الداخلية حسام الدين جمعة أن يعرض الموضوع على رئيس الوزراء مصطفى العمرى، فكان رأيه أن يضع أمر موقع بغداد بإمره المتصرف استناداً إلى ما جاد بقانون إدارة الألوية الذى منح متصرف اللواء صلاحيات واسعة فى حالة حدوث اضطرابات تعرض الأمن العام للخطر، وشأنه فى ذلك شأن أمراء المواقع فى بقية الألوية، ومنعاً لحدوث أى احتكاك بين الإدارة والجيش[2].

ولما وجد مجلس التعليم أن الوضع أصبح متأزماً قرر إيقاف الدراسة فى المعاهد العالية ابتداءا من صباح يوم الأحد ٢٣ تشرين الثانى، كما قرر مجلس المعارف إيقاف الدراسة فى جميع مدارس بغداد[3].

وفى هذا اليوم صدرت الإدارة الملكية بقبول استقالة مصطفى العمرى، وأذيعت من دار الإذاعة، وأعلن عن تشكيل حكومة برئاسة الفريق نور الدين محمود رئيس أركان الجيش، ويأتى تكليف الفريق نور الدين بتشكيل الحكومة تنفيذاً للخطة التى رسمها الوصى بالاتفاق مع السفير البريطانى، بالاستعانة بأحد الضباط الكبار للسيطرة على الموقف، بعد اختلال الوضع الأمنى للبلاد والعاصمة بالذات، التى وضعت النظام القائم قاب قوسين من الانهيار.

(*) خولت المادتان ٢٨، ٣٠ من قانون إدارة الألوية المرقم ١٦ لسنة ١٩٤٥م صلاحيات للمتصرفين لاقرار الأمن فى لوائه، ووضعت تحت إمرته كافة الموظفين والشرطة لتنفيذ تلك الأوامر، ومنحت المادة «٣٠» للمتصرف صلاحية إصدار الأمر إلى آمر الوحدة العسكرية للقيام بما يقتضيه الحال عند تعرض اللواء للخطر، وعلى الآمر أن ينفذ الأمر فوراً. (الحيدرى، ضياء الدين: الإدارة والإداريون فى العراق، منشورات المكتبة الأهلية، مطبعة اسعد، بغداد، ١٩٦٣م، ص١٢٢)

(١) وزارة الدفاع: المحكمة العسكرية العليا الخاصة، جـ٧، المصدر السابق، ص٧٣ ـ ٧٤

(٢) الحسنى: الوزارات، جـ٨، المصدر السابق، ص٣٢٥

(٣) جريدة الأهالى ـ العدد ١٤٣ فى تشرين الثانى ١٩٥٢م

٢ ـ إجراءات حكومة نور الدين محمود

اتخذت حكومة نور الدين محمود أول أجراء لمواجهة الانتفاضة، ذلك هو الاستعانة بالجيش وإنزالة إلى الشارع، كما أنها فعلت الشئ نفسه فى مدينة النجف، ثم أعقبته بإجراء آخر بموافقتها على إعلان الأحكام العرفية مساء يوم ٢٣ تشرين الثانى، وجعلت الإدارة فى بغداد عسكرية، ثم جعلت من قائد القوات العسكرية فى بغداد مرجعاً أعلى لجميع الإدارات، فصدرت الإرادة الملكية الآتية:

(استناداً إلى الفقرة الأولى من المادة (١٢٠) من القانون الأساسى، وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووافق عليه مجلس الوزراء أصدرنا هذه الإدارة الملكية:

١ ـ إعلان الأحكام العرفية بصورة مؤقتة فى لواء بغداد إلى حين صدور إدارة ملكية بإنهائها.

٢ ـ تكون الإدارة الملكية فى لواء بغداد عسكرية صرفة، ويكون قائد القوات العسكرية فى منطقة لواء بغداد مرجعاً أعلى لجميع الإدارات داخل منطقته حسبما يتراءى له.

٣ ـ يوقف تنفيذ قوانين أصول المحاكمات الجزائية وإدارة الألوية والجمعيات والاجتماعات والتجمعات والمطبوعات وانضباط موظفى الدولة والخدمة المدنية والخدمة القضائية ونظام دعاوى العشائر وسائر قوانين الخدمة وقانون مجلس الإعمار والقوانين الأخرى، بقدر مالها مساس بالإجراءات أو المحاكمات التى تتطلبها الإدارة العرفية، حسبما يتراءى لقائد القوات العسكرية فى المنطقة.

٤ ـ تخويل وزير الدفاع انتقاء القائد العسكرى للمنطقة التى أعلنت فيها الإدارة العرفية على وزراء الدولة تنفيذ هذه الإرادة.

كتب ببغداد فى اليوم الرابع من شهر ربيع الأول ١٣٧٢ هـ واليوم الثالث والعشرين من شهر تشرين الثانى سنة ١٩٥٢م.

عبد الإله[1].

(١) جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣١٨٨ فى ٢٥ تشرين الثانى ١٩٥٢م

وقد تألف المجلس العرفي حال صدور الإدارة الملكية، برئاسة الزعيم الركن جميل عبد المجيد، وعضوية كل من: المقدم محمود عبد القادر والمقدم صبحي علي والعضوين المدنيين الحاكمين راسم عبد الحميد وعارف رشيد العطار[١].

ثم أصدر وزير الدفاع بموجب ذلك التخويل أمراً وزارياً عين بموجبه اللواء الركن عبد المطلب أمين قائداً للقوات العسكرية المرابطة في بغداد[٢].

وكان أول أجراء اتخذه قائد القوات العسكرية، إصداره لمجموعة من القرارات ذات الصلة بتعزيز الأمن الداخلي، والسيطرة على الموقف لإنهاء الأزمة، إذ نص القرار الأول على ما يأتي:

(استناداً إلى السلطة المخولة لنا بمقتضى الفقرة(٨) من المادة الرابعة عشرة من مرسوم الإدارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٥٣م، قررنا منع المظاهرات والتجمعات المنصوص عليها في المادة الأولى من قانون التجمعات، وفيما يأتي نصها:

إن اجتماع جم غفير من الناس على الطريق العام بالجلبه والغوغاء، أو تجوالهم على هذه الصفة يعتبر تجمعاً.

الزعيم الركن: عبد المطلب أمين

قائد القوات العسكرية للإدارة العرفية[٣]

أما القرار الثاني فقد منع بموجبه حمل السلاح والآلات الجارحة على اختلاف أنواعها.

إن الأسباب التي دعت لإصدار هذا القرار، هو التحسب من استخدامها من قبل المتظاهرين بالدرجة الأساس ضد القوات المكلفة بواجب إعادة الأمن، مما يؤدي إلى مواجهة دموية ـ كما هو الحال في الأيام التي سبقت إعلان الأحكام العرفية، عندما اصطدمت قوات الشرطة مع بعض المتظاهرين، ورغم أن المتظاهرين كانوا يفتقدون للسلاح عدا بعض الآلات الجارحة التي استخدمها البعض منهم، فقد وقعت إصابات ووفيات خلال تلك المواجهات، كحادثة مركز شرطة الفضل وباب الشيخ.

وقد نص القرار على ما يأتي:

---

(١) جريدة الوقائع العراقية، المصدر السابق أعلاه

(٢) جريدة الشعب، العدد ٣٣٨٠ في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٢م، كذلك: Khadduri, M. OP. Cit. P. 284

(٣) جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣١٨٨ في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٥٢م

(استناداً إلى الصلاحية المخولة له بمقتضى الفقرة (أ) من المادة الرابعة عشرة من مرسوم الإدارة العرفية رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥م، قررنا بهذا منع حمل السلاح والآلات الجارحة على اختلاف أنواعها من قبل الأهليين داخل لواء بغداد، واقضيته ونواحيه

الزعيم الركن: عبد المطلب أمين

قائد القوات العسكرية للإدارة العرفية[١]

وفي يوم ٢٤ تشرين الثاني اتخذت الحكومة أخطر قراراتها، الذي أصدره قائد القوات العسكرية فحل بموجبه الأحزاب السياسية القائمة، وقد فوجئت الأوساط السياسية به لأنها كانت تعتقد أن الحكومة ستقوم بتعطيل الأحزاب السياسية لفترة معينة، ثم تعتقل أقطابها لحين عودة الأمور إلى وضعها الطبيعي، فتعود مرة أخرى لممارسة نشاطها الاعتيادي. وقد نص القرار على ما يأتي:

(استناداً إلى الصلاحية المخولة لنا بموجب الفقرة(٢) من المادة (١٤) من مرسوم الإدارة العرفية، رقم ١٨ لسنة ١٩٣٥م قررنا غلق حزب الاتحاد الدستوري وحزب الأمة الاشتراكي وحزب الاستقلال وحزب الجبهة الشعبية والحزب الوطني الديمقراطي.

الزعيم الركن: عبد المطلب أمين

قائد القوات العسكرية للإدارة العرفية[٢]

ثم أصدر القائد العسكري قراراً منع بموجبه التجوال في بغداد من الساعة السادسة مساء وحتى الساعة السادسة صباحاً، وذلك في خطوة لمنع التظاهرات التي بلغت ذروتها، فأصدر القرار الآتي:

(استناداً إلى السلطة المخولة لنا بموجب الفقرة(٩) من المادة الرابعة عشرة من مرسوم الإدارة العرفية المرقم ١٨ لسنة ١٩٣٥م).

١ ـ قررنا منع المرور والتجوال من الساعة السادسة مساء وحتى الساعة السادسة صباحاً في كافة طرق مركز بغداد، ونواحي الكرادة، والأعظمية والدورة وقضاء الكاظمية، إلا في حالات الضرورة القصوى، وبإذن خاص منا، والمخالف يعاقب وفق المادة(١٥) من مرسوم

---

(١) جريدة الوقائع العراقية، المصدر السابق أعلاه

(٢) جريدة الوقائع العراقية، المصدر السابق أعلاه

الإدارة العرفية وذلك بالحبس مدة لا تزيد عن الثلاث سنوات، وبغرامة لا تزيد على المائة وخمسين ديناراً.

٢ ـ ينفذ هذا البيان اعتباراً من الساعة السادسة من مساء اليوم الرابع والعشرين من شهر تشرين الثانى سنة ١٩٥٢م.

الزعيم الركن: عبد المطلب أمين

قائد القوات العسكرية للإدارة العرفية[١]

كما اتخذ القائد العسكرى قراراً بتعطيل ١٧ صحيفة فى بغداد وخمس صحف فى الموصل وصحيفتين فى البصرة وصحيفة واحدة فى الحلة. ففى لواء بغداد عطلت الصحف الآتية:

الاتحاد الدستورى، وصوت الأهالى، ولواء الاستقلال، والقبس، والأمة، والنبأ، واليقظة، والجبهة الشعبية، وصوت الشعب، والسجل، والحصون، والأفكار، والوادى والآراء، والعالم العربى، وعراق اليوم ،والجهاد[٢]. أما فى الموصل فقد عطلت جريدة اللواء، والأديب، والمثال، وفتى العرب، ونصير الحق. وفى لواء البصرة عطلت جريدة البريد، والخبر، وفى لواء الحلة عطلت جريدة صوت الفرات[٣].

باشرت الحكومة بشن حملة الاعتقال لعدد من الساسة. فتم اعتقال(٢٢٠) وزيراً سابقاً ونائباً وصحفيا [٤]. ومن بين الشخصيات التى تم اعتقالها كل من:

كامل الجادرجى رئيس الحزب الوطنى الديمقراطى، وقاسم حسن سكرتير الحزب وحسين جميل وعبد المجيد الونداوى من أعضاء الحزب، كما تم اعتقال محمد صديق شنشل وفائق السامرائى واسماعيل الغانم من حزب الأستقلال، أما من حركة أنصار السلام فقد تم اعتقال عبد الوهاب محمود ومحمد مهدى الجواهرى[٥].

---

(١) جريدة الشعب، العدد، ٢٣٨٠ فى ٢٤ تشرين الثانى ١٩٥٢م

(٢) د.ك.و.ث.: مقررات مجلس الوزراء فى ٢٤ تشرين الثانى ١٩٥٢م، ملف رقم ج/ ٢/ ١١

(٣) د.ك.و.ث.: مقررات مجلس الوزراء فى ٢٧ تشرين الثانى ١٩٥٢م، ملف رقم ج/ ٢/ ١١

(٤) الياسرى، قيس: الصحافة العراقية، المصدر السابق، ص٥٢٠

(٥) كبه: مذكراتى، المصدر السابق، ص٣٤٨، كذلك: الجادرجى: مذكراتى المصدر السابق، ص٥٨٢

ولما استقر الوضع الأمنى، ولغرض إعادة الثقة بالمواطنيين وامتصاص نقمتهم ضد الحكومة فقد أصدر رئيس الوزراء بيانا القاه من دار الإذاعة مساء يوم الرابع و العشرين من تشرين الثانى، أعلن أن إشاعة الثقة بالمواطنين واستتباب الأمن العام وصيانة أرواح الناس وممتلكاتهم هى من الاهداف الأساسية لعمل الوزارة (وان استتباب الأمن هو الشرط الأساسى لكل نوع من أنواع التقدم والإصلاح) وأكد (بأن الوزارة مصممة على تحقيق هدفها الأول بكل حزم، كما أنها عازمة عزماً أكيداً على القيام بالإصلاحات النافعة، وتيسير الطعام واللباس والسكن للطبقات الفقيرة، والتنفيس عن دافع الضريبة العراقى بجميع الطرق الممكنة) ووعد بإصدار العديد من التشريعات اللازمة لهذا الغرض قريباً، ووضح فى بيانه الأعمال التى ستقوم بها وزارته لتحقيق ذلك. وتركزت فيما يأتى:

١ ـ إعداد التشريعات اللازمة لتخفيض الرسوم والضرائب

٢ ـ جعل التعليم مجاناً، كما هو الحال فى التعليم الثانونى والابتدائى

٣ ـ اتباع سياسة اقتصادية من شأنها أن تحافظ على الثروة القومية.

٤ ـ تقوية الجيش، وتيسير المهمات والأسلحة الحربية له، والعناية بتنظيمه وتدريبه.

٥ ـ تأليف لجنة من كبار علماء القانون والإدارة لإعداد لائحة قانون الانتخاب، على أساس مبدأ الانتخاب المباشر بسرعة، بحيث تتم بموجبه عملية الانتخاب التى ستقوم بها هذه الحكومة. ولما كانت الأحكام العرفية قد أعلنت لغرض إعادة الأمور إلى نصابها، فإن الحكومة ستبادر إلى إلغائها، حالما يتحقق الغرض المطلوب، وستباشر بإجراء الانتخابات فى جو مشبع بالحرية.

٦ ـ تأليف لجنة من شخصيات قانونية للتحقيق فى الحوادث المؤسفة التى وقعت خلال الأيام الأخيرة، وتعيين المذنبين الحقيقيين وتحديد مسؤلياتهم لينالوا العقاب الذى يفرضه القانون عليهم.

٧ ـ تطهير جهاز الدولة من العناصر غير الصالحة وإحلال ذوى الكفاءات محلهم.

٨ ـ الإسرع بإصدار التشريع اللازم لتحقيق التأمين الاجتماعى[1].

---

(١) جريدة الشعب، العدد ٢٣٨١ فى ٢٥ تشرين الثانى ١٩٥٢م

٣ ـ سياسة المراسيم

لقد أوصت الوزارة بتنفيذ جانب من برنامجها الإصلاحي الذي أعلنته، فأصدرت مجموعة من المراسيم للتخفيف عن كاهل المواطنيين، ففي يوم ٢٥ تشرين الثاني، صدر المرسوم رقم(١) المتضمن تخفيض نسب الرسوم الكمركية على البضائع المستوردة والمصدرة(٢). وكان الغرض من هذا المرسوم هو جعل السلع الأساسية في متناول المواطنين وبأسعار مناسبة. كما صدر المرسوم رقم (١) الذي ألغى بموجبه رسم الاستهلاك وضريبة الأرض على الخضروات والفواكة الطرية والجافة[1]. ويهدف المرسوم إلى توفير المواد الغذائية بأسعار مخفضة، لأن فرض الضرائب سوف يتحملها المواطن، فالمنتج والوسيط سيلقيان بأعبائهما على المواطن، ولما كانت تلك الفترة قد شهدت ارتفاعاً كبيراً في أسعار المواد العذائية، فقد تعذر على نسبة كبيرة من المواطنين الحصول عليها، إلا بالكاد، وهي التي تشكل قوتاً يومياً لهم، وصدر مرسوم آخر برقم(٣) ينص على تقديم المساعدات للمتضررين من الأحداث التي وقعت خلال شهر تشرين الثاني ١٩٥٢م أي فترة الانتفاضة[2]. أما المرسوم رقم (٤) فقد جاء لتيسير توزيع الأراضي الأميرية على المستثمرين بكل صنوفهم وإسكانهم فيها[3]. وصدر المرسوم رقم (٥) الذي يهدف إلى التخفيف من إيجارات السكن، وذلك بتخفيض الضرائب عن هذه المساكن، ليتمكن المواطنون من تأجير الدور السكنية بأسعار منخفضة[4] أما المرسوم رقم(٦) الخاص بإجراء الانتخابات بشكل مباشر الذي جاء نتيجة مطالبة الجماهير والأحزاب السياسية، فقد صدر في ١٦ كانون الأول في سنة ١٩٥٢م[5]. كما أصدرت الوزارة مرسوماً برقم(٧) وتقرر فيه سحب خمسة ملايين دينار من ميزانية مجلس الأعمال لإنفاقها على شراء أجهزة رادار

---

(١) جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣١٨٩ في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٢م
(٢) جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣١٩٠ في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٥٢م
(٣) جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣١٨٩ في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٢م
(٤) جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣١٩٢ في ٦ كانون الأول ١٩٥٢م
(٥) جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣١٩٣ في ٧ كانون الأول ١٩٥٢م

للجيش[1]. وصدر مرسوم آخر برقم(٨) ألزم الخزينة العامة بأن تتحمل قيمة الملابس الرسمية لضباط الجيش[2] وكان هذا المرسوم يستهدف إرضاء ضباط الجيش وكسب ودهم بعد أن أظهروا تذمراً من السلطة الحاكمة.

ولغرض تطهير جهاز الدولة الإدارى من العناصر الفاسدة، فقد تم تشكيل لجنة من وزارة المالية للتحقيق فى سلوك الموظفين المشكوك فى نزاهتهم، وفعلاً قامت بفصل المتهمين منهم بالرشوة والفساد[3].

كما قامت الوزارة بإصدار تسعيرة للمواد الغذائية، التى ارتفعت أسعارها وأثقلت كاهل المواطنين[4] كما صدر نظامان لطلاب المدارس الثانوية والابتدائية، الأول برقم(٦١) ويقضى بأن تزود وزارة المعارف، طلاب المدارس الثانوية الرسمية بالكتب والقرطاسية والأدوات المدرسية مجاناً[5] أما الثانى فقد كان برقم (٦٢) ويقضى بجعل التعليم فى المدارس الابتدائية مجاناً لجميع الطلاب، وعلى وزارة المعارف تزويدهم بالكتب والقرطاسية مجاناً، وأن تتخذ التدابير اللازمة لإكساء المحتاجين وتغذيتهم[6].

ب ـ إجراءات السفارة البريطانية

مدخل:

كانت بريطانيا قد ساهمت بشكل أو بآخر فى تكوين الحكومة العراقية عام ١٩٢١م، فى وقت كانت قواتها العسكرية تحتل العراق. ولما منحت بريطانيا حق الانتداب على العراق؛ كان من الطبيعى أن تتحدد سياسة هذه الحكومة ونظمها فى نهاية المطاف من قبل الحكومة البريطانية، أو على الأقل يجب أن لا تتعارض تلك السياسة مع المصالح البريطانية، لا بل اشترطت على الحكومات العراقية الحفاظ على تلك المصالح البريطانية بمحورين:

(١) جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣٢٠٤ فى ٣١ كانون الأول ١٩٥٢م
(٢) جريدة الوقائع العراقية، العدد المصدر السابق أعلاه
(٣) حميدى: التطورات السياسية، المصدر السابق، ص٧٢٤
(٤) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادى لسنة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣م ص٧٦
(٥) جريدة الوقائع العراقية، العدد ٣١٩٤ فى ٨ كانون الأول ١٩٥٢م
(٦) المصدر السابق اعلاه

١ ـ إستراتيجية ـ ٢ ـ اقتصادية. أما المصالح الاستراتيجية فقد حددتها بثلاثة عناصر هى المواصلات والقواعد الجوية والنفط.

لما كانت لبريطانيا مصالح كبيرة فى الشرق الأقصى والهند وشمال آسيا، وكان العراق يشكل طريق عبور قريب ومهم إلى ممتلكاتها فى تلك المناطق، فقد أصبح للعراق موقع مهم فى الاستراتيجية البريطانية باعتبارة طريق مواصلات برى وجوى، كما هو حال مصر التى اصبحت طريق العبور البحرى بعد إنشاء قناة السويس عام ١٨٦٩م، وقد اصبح للعراق فيما بعد أهم طريق جوى فى الربع الثانى من القرن العشرين، بعد إنشاء قاعدتين جويتين لبريطانيا، فى الشعيبة والحبانية العراقيتين. أما النفط فقد كان يمثل عنصراً استراتيجياً مهما لبريطانيا فى إدامة الصناعة البريطانية، وازدادت أهميته لتقوية القدرة القتالية للقوات البريطانية الجوية والبرية والبحرية. وقد ظهر ذلك خلال الحرب العالمية الأولى. لكنه أصبح يمثل أهمية كبرى عندما شرعت شركة نفط العراق (I.P.C) باستغلال حقول نفط كركوك. وربما كان ذلك أكبر حجة لوجود القوة الجوية البريطانية فى العراق بهدف تأمين الحماية اللازمة لتلك المصالح. أما العنصر الثالث فقد وجدت بريطانيا أنه من الضرورى أن تكون لها قواعد عسكرية قريبة من منابع ومصافى النفط فى عبادان التى تديرها شركة النفط الأنكلو ـ إيرانية (Anglo - persian oil company) وكذلك تأمين الحماية لخطوط المواصلات فى العراق. ومن هنا جاء اختيار السلطات البريطانية لقاعدتى الشعيبة فى البصرة والحبانية قرب بغداد[١].

أما المصالح الاقتصادية فقد كان العراق مصدراً للمواد الأولية التى تغذى الصناعة البريطانية وبالمقابل كان العراق سوقاً مهماً للبضائع البريطانية، لذلك والحال هذه، فقد تعززت أهمية هذا القطاع وخاصة فى السنوات اللاحقة، ومع بداية النصف الثانى من القرن العشرين[٢].

بدافع من هذه المصالح، كان من الطبيعى أن تكون الحكومات العراقية خاضعة لتوجيه الحكومة البريطانية، ذلك لأن السيطرة المباشرة على العراق هو أمر مستحيل لاسباب

(1) Tarbush, Mohammed A. The role OF The military in P olifics, a Case study OF Iraq to 1941, 1 st ed. London, 1983, P. 31 - 32
(2) Ibid. P. 35

سياسية ومالية. وعليه، وفى غضون مؤتمر القاهرة الذى عـقد فى آذار عام ١٩٢١م ظهرت الآراء التى تميل إلى ترشيح الأمير فيصل بن الحسين ملكاً على العراق، خاصة بعد المشاورات التى جرت بينه وبين وزير المستعمرات البريطانى المستر ونستون تشرشل (M.W. Churchil)، واستعداده للتفاهم مع الحكومة البريطانية[١].

لقد كانت البواعث لأخذ بهذا الحل هى اعتبارات تأمين المصالح الاستراتيجية والاقتصادية للإمبراطورية البريطانية وتأمين سيطرة تامة ونفوذ مهيمن لها فى المنطقة. ومن جانبه فإن الأمير فيصل قد أعرب عن نيته المخلصة لتحقيق تفاهم بين العراقيين والسطات البريطانية، وكانت تلك المواقف صداها الإيجابى فى لندن[٢].

لقد حقق مؤتمر القاهرة أهدافه الأولى التى رسمها الساسة البريطانيون لإنقاذ مصالح بلادهم فى العراق، عندما اختاروا ملكاً عاهدهم على حماية تلك المصالح. كما أن المؤتمر ربط المجموعة الحاكمة فى العراق بشكل محكم جداً بالسياسة البريطانية[٣]. رغم أن الملك فيصل قد ابدى استعداده للحفاظ على المصالح البريطانية والتعاون معهم كما ينبغى، إلا أنه أبدى انعطافه فى موقفة من البريطانيين بسبب من أن منزلته السياسية فى النظام غير ذات أهمية. ذلك أنه حاول إقناع بريطانيا أن يكون ملكاً حقيقياً يتمتع بصلاحية وتمنحه دوراً بارزاً فى عملية صنع القرار، لكن المسئولين أرجأوا النظرفى الموضوع فى محاولة لتسويف موقفهم. وقد استنفذ كل ما يملكه من مهارة لحملهم على الاستجابة لمطالبه لكنه عجز؛ فاختار الركون للحركة الوطنية مما أغضب تشرشل، فاضطر لاستخدام التهديد معه، وأخطره بوجوب الأمتثال للتعليمات البريطانية، وإلا فأنه سيخلع وسيكون مصير العائلة الهاشمية فى خطر إذا لم يكف عن مناوراته فأضطر مكرهاً للخضوع للأمر الواقع[٤].

وبإذعان الملك فيصل الأول للتهديدات البريطانية، أصبحت الطريق سالكه أمامهم.

---

(١) نعمة، د. كاظم: الملك فيصل الأول والإنكليز والاستقلال، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، ط١ ١٩٨٨م، ص٥٢

(٢) المصدر السابق نفسه ص٥٣

(3) Tarbush, M. OP. Cit. P. 36

(٤) نعمة: الملك فيصل الأول، مصدر سابق، ص١٢٣

ولم يعد بإمكان الملك فيصل بعد ذلك إثارة المشاكل أمام البريطانيين، وبقيت نشاطاته منحصرة في تحريك القوى الوطنية ضد السلطات البريطانية بهدف عرقلة معاهدة أو تعطيل إجراء. إلا أنها في كل الأحوال لم تكن نشاطاته تؤثر على المصالح البريطانية التي تعهد الملك فيصل بالمحافظة عليها حتى وفاته في ٨ أيلول عام ١٩٣٣م التي جاءت بعد حصول العراق على الاستقلال في تشرين الأول ١٩٣٢م[1] أما المجموعة الحاكمة التي رافقته منذ سنوات الثورة العربية في الحجاز عام ١٩١٦م فقد ظلت وفيه للمصالح البريطانية. ذلك لاعتقادهم أن وجودهم مقروناً بالوجود البريطاني كما عبروا عنه بأنفسهم. لذلك كان واضحاً تأثير المندوب السامي البريطاني ومن بعده السفير البريطاني في السياسة العراقية. ولم يفتر إلا في عهد الملك غازي الذي جاء للعرش بعد وفاة والدة الملك فيصل الأول وهو محملاً بالعداء لبريطانيا. وفعلاً تعرضت مصالح بريطانيا للتهديد فقد صرح بعدائه للبريطانيين، وجاهر بذلك وحاول إقامة علاقات مع خصوم بريطانيا، ومن بينهم إلمانيا وإيطاليا. كما أنه دعا صراحة قولاً وفعلاً لدعم الفلسطينيين والقضايا القومية الأخرى. فارتابت السلطات البريطانية منه ولم يهدأ لها بال حتى مقتلة في عام ١٩٣٩م بحادث سيارة مدبر لم يعرف مصدره حتى الآن[2].

إن مجئ ابن عمه الأمير عبد الإلة بن الملك على الذى نصب وصياً على ابن أخته الملك فيصل الثاني والابن الوحيد للملك غازى الذى لم يتجاوز عمره الخمس سنوات، قد أنعش المصالح البريطانية التى باتت قاب قوسين من الخطر بسبب ظهور بوادر الصراع العالمي الجديد الذى تقوده المانيا النازية بقيادة هتلر، لذلك، والحال هذه، حاول المسئولون البريطانيون جاهدين لتأمين مصالحهم في العراق في تلك الفترة بالذات. وجاء الوصى عبد الإله ليكون أميناً على تلك المصالح ومدافعاً عنها بشكل أذهل البريطانيين أنفسهم. وعاد الخطر يهدد الوجود البريطاني من جديد بظهور كتلة العقداء الأربعة المتحالفة مع التيار

(١) آيرلاند، فيليب ويلارد: العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة جعفر الخياط، دار الكشاف بيروت، لبنان ١٩٤٩م، ص٣٥٦

(٢) خدوري، مجيد: نظام الحكم في العراق، تعريب فيصل نجم الدين الاطرقجي ـ مطبعة المعارف، بغداد ١٩٤٦م ص١١٦

القومى المعادى للوجود البريطانى الذى وصل ذروته فى ١ مايس عام ١٩٤١م فاصطدم الطرفان فى معركة غير متكافئة هرب على أثرها الوصى إلى خارج البلاد. لكنه عاد بعد فشل الحركة وهو يحمل بذور الانتقام من الجيش والتيار القومى[١]. ومنذ تلك الحركة لم تغب عن أذهان البريطانيين إمكانية قيام حركة مضادة يقودها الجيش العراقى فى أى وقت. وذلك يفسر إيضاً سبب امتناعهم عن تجهيز الجيش العراقى بالسلاح والمعدات، وعدم موافقتهم على مضاعفة حجمه كما ونوعاً، وكان ذلك منعطفا مهما فى منهجهم السياسى وتوجسهم خيفة على مصالحهم فى العراق[٢].

ولغرض إحكام السيطرة البريطانية على الوضع الداخلى بعد حركة مايس ١٩٤١م، عينت الحكومة، وبتوجيه من السلطات البريطانية، ضابط ارتباط بريطانى يمثل القوات البريطانية فى كل لواء من ألوية العراق، فكان هؤلاء يتدخلون فى شئون المتصرفين. وأظهر الكثير من المتصرفين والموظفين العراقيين تذمرهم من التدخلات المستمرة لهؤلاء الضباط فى شئونهم[٣] كما وضعت السفارة البريطانية موظفاً بريطانيا من العاملين فى خدمة الحكومة البريطانية فى دائرة الرقابة على البريد والتلغراف التى طلبت السفارة البريطانية استحداثها لتأمين حماية لمصالحها فى أعقاب أحداث مايس عام ١٩٤١م[٤].

وبناء على توجيه السفارة، فصلت الحكومة عدداً من الموظفين المتعاطفين مع الحركة وأسقطت الجنسية العراقية عن رجال الفكر والثقافة والتوجه القومى الذين قدموا خدمات جليلة للعراق فى مجال التعليم والتربية وفى القوات المسلحة العراقية وإبرزهم ساطع الحصرى والدكتور أحمد قدرى ومحمد درويش المقدادى والضابطان السوريان المقدم محمود الهندى والمقدم صبحى العمرى[٥].

---

(١) الحسنى، عبد الرزاق: الاسرار الخفية فى حركة السنة ١٩٤١م التحررية، ط٣ مطبعة الوفاق ـ صيداً، بيروت ١٩٧١م

(2) Tarbush, M. OP. Cti. P. 33

(٣) الهاشمى: المذكرات، ط٢، المصدر السابق، ص٢٥٦
(٤) ياغى: رشيد عالى الكيلانى، المصدر السابق ص٢٨٧ ـ ٢٩٠
(٥) الحسنى: الوزرات، جـ٦، المصدر السابق ص٢٤

وطالبت السفارة بحل الجيش العراقي وتسريح أعداد كبيرة منهم، ففي السنوات السبع التي تلك الحركة أخرج من الجيش (٢٨٧٩) ضابطاً منهم (١٤١٩) من الضابط الأحداث. أما الباقون منهم فهم من كبار الضباط والقادة، وغالبيتهم يؤلفون العمود الفقري للجيش. وسارت سياسة بريطانيا لإضعاف الجيش بشكل منظم وتقويض بنيانه، فألغت إحدى فرق الجيش الأربع، وطبقت سياسة سلاح بلا عتاد، وجهاز حربي تنقصه الإدارة[١] وذلك بتحويل الفوج الثالث من كل لواء إلى ملاك إداري صرف[٢] وكانت السفارة البريطانية قد استغلت ظروف الحرب العالمية الثانية لتثبت نفوذها السياسي والعسكري والاقتصادي بشكل أكثر إحكاماً، فأوجدت وضعاً رجحت فيه الموازين السياسية لصالح العناصر المتحالفة معها وخاصة رجال النخبة الحاكمة[٣]، فتعاظم وجودها في الدوائر الحكومية من جديد، ولكن بصلاحيات أوسع ونفوذ أقوى، فأسندت إليهم وظائف كثيرة، وفرضت عناصرها بأسماء شتى كمستشارين أو ضباط ارتباط، مما ساعدهم على توجيه السياسة الإدارية للدولة بما ينسجم مع مصالحها[٤] ثم أخذوا يعززون من صلاتهم بالشيوخ والمتنفذين في المدن، وتدخلوا لدى الدوائر الحكومية لتسهيل أعمال هؤلاء الشيوخ والمتنفذين لغرض ضمان ولائهم لبريطانيا[٥].

ونشطت دائرة العلاقات العامة في السفارة البريطانية، وبذلت الأموال الطائلة في مراكز الألوية لدعم موقفها، وسعت لإقامة حفلات الكوكتيل في بغداد لاستقطاب الرأي العام لصالحها. كما أشاعت روح الأنحلال والفساد في مختلف مناطق البلاد من خلال إيجاد بؤر شاذة تحقق أغراضها وتخدم مصالحها على شاكلة نادي إخوان الحرية الذي أنشأته فرياستارك[★] (F. Stark) السكرتيرة في السفارة البريطانية. إضافة لنشاط

(١) الدره. الحرب العراقية ـ البريطانية، المصدر السابق ص٤٢١

(2) Batatu, OP. Cit. P. 346

(٣) ياغي: حركة رشيد عالي الكيلاني، المصدر السابق، ص٢٧٧

(٤) حميدي: التطورات السياسية، المصدر السابق، ص٩٢

(٥) حسين، محمد توفيق: عندما يثور العراق، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٥٩ ص١٢٩ ـ ١٣٠

(★) للمزيد من التفاصيل: انظر: فرياستارك الحصار وقصة الثورة ومحاصرة الإنكليز في السفارة البريطانية ببغداد، تعريب سليم طه التكريتي ـ مطبعة دار البصري، بغداد ١٩٦٣م

المستشارين البريطانيين الذين كانوا يشجعون على إضعاف النفوس وشراء الذمم، وبالذات كبار الموظفين في تلك المناطق[١] لأن ذلك يضع غالبية هؤلاء الموظفين تحت رحمة المستشارين البريطانيين ويسهل انقيادهم، ويوسع دائرة الفساد الإداري ويفكك ويضعف المجتمع ويسهل بالتالي السيطرة عليه. ولغرض تنفيذ السياسة البريطانية على أكمل وجه، فقد اختار نوري السعيد في وزارته السادسة التي أخلفت وزارة المدفعي الخامسة عام ١٩٤٢م معظم وزارته من العناصر الموالية لبريطانيا انسجاماً مع السياسة التي رسمتها السفارة البريطانية[٢]. وهكذا رسخت بريطانيا وجودها في العراق بشكل كبير وفرضت هيمنتها على الرغم من محاولات المخلصين للحد منها. إلا أن العداء لبريطانيا ازداد ضراوة، ذلك أن الاجراءات التي اتخذتها السفارة البريطانية أثبتت ضعفها وفشلها في مجابهة التيار الشعبي المتصاعد المعادي لبريطانيا.

غير أن الخطر الأكبر الذي ارتابت منه الحكومة البريطانية، والذي يهدد مصالحها هو ظهور الاتحاد السوفيتي، بعد الحرب العالمية الثانية، كدولة مناصرة للشعوب المضطهدة. فأظهرت السلطات البريطانية اهتماماً بالغاً في كيفية المحافظة على مصالحها وحمايتها من الخطر القادم. فلم يعد بمقدور بريطانيا الاحتفاظ طويلاً بمكانتها المرموقة في الشرق الأوسط. ذلك لأنها باتت تواجه مصاعب كبيرة جديدة مع العرب بما فيهم العراقيين بسبب سياستها السلبية تجاه فلسطين[٣]. وفي الوقت الذي أمسى فيه العراق أكثر أهمية بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية، وكنتيجة للظروف الجديدة في العالم عموماً وفي الشرق الأوسط خصوصاً اصبحت بريطانيا بحاجة إلى ضمان[٤].

أ ـ تأمين اتصالاتها براً وجواً عبر العراق

ب ـ الدفاع عن مصالحها النفطية التي يتعين أن تكون ذات أهمية كبيرة في الأعوام الملاحقة.

---

(١) الهاشمي: المذكرات، ط٢، المصدر السابق، ص٤٦٧

(٢) محمد، سعاد رؤوف: نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٤٥م، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد ١٩٨٨م، ص١٤٠

(3) Cornwallis to Eden, 19.3.1945, FO 371/54302

(4) Cornwallis to Eden, 19.2.1944, FO 371/40079

جـ ـ أنبو حيفا النفطى.

ء ـ إنشاء قواعد فى العراق لتوفير الحماية لحقول النفط الإيرانى الجنوبية.

وازدادت أهمية العراق بالنسبة لبريطانيا بسبب من اتفاقاتها الأخيرة مع الروس والفرس على إخراج كل القطعات البريطانية(☆) من إيران بعد ستة شهور من انتهاء الحرب. ولكى تدافع عن حقول النفط الفارسى الجنوبية، تحتاج بريطانيا إلى قواعد فى المنطقة نفسها. والقواعد الوحيدة الممكنة والقريبة من منطقة حقول النفط فى عبادان كانت فى العراق. وهى الأكثر أهمية من الكويت والبحرين، والقاعدتين الجويتين الموجودتين فى العراق (الحبانية والشعيبة) لم تكن كافيتين لتلبية متطلبات بريطانيا الاستراتيجية، وكانوا بحاجة لقواعد جوية إضافية، وإقامة مواضع دفاعية، وبحاجة إلى تسهيلات فى العراق أكثر مما منحت لهم فى أعقاب معاهدة ١٩٣٠[1].

ورغم أن بريطانيا استطاعت لفترة ما بعد الحرب دعم موقفها، والتأثير فى الوضع الداخلى العراقى عبر خطط رسمها الساسة البريطانيون العاملون فى مناطق نفوذهم أو فى أروقة وزارة الخارجية البريطانية، وحجم التأثير الكبير الذى مارسته السفارة البريطانية على الساسة العراقيين، إلا أنها فى كل الأحوال لم تستطع احتواء التهديدات المتصاعدة التى تتعرض لها المصالح البريطانية برغم أنها كانت تتلقى مساندة من جانب أقوى رجلين فى السلطة هما نورى السعيد وصالح جبر ومن ورائهما النخبة الحاكمة. بالإضافة إلى الوصى عبد الإله، مع اعتبار المستشارين والخبراء البريطانيين العاملين فى أجهزة الدولة والمنتشرين فى كافة الألوية والأقضية قوة مضافة كانت تسند الوجود البريطانى فى العراق، إلا أنها لم تعد تقوى على مجاراة نشاطات القوى الوطنية المتصاعدة.

(☆) عندما أعلنت ألمانيا النازية الحرب على الاتحاد السوفيتى فى آب ١٩٤١م، قررت بريطانيا تقديم المساعدات العسكرية للاتحاد السوفيتى لكى تمكنه على مواصلة القتال لقهر عدوتها ألمانيا، ولما كانت إيران هى أيسر الطرق لوصول تلك المساعدات، فقد زحف الجيش البريطانى فى ٢٤ آب ١٩٤١م من الأراضى العراقية على المدن الإيرانية الرئيسية، وفى الوقت نفسه زحفت عليها الجيوش الروسية تحت ذريعة وجود جواسيس وخبراء ألمان فى إيران. وبقيت الجيوش لما بعد انتهاء الحرب (الحسنى، الوزارات، جـ٦، المصدر السابق ص٣٩)

(1) E 1154/ G, 19.2.1944, FO 371/40079

١ ـ إجراءات السفارة أثناء الانتفاضة

من المفيد أن نشير إلى أن السفارة البريطانية كثفت جهودها أثناء اندلاع الانتفاضة لإخماد جذوة الاندفاع الشعبي. ووقفت وراء البلاط والنخبة الحاكمة تحثهم على توجيه الضربات للأحزاب السياسية. لأنها القوة الدافعة للمد الشعبي رغم أنها حذرت في وقت سابق من خطورة التحرك الشعبي الخطر. فمنذ أيلول من العام نفسه، وعندما كان الوصي في لندن، طلب إليه وزير الخارجية البريطانية إيدن، العودة إلى بلاده بأسرع ما يمكن بناء على معلومات تلقاها من السفير البريطاني في بغداد تشير إلى أن ملامح اضطرابات في البلاد بدأت تظهر في الأفق، وأن الوصي قادر على احتوائها. وفي هذا اللقاء طلب إيدن إلى الوصي التفاهم مع الأحزاب السياسية فلربما يستغل الهياج الشعبي فتعم الاضطرابات في البلاد، وبالتالي تشكل خطراً على المصالح البريطانية، وألح إليه بضرورة عقد صلح بين نوري السعيد وصالح جبر لأنهما الرجلين اللذين إذا تعاون معهما شكلا ثقلاً كبيراً يمكن به التصدي لكل الاضطرابات[1].

إن السفارة، بهذا التصرف، أرادت إن تستبق الأحداث وتحتوي خطر الاضطرابات وفي الوقت نفسه، فإن وقوع اضطرابات يعني فيما يعنيه أن خطر المد الثوري الذي اجتاح إيران ومصر سيصل إلى العراق وتصبح عند ذلك أمام مشكلة جديدة ليس بمقدورها التغلب عليها. فطلبت أولاً إلى الوصي التفاهم مع الاحزاب السياسية وإن لم ينفع فعليه أن يستجمع مناصريه ويوجه ضربة إلى الأحزاب المعارضة، ولكن ليس قبل أن يجري إصلاحات في مجال الاقتصاد والإدارة، ويجري انتخابات عامة وضرورة مشاركة صالح جبر ونوري السعيد فيها. على أن يتم السيطرة على الوضع العام وإشعار الجميع بأن الحكومة ستكون حازمة مع من يثير المشاكل، ولكن الوصي لم يأخذ بالنصيحة وواجة الاحزاب بتعال وعنجهية، وكان تصرفه قد حرك خطر الاضطرابات التي تصاعدت وفاجأت المسئولين في الحكومة والبلاط، واضطرت السفارة للتدخل. ففي لقاء السفير

(1) Eden to Troutbeck, 1.10.1952, FO 371/98737

تروبتك مع الوصى وكان من أخطر اللقاءات، شجع السفير البريطانى خطة الوصى التى وضعها أمامه، وهى إلغاء الأحزاب السياسية واعتقال كافة قادتها وتشكيل حكومة عسكرية يترأسها ضابط برتبة كبيرة[1] ولولا تشجيع السفير البريطانى ما كان بمقدور الوصى أن ينفذ خطته ويشكل حكومة عسكرية.

ولما تأزمت الأوضاع فى بغداد وهاجم المتظاهرون الدوائر الحكومية والمؤسسات البريطانية والأمريكية فى بغداد، بعث السفير البريطانى رسالتين إلى رئيس الحكومة مصطفى العمرى يناشده اتخاذ التدابير الضرورية لحماية المنشآت والمصالح والرعايا الأجانب من هجوم المتظاهرين[2]. ونسى أنه أمام موجة غضب شعبى عارم ضد الوجود البريطانى. وكان همة الأول هو حماية مصالح بلاده ورعاياهم غير عابئ بأوضاع المواطنين ومعاناتهم الاجتماعية والاقتصادية.

وطيلة الأيام التى شهدتها الانتفاضة، كانت السفارة تراقب عن كثب ما يجرى فى بغداد، وقد وصف السفير البريطانى تشكيل الحكومة العسكرية برئاسة الفريق نور الدين محمود على أنها حركة يتحسب لها المدنيون[3]، كما وصفها فى تقرير آخر بعثة إلى لندن بأنها انقلاب دبره الوصى ونفذه نور الدين محمود وساعده بعض السياسيين القدامى، ومن جهتها فقد باركت الحكومة البرياطنية للوصى هذه الإجراءات وأبدت استعدادها لمساندته[4]. ولم يظهر للسفير البريطانى أى نشاط حتى انفراج الحالة فى ٢٤ تشرين الثانى ففى تلك الليلة ظهر السفير البريطانى وذهب لملاقاة الوصى وسلمه رسالة شفهية من إيدن وأبلغ سرور الوزير البريطانى من سيطرته على الوضع فى بغداد الذى بدا خطراً على المصالح البريطانية فى الشرق الأوسط والعائلة الهاشمية فى العراق. وأبدى له استعداد حكومته لدعم الحكومة العراقية. وأكد له ضرورة الاهتمام بالتحالف العراقى ـ البريطانى[5]. إذ إن السفير كان يقصد من وراءه تذكير الوصى بأهمية هذا التحالف الذى

(1) FO to Baghdad 19.11.1952, FO 371/98735
(2) Disturbances in Baghdad, OP. Cit. FO 371/98736
(3) Troutbeck to FO, 25.11.1952, FO 371/98733
(4) Troutbeck to Eden, 25.11.1952. FO 371/98733
(5) Troutbeck to Eden, 25.11.1952. FO 371/98733

بدونه سيكون الوصى وعرشـه في خطر، وسيقوده إلى الهاوية. وبالوقت نفسـه فإن ما قاله السفير البريطاني يحمل في طيـاته تحذيراً للوصي، بأنه بدون بريطانيا يصبح هو وعرشه في مهب الريح وتتقاذفة الأمواج العاتية.

من الواضح أن السفـارة البريطانية وضعت كل همها في الحفاظ على مـصالح بلادها والسعى لتـعزيزها وحمايتهـا من أى خطر يهددها. وإن تشجـيعها للوصي على اسـتخدام العنف وتشكيل حكومة عـسكرية كان الغرض منه التغطيـة على فشل سياستـها في المنطقة وخوفاً من النتـائج الخطرة التي قد تترتب على مـصالحها. لذلك نجد أنهـا اخذت تفكر في أساليب جديدة غـير الأساليب التي اعتمـدتها في السابق وأثبتت فـشلها، وسـوف نرى في مرحلة ما بعد الأنتفاضة طبية تلك الأساليب.

٢ ـ إجراءات ما بعد الانتفاضة

لجأت بريطانيا للضـغط على الحكومات العراقية من أجل إصـلاح الأوضاع المتردية في البلاد بعد أن هدأت حـدة انتفاضة تشـرين الثانى ١٩٥٢م، ليس رغبة في تحسين الأوضاع الداخلية ورفع مـستوى معيـشة الفرد، وإنما تحسـباً من الخطر السوفيـتي القادم، الذى بات يهددها. فـإذا ما تم تحسـين الأوضاع المعاشية للمواطنين فـسوف يبعـدهم ذلك عن التأثر بالدعاية السوفيتية التي يروجهـا مناصروها لذلك، والحال هذه، فقـد رغب البريطانيون إن تكون الحكومة القادمة قوية وتؤيد خطواتهم.

وما أن شكل جـميل المدفـعي حكومته السـادسة في ٢٩ كانـون الثانى ١٩٥٣م، والتي أعقـبت حكومة نور الدين مـحمود، حـتى أوضحت الخـارجية البـريطانية الموقف بشـأنها وراحت تنظر إليهـا كحكومة قوية تؤيد البـريطانيين لأنها ضمت وزراء أقـوياء وأكفاء(☆) واعتقدوا أن الحكومة قـادرة على تغيير المعاهدة البريطانية ـ العـراقية. إن ما دعاهم إلى هذا

(☆) ضمت الوزارة كلا من نورى السعيد لوزارة الدفـاع، وعلى جودت نائباً للرئيس، وتوفيق السويدى للخارجـية، وعلى ممتاز الدفترى للمالية، وأحمـد مختار بابان للعدلية، وضيـاء جعفر للاقتـصاد، وحسـام الدين للداخلية، وخليل كنه للمعارف، وعبـد الوهاب مرجـان للمواصلات. «الحسنى: الوزارات، جـ٩، المصدر السابق، ص٤٦».

الاستنتاج هو أنهم اعتقدوا أن وزارة المدفعي جاءت للسلطة باتفاق الوصي ونوري السعيد من جهة والسفير البريطاني تروتبك من جهة أخرى. فإذا كانت السفارة البريطانية ووزارة الخارجية البريطانية يرون أنه بدون أن تظهر الوزراة الجديدة نشاطاً واندفاعاً نحو الإصلاح ستحصل اضطرابات على شاكلة ما حدث في تشرين الثاني ١٩٥٢م ولكي تتحقق مثل هذه الإصلاحات تم التأكيد على أن تروتبك يجب أن يتجنب أثارة الوصي بخصوص هذه الأفكار[١].

في ذلك الوقت كان اهتمام بريطانيا الرئيسي في العراق ينصب على ما يلي:

أ ـ أن تتأكد من استمرار حصولها وبنسبة عالية من التسهيلات العسكرية التي منحت لها بموجب معاهدة ١٩٣٠م

ب ـ أن تفعل كل ما بإمكانها لتطوير العلاقات بين شركة نفط العراق IPC والحكومة العراقية كي تطمئن بأن خطر التأميم ضعيف جداً. وكان رودس Rodes، وهو احد موظفي وزارة الخارجية البريطانية الكبار، يرى بأنه إذا تحققت هذه الأهداف فإن على بريطانيا أن تحترس من نصيحتها هذه. وحذر من أن بريطانيا ربما تواجه وضعاً خطيراً في العراق، ويعود ذلك إلى اتساع الفارق ما بين الفقير والغني. ولهذا السبب على بريطانيا الإبقاء على اتصالاتها بقادة المعارضة الآخرين، حتى ولو استمروا يعارضون الوجود البريطاني. وخلف هذه النصيحة يعتقد أنه من الخطر على الساسة البريطانيين الإبقاء على علاقة متينة مع نوري السعيد الذي ينظر إليه العراقيون على أنه رجل بريطانيا في العراق، في الوقت الذي بدأ يضعف تاثيرة في الداخل. لسوء الحظ واصل السفير البريطاني تروتبك وموظفو الخارجية البريطانية ضغطهم على الحكومة العراقية من أجل إجراء إصلاحات عامة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي[٢] غير أن المدفعي كان عاجزاً عن الاستجابة، في حين كان نوري السعيد ضد أي إصلاح. فازداد قلق السفير البريطاني حول الوضع الداخلي بعدما عادت بوادر الإضرابات العمالية والطلابية بالظهور من جديد[٣].

(1) Minute by Ross, 4.2.1953, FO 371/104665
(2) Report by Rhodes undar title: Anglo - Iraqi Relations, 10.2.1953, FO 371/16768
(3) Troutbeck to Bowker, 3.4.1953 FO 371/167678

شدد السفير البريطاني من جديد على الوصي بأهمية الإصلاح، وإقامة مشاريع تنموية طويلة أو قصيرة الأمد في البلاد كي يتبين للشعب بأن هناك شيئاً ملموساً قد تم إنجازه. وفي هذه المرة اتفق الوصي مع تروتبك حول المشاريع قصيرة الأمد. لأن خطط التنمية الطويلة كانت هدفاً للانتقاد على أساس أنها موظفة لخدمة المصالح الاقتصادية فقط.

في الاجتماع نفسه الذي عقد في نيسان من ذلك العام أعرب تروتبك عن رغبته باستقالة حكومة المدفعي لانها تضم عدداً كبيراً من كبار السن، ولم يكن الوصي مستعداً لتلبية مطالبه لذلك امتنع عن اجراء أي تغيير جديدة. وضغط تروتبك ثانية على الوصي من أجل الإصلاح. وشدد بقوة على إصلاح الأراضي والضرائب، ورفض الوصي ثانية هذه النصيحة بسبب من أن قضية إصلاح الأراضي ستؤثر في موقف الشيوخ الذين يعتقدهم سندا للنظام. وحينما رأى تروتبك أن الوصي يرفض نصائحه باستمرار، اقترح عليه تشكيل حكومة وطنية بعد اعتلاء الملك فيصل الثاني العرش. لقد تقدم بهذا الاقتراح لأن نوري أخبره بإن هناك حكومة واحد فقط يمكنها إعطاء أكبر التسهيلات العسكرية لبريطانيا وأكثر مما تريده من العراق[1]. ورفض الوصي هذا المقترح مرة أخرى لأنه يعتقد أن حكومة كهذه لا سابقة لها، وسيبدأ اعضاؤها أولاً بالصراع فيما بينهم[2].

ولكي يفهم الوصي حجم الخطر الذي يحدق به، فقد استنتج كل من السفير البريطاني والخارجية البريطانية بأنه من المستحسن أن توضح حكومتها مقدار الدعم التي ستقدمه للإصلاح في العراق. وفي لندن اعتقدوا أنه من المهم إشعار الوصي بخطورة التهديد الداخلي في العراق، وقرروا إخبار الوصي بضرورة اتخاذ خطوات بتشكيل حكومة قوية ذات تمثيل قومي ومذهبي شامل بعد تولي الملك فيصل الثاني عرشه. وأن بريطانيا منصبة جهودها حالياً على إبرام معاهدة دفاع جديدة مع العراق، وهو أمر يفضله الوصي، ذلك لأنها ستساهم باستقرار الوضع الداخلي[3].

في الثاني من مايس تسلم الملك فيصل الثاني عرش العراق، واصبح الوصي عبد الإله

(1) Troutbeck to FO, 25.3.1953, FO 371/104236
(2) Troutbeck to Bowker, 13.4.1953, 371/104665
(3) Minutedy Ross, 14.4.1953, FO 371/167678

وليا للعهد Crown Prince كان الملك الشاب يفتقر إلى الدراية بالحياة السياسية لبلاده، وكان غير قادر على إدارة مملكته، وفي حاجة لمشورة خاله عبد الإله بكل مسألة كانت كبيرة أو صغيرة. في حين كان قادة المعارضة وبعض افراد الجماعة القديمة يأملون بقدومه خيراً وفاتحه عهد جديد في حياة الدولة.

وكذا الحال بالنسبة للسفارة البريطانية، وسرعان ما خاب الأمل لأن الأمير عبد الإله يصر على ممارسة سلطة أكبر مما يسمح به الدستور، وسانده في ذلك البريطانيون لأنهم يعتقدون أنه بإمكانه أن يعطي مشورة للملك أفضل من مستشاري الملك، وهذا يعني أن البلاط لم يشهد سوى تغيير ضئيل[1].

(1) Iraq: Annual Reponrt, FO 1953, FO 371/110986

المبحث الثانى
هزيمة السفارة والبلاط

لقد اظهرت نتائج الأحداث السياسية التى وقعت فى العراق بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. إن كل الإجراءات والسياسات التى اتبعتها السفارة البريطانية فى بغدا ومعها رجال البلاط الملكى والحكومة العراقية، قد فشلت فى احتواء المد الوطنى المتصاعد. وما عادت أساليب القوة والإرهاب والعنف التى استخدمت فى السابق مع الأحزاب المعارضة والقوى الوطنية الأخرى نافعة. لا بل ظهرت النتائج مغايرة لما كان يراه الساسة البريطانيون ومعهم حلفاؤهم رجال البلاط والنخبة الحاكمة فى العراق. ذلك لأن نضال الشعب العراقى شهد تصاعداً بمرور الوقت. كما أن الوضع الدولى ما عاد يقف إلى جانب بريطانيا (العظمى)، وإنما ظهرت قوى عالمية مناصرة للشعوب المضطهدة، وفى مقدمتها، الاتحاد السوفيتى القوة العالمية الجديدة المناهضة للاستعمار. كما أن الحركة الوطنية ظهرت لها أنياب حادة أفصحت عنها فى المواجهات التى تكررت مع السلطات البريطانية ومع البلاط والحكومات العراقية. ولوحظ ذلك فى مناسبات عديدة، فلم تعد سياسات بريطانيا ومعها البلاط ذات جدوى ضد القوى الوطنية كما هو الحال فى الثلاثينيات والأربعينيات، وشهدت هزائم متلاحقة على الساحة العراقية، وسوف نتناولها بشئ من التفصيل. كل واحدة بمعزل عن الأخرى.

أ ـ هزيمة السفارة البريطانية

كان سياسة بريطانية فى العراق قد اعتمدت على مبدأ حماية مصالحها تحت أى ظرف وعلى حساب مصالح الشعب العراقى، وكانت هذه السياسة محكومة بالفشل منذ بدايتها ذلك أنها أجبرت على تغيير سياستها أكثر من مرة بصعوبة السيطرة على المد الوطنى العراقى.

ورغم أن البعض من الساسة البريطانيين أظهروا حكمة فى التعامل مع الواقع العراقى

منذ بداية الانتداب، إلا أن البعض الآخر، وهم اللذين رجحت كفتهم، أخذوا بالحسبان مصالح بريطاني بالدرجة الأساس، فكانوا سبباً فى تعرض بريطانيا لهزائم متتالية فيما بعد. أضف إلى ذلك أن سياستها فى فلسطين ومساهمتها فى خلق ودعم دولة إسرائيل قد أثارت المشاعر العربية والعراقية بالذات ففقدت مصداقيتها وكشفت عن نواياها الحقيقة، فكانت النتيجة إيذاناً بهزيمتها النهائية.

ثم إن قرار الأمم المتحدة الخاص بتقسيم فلسطين ترك جرحاً غائراً فى نفوس الرأى العام العربى والعراقى الذى حمل بريطانيا المسئولية عما جرى فى فلسطين. والدور الكبير الذى قامت به فى إنشاء (وطن قومى لليهود فى فلسطين) لذلك لايبدو أمراً مدهشاً عندما يقول أحد ما: إن القضية الفلسطينية هى العامل الأكبر الذى قاد الوطنين للوقوف بوجه السلطات البريطانية. إضافة إلى انهيار الذكاء البريطانى والعراقى وسوء تقديراتهم للموقف الداخلى فى العراق أدى بهم أيضا إلى هزيمة واضحة لايمكن نكرانها، كما أن قلة العاملين فى السفارة الذين يمتلكون خبرة فى الشئون العراقية قد سبب خللاً كبيراً فى تقديرات الساسة البريطانيين وفوق كل ذلك كان الكره الذى يحمله الجيل القديم ضد الساسة البريطانيين قد حفز الوطنيين على تصعيد روح العداء ضد بريطانيا دون خوف أو وجل، وثمة عامل آخر هو أن الأحزاب السياسية قد أمست ذات فعل مؤثر بسبب ما اكتسبته من خبره فى عملها المناوئ للسلطة، عززه الالتفاف الشعبى حولها، وأظهرت الانتفاضة هزيمة بريطانيا المرة فيها فقد أرادت إن تقتل روح الانتفاضة على اعتبار أن من يحاول التجرؤ على ضرب المصالح البريطانية والتعرض للنظام الذى تحميه بريطانيا سيتعرض كحال سابقيه أقطاب حركة مايس ١٩٤١م، الذين تعرضوا لمصير مؤلم. غير أن الانتفاضة منحت التيار الشعبى الجارف ومن ورائه الأحزاب السياسية خبرة كبيرة فى كيفية التصدى لمصالح بريطانيا، وزادتهم قدرة على مواصلة الكفاح ضدها، ولم تعد تخاف من السفارة أو القوات التى تسندها وراحت تقارع السلطة التى ولدت فى أحضان بريطانيا وتوجه لها ضربات كبيرة، وإن مظاهر العنف الذى بدأته الأحزاب المعارضة ضد المصالح الحكومية ودوائرها الأمنية والمكاتب البريطانية والأسيريكية أذهلتهم، وراحت تبحث عن مخارج تقيها شرور الانتقام

اللاحق. وأصبح السفير البريطاني يواجه صعوبة كبيرة فى تنفيذ تعليمات لندن لدرجة أنه فكر أخيراً فى استخدام العنف ضدها وعبر النخبة الحاكمة التي كان يوجهها. كما أنه لم يجرؤ على مقابلة الوصي حتى انتهاء الانتفاضة.

لقد بلورت الانتفاضة وضعاً سياسياً جديداً تمثل فى قيام المتظاهرين بمواجهة الحكومة بنفس أسلوبها دون أن تخشى عاقبة رد الفعل البريطاني الذى كان يدعم البلاط والنخبة الحاكمة. وظلت بريطانيا تحت نار الوطنيين الذين نظروا إليها كقوة احتلال أجنبية تدعم الفساد والتخلف في البلاد. وبالمقابل فقد نظرت السفارة للاحزاب السياسية على أنها واجهات تغذيها قوى وطنية ذات علاقة بالتيار الذي يقوده الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي. ذلك لأن مبدأ طرد البريطانيين من البلاد يتفق مع منهج الاتحاد السوفيتي الداعي لطرد المستعمرين وإجلائهم عن الدول المستعمرة. ودعمهم للشعوب المضطهدة، وهو الشعار الذى رفعه الاتحاد السوفيتي لقى صدى طيباً لدى الشعوب المضطهدة الواقعة تحت الاستعمار الأجنبي. فتشجعت تلك الشعوب على التصدى ومقاومة المحتلين. ومن يتابع الأحداث فيما بعد يجد أن السفارة البريطانية تلقت هزيمة جديدة بسبب الخطأ الذى وقعت به عند حكمها على قوة الأحزاب السياسية، كما أن الساسة البريطانيين الغارقين بأحلامهم، والذين أصابهم الغرور لدرجة أنهم قالوا: إن بريطانيا قادرة على إسقاط الحكومة العراقية فى أية لحظة تقريباً، وإن التأثير البريطانى عليها هائلاً وكانت هذه المقولة فيها شئ من الصحة، لكنها لا تستطيع أن تغير شيئا فى الواقع العراقى الرافض للوجود البريطاني. وإن تأثيرها فى هذا الواقع يكاد يكون ضعيفا جدا، لذلك عاد الساسة البريطانيون، وبعد فشلهم مرة أخرى فقالوا: إن بريطانيا ملامة على كل تأخير حصل فى العراق[1] وعليه فقد حققت المعارضة انتصاراً كبيراً، أما السفارة فقد منيت مرة أخرى بهزيمة كبيرة.

إن شعب العراق الذي وضع آمالاً كبيرة على المستقبل المزدهر الذى ينتظرونه فى النصف الأول من عام ١٩٥٣م الذى تسلم فيه الملك فيصل الثانى مسئولياته الدستورية. فقد بنيت الآمال على العهد الجديد أن ينظر بشكل جدي وعميق لمشاكلهم السياسية

(1) Conference OF His Majesty, s Representatives in The Middle Eirst Meeting, 21.6.1949 FO 371/75072

والاجتماعية والاقتصادية التي بقيت معضلة دائمة، لم تنفع معها كل محاولات الحكومات السابقة لمعالجتها منذ أن أصبح العراق بلداً مستقلاً[1]. أما السفير البريطاني فقد تلقى هزيمة أخرى من الملك وولي عهده ونوري السعيد ذلك، لأنه بقي مصراً على اعتقاده بأن مستقبل المصالح البريطانية في العراق يعتمد على إصلاح البلاد. ومارس ضغطاً على الملك وولي العهد ونوري السعيد، لإقناعهم بتبني الفكرة لأن الشعب يتحدث باستمرار عن رغبته بالإصلاح، وفي الحقيقة إن بريطانيا كانت مهتمة بعوائد الأرض. لأنها تحقق عوائد للحكومة وبواسطتها تستطيع الحكومة تمويل برنامج التوسع في الجيش العراقي الذي تؤمنه بريطانيا فقط، حسب ما أملته الاتفاقية المعقودة بين العراق وبريطانيا. ذلك لأن بريطانيا تحتاج لأي مبلغ من المال. كما قام السفير تروتبك مرة أخرى بالتأكيد على الملك مراراً بأن النسبة الأكبر من الضرائب يجب أن يتحملها الأغنياء. وأن تكون الأرض متاحة للجميع لكي يتم استغلالها من قبل أكبر نسبة من قطاعات الشعب. ولكن تلك الآراء لم تعجب الملك فنقلها إلى ولي العهد عبد الإله ونوري السعيد، كما إن الملك عارض تروتبك بشأن الإصلاحات.

على أية حال يبدو أن تروتبك قد حكم على الوضع بشكل سيئ، فقد كان يعتقد أن الإصلاحات العامة في هذه الميادين التي اقترحها على الملك وولي العهد ونوري السعيد ستكون كافية لمنح الاستقرار للبلاد، ونسي تروتبك أن أحزاب المعارضة قد ربحت ـ ليس الطلبة فقط حتى البسطاء والمعدومين في العاصمة والمدن الكبرى، وكانت قادرة على تحريكهم في أي وقت تشاء، وهذا كافياً لكي نقول إن الأحزاب المعارضة كسبت إلى جانبهم قوة مضافة جديدة. ونسي تروتبك أن هنالك قضايا خارجية وداخلية يحتاج الإجابة عليها. مثلاً قضية فلسطين والوحدة العربية وتحرير غرب شمال أفريقيا، وحتى الشعب العراقي في ممارسة العمل السياسي العلني، وهذا ما لم يشير إليه تروتبك في محادثاته الكثيرة مع الملك وولي العهد ونوري السعيد، أو مع النخبة الحاكمة الأخرى[2].

عموماً فإن السفير كان يعتقد أن الجيل الجديد من الشباب المتعلم بإمكانه إدخال إصلاح عام في البلاد. وكان يؤمن أن الجيل القديم يجب أن ينسحب لأن ذلك في مصلحة

(1) Troutbeck to Winston Churchill, 23.5.1953 FO 371/104665
(2) Troutbeck to Bowker, 29.5.1953, FO 371/167678

بريطانيا والعراق. كـان نورى وولى العهد ضد أفكار تروتبك. فهـم غير مستعـدين لفقدان مناصريهم فى العراق من الشيوخ والحرس القديم.

إن معارضة الملك وولى العهد ونورى السعيد لأفكار السفير البريطانى وعدم الأخذ بها أو الاهتمـام بها هى بعين الوقت تشكل هزيمـة للسفير البـريطانى الذى كانت فيما مضى توجـهاته لـلحكومة بمثـابة أوامـر تنفـذ بمجرد الإيحـاء بهـا. ولابد من القـول إن السفـارة البريطانية عندما طرحت الإصلاح كانت تسعى لأحتواء المعارضة وتهدئتها وتخفيف حدة اندفاعها وتأثيرها فى الأوساط الشعبية. وإذا كان من الممكن التـعبير عنها فإنها تعتبر إشارة إلى ضعف السفـارة وتراجعها عن أسلوبها القديم التى كـانت تمارسه. لذا يمكن القول إن المعارضـة فرضت واقـعاً جديداً علـى السفارة البـريطانية أجـبرها على الأذعـان لها، وهو الاعتراف بقـوة المعارضة الوطنية واتساع تأثيرهـا على الأوساط الشعبية، وهذا مـا يشجعنا على القول إن السفارة تلقت هزيمة أخرى.

لكن الهزيمة الأكبر التى تعرضت لها السفارة البريطانية والأجهزة المرتبطة بها، وخاصة الاستخبارية منها هو ظهور حركة الضباط الاحرار فى صفوف الجيش العراقى، وهى حركة هدفهـا إسقاط النظام وتحرير العـراق من الوجود البريطانى. إن ظهـور الحكومة على شكل مفـاجئ أذهل البريطانيين أنـفسهم. فـقد بذلواً جـهوداً كبـيرة فى سـبيل إبعـاد الجيش عن السياسة على مدى الفترة الماضـية، وسوف نلقى الضوء على هذا التنظيم وبداية نشوء ذلك التنظيم الذى وجه أكبر هزيمة للمصالح البريطانية فى المنطقة.

١ ـ ظهور حركة الضباط الأحرار

إن فشل الحكومـات العربية التى أرسلت جـيوشها للقـتال فى فلسطين ضد الصـهاينة، وما رافقـها من مهازل واستـخفاف وتواطؤ بحقوق الشـعب الفلسطينى اقترفهـا الملك عبد الله واللواء كلوب باشا وبعض الحكام العرب فى المعارك التى خـاضها، إذ إنه لم يحقق ما كان يصبـوا إليه[١] وكان قرار انسحابة من فلسطين دون أن يقـوم بعمل ما ينقذ به فلسطين

(١) حسين، العميد المتقاعد خليل إبراهيم: اللغز المحير، جـ٦، المصدر السابق، ص٦٠

شيئا مؤلما على ضباط الجيش بسبب من إن الحكام لم يتيحوا له فرصة لمقاتلة الصهاينة بشكل متكافئ لضعف التسليح وقلته، إضافة لعدم صدق نوايا الحكام، فاشتد غليانه ضد النظام وحكامه[1] فظهرت مجاميع من الضباط الشباب في صفوف الجيش العراقي ساخطة جداً ضد الحكومة نتيجة لما حصل في فلسطين[2] إضافة للدور المخزي الذي قامت به بريطانيا تجاه قضية فلسطين ودعمها للصهاينة، وتأمين الغطاء الشرعي لها في المحافل الدولية. بينما لم تقدم شيئا لحلفائها العرب في الأمم المتحدة[3] لقد أثارت نتائج الحرب غالبية ضباط الجيش وقادته، وكان من رأي العقيد الركن نجيب الربيعي، أحد القادة المشاركين في تلك الحرب، أن ما جرى على الساحة الفلسطينية لم تكن حرباً بالمفهوم الصحيح، وإنما هي لعبة، وإن دخول الجيش العراقي كان مسرحية أخرجها الضابط الانكليزي كلوب باشا، فهي لا تمت بصلة إلى الشرف والوطنية والمثل العليا، وإنه لابد من توحيد جهود الضباط الوطنيين للقيام بعمل ضد الحكومة القائمة في بغداد والانتقام منها عند عودة الجيش العراقي إلى بلاده. فقد كان يرى أن سفك دماء الضباط والجنود في هذه الحرب تحت غطاء هذه اللعبة أمراً يعد جريمة بحق الإنسانية، ذلك أن الواجب يدعو للحفاظ على كرامة الجيش التي أهدرت في هذه الحرب[4].

لقد أدرك ضباط الجيش خطورة العمل الذي قام به الملك عبد الله وكلوب باشا المنسجم مع السياسة البريطانية منذ وقت مبكر من وصول الجيش إلى فلسطين ولمسوا، وبشكل مباشر فعلهما الذي لم يخدم القضية الفلسطينية، فتزايد الشعور المعادي للوصي بالذات بشكل خلايا سرية، وكان النقيب رفعت الحاج سري قد ساهم بشكل كبير في زرع الخلايا الأولى للتنظيمات السرية في صفوف الجيش عام ١٩٤٨م، فاستطاع كسب بعض الضباط الذين عايشوا الحرب، واطلعوا على ما كان يجري فيها من تخاذل وخيانة بحق

---

(١) الذاكرة التاريخية لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م، المصدر السابق، ص١٥

(2) G. C. Littler to Charge d, Affairs in British Embassyin Baghdad, 26.8.1948, FO 371/75127

(٤) حسين، العميد المتقاعد خليل إبراهيم: اللغز المحير، جـ٦، المصدر السابق، ص٥٥

العرب الفلسطينيين[١] وحاول النقيب رفعت الحاج سرى بتأييد من العقيد الركن نجيب الربيعى الذى كان بمثابة الأب الروحى لهؤلاء الضباط اغتيال كلوب باشا بتفجير سيارته التى كان يتنقل بها بين المواضع العسكرية، وفعلاً قام الشيخ رفعت وهو اللقب الذى يطلقه عليه أقرانه الضباط لتقواه وورعه المعروف بهما بتهيئة مجموعة من ضباط سرية الهندسة التى كانت بإمرته فوضعت لغماً فى طريق مرور سيارته، إلا أن اللغم اكتشف من قبل أحد الضباط المارين بالطريق فأخبر السلطات. ولم تنجح المحاولة[٢] ثم نشطت الخلايا السرية للضباط الوطنيين وتوسعت، وانضم إليها اعداد من الضباط البارزين أمثال العقيد الركن نجيب الربيعى والمقدم الركن عبد الكريم قاسم والمقدم طارق سعيد فهمى والرائد الركن عبد الوهاب الأمين والرائد الركن داود الجنابى والرائد طاهر يحيى والنقيب محسن الرفيعى والملازم خليل إبراهيم[☆] وأصدروا أول منشور يهاجم فيه الحكام العرب الذى وصفهم بالخيانة وتوعدهم بالمصير المؤلم. وكانت السلطات البريطانية قد اتهمت الفريق صالح صائب الجبورى بانه سيقود الجيش للاستيلاء على السلطة لمجرد عودته إلى بلاده[٣].

ثم وجد هؤلاء الضباط أن ما كان يخططون له أصبح ممكناً خاصة بعد نجاح الثورة المصرية التى قادها الضباط الأحرار عام ١٩٥٢م وانتهت بخلع الملك فاروق عن العرش وإعلان الجمهورية فى مصر، فازداد عدد الضباط المنتمين لتلك الخلايا وأصبحت تعرف بحركة الضباط الأحرار تيمناً بأقرانهم المصريين ثم قطت شوطاً بعيداً فى مجال التنظيم والإعداد لوضع خطة الثورة موضع التنفيذ[٤].

إن نشوء حركة الضباط الأحرار بشكل منظم وسرى منذ عام ١٩٤٨م تعد خطوة مهمة على صعيد العمل السياسى السرى فى صفوف الجيش. كما أنها تعتبر أكبر نكبة للأجهزة الاستخبارية البريطانية العاملة فى العراق. لأنها كانت تعتقد بأنها على اطلاع تام عما

---

(١) الذاكرة التاريخية، المصدر السابق، ص١٥

(٢) حسين، العميد المتقاعد خليل: اللغز المحير، جـ٦ المصدر السابق، ص٦١

(☆) للمزيد من التفاصيل عن أسماء الضباط الاحرار انظر، الزبيدى، ليث: ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م فى العراق، المصدر السابق ص١١٢ ـ ١١٧

(٣) حسين، العميد المتقاعد خليل، المصدر السابق أعلاه، جـ٦ ص٦٦ ـ ٦٧

(٤) الذاكرة التاريخية، المصدر السابق ص١٥

يجرى في صفوف الجيش. وفي وقت شددت فيه السفارة على مدى عقد كامل، ومنذ فشل حركة مايس عام ١٩٤١م على منع قيام أى نشاط معاد فى صفوف الجيش ضد النظام. لأن هذا النشاط سوف يستهدف بريطانيا ومصالحها، وكرست كل جهودها بهذا الاتجاه، ذلك لأن الجيش يشكل الخطر الأكبر الذى تخشاه بريطانيا، فإذا ما سمحت للجيش بالتدخل فى شئون السياسة. فهذا يعنى إن قوة معادية مضافة إلى جانب القوى الوطنية سوف تجابهها. وقد شخصت السلطات البريطانية تلك المؤشرات منذ وقت مبكر يرجع لفترة الثلاثيينات. حتى أنها أوضحت بأن قيام تحركات سياسية يقوم بها ضباط الجيش ضد المصالح البريطانية فى العراق هو أمر يمكن أن يحصل فى أى وقت من الأوقات[1]. لذلك فإن وجود البعثة الاستشارية البريطانية فى وزارة الدفاع العراقية الغرض منها منع توسع الجيش العراقى وتحديد حجمه وتسليحه. وعدم تجهيزه بحلقات عسكرية متطورة. إضافة لمراقبة نشاطاته السرية ولعب القائد البريطانى الجنرال رنتن دوراً كبيراً فى تجسيد تلك السياسة باعتباره رئيساً لتلك البعثة، وهى واحدة من الوسائل التى اعتمدتها بريطانيا خلال العقد الرابع ثم الخامس من هذا القرن، حتى لاتجد بريطانيا نفسها فى وقت من الأوقات بأنها أصبحت ضعيفة أمام حالة جديدة تفرض عليها واقعاً مراً فتنهار مصالحها من دون أن تستطيع فعل شئ. غير أن حسابات الحقل لا تنطبق على حسابات البيدر فقد ساهمت بريطانيا من دون إن تعلم بتنامى الشعور المعادى لها فى أوساط الجيش منذ احداث مايس ١٩٤١ وما تلاه من إجراءات استهدفت قادة الحركة[2] ومن ثم إبعاد رئيس أركان الجيش العراقى السابق الفريق صالح صائب الجبورى الذى وصف فى الكثير من الوثائق البريطانية بأنه واحد من أشد أعداء البريطانيين فى العراق[3]. فإذا كانت قد حققت بعض النجاحات فى بعض الميادين ولفترة محدودة، فإنها بالتالى تعرضت لخسارة كبيرة جداً. فالجيش لم تستطع أن تكسبه إلى جانبها. رغم أنها حاولت احتوائه وتحجيمه وإضعافه. فكان السكين التى ذبحت مصالحها فى العراق عام ١٩٥٨م، وكانت حركة الضباط الأحرار هى رأس تلك السكين، وفى ضوء ذلك يصح القول إن بريطانيا تعرضت إلى أكبر هزائمها عندما لم تستطع كشف الحركة ونواياها.

---

(1) Tarbuch M. OP. Cti. P. 33

(٢) الذاكرة التاريخية، المصدر السابق، ص١٤

(3) Minute by D. J. Busk, 28.5.1948, FO 371/68386

ب ـ هزيمة البلاط

بالرغم من أن وثبة عام ١٩٤٨م قد أخفقت فى تحقيق أهدافها بإسقاط النظام، وأوضحت عمق وسعة الشعور المناوىء للبلاط، واعتبرت أهم حدث سياسى فى البلاد منذ قيام حركة مايس عام ١٩٤١م، إلا أنها استطاعت أن تحقق نجاحاً ملحوظاً وتجهض المعاهدة التى كان الجانبان العراقى والبريطانى قد عقداها فى (بورتسموث)، ثم تكلل نجاحها بإسقاط حكومة صالح جبر التى أبرمت المعاهدة.

لقد تعرض البلاط إلى هزة عنيفة تمثلت أولاً بتراجعه عن الالتزام بمضمون المعاهدة وثانياً بسقطوط الحكومة. وأظهر الوصى تخاذلاً وضعفاً شديدين بمواجهة الاندفاع الشعبى الساخط على البلاط، ثم إنه وجد نفسه منفرداً أمام الحشود الشعبية المعارضة له ولنظامه، بعد أن ملأت شوارع بغداد وطال بعض المؤسسات والدوائر الحكومية، وتعدى ذلك إلى المكاتب والمصالح البريطانية والأمريكية، وهو ما لم تفعله فى السابق، وهنا تكمن خطورة المجابهة.

كان الوصى فى أسوأ حالاته النفسية، وتدنت معنوياته ـ على عكس ما هو معروف عنه بشدته وجلده، ذلك لأن نورى وصالح، أبرز مناصريه، كانا لايزالان فى لندن فى حين لم يكن إلى جانبه إلا بعض الساسة والوزراء، وهم فى كل الأحوال فى حال ليس أفضل من حاله، لذلك أعلن فى ٢١ كانون الثانى أنه لن يتم التوقيع على المعاهدة مادام الشعب غير موافق عليها. وهذا يجسد أدنى حالات التراجع والانهزام أمام خصومه. على نقيض الصلابة والشدة التى واجه بها خصومه عند وقوع أحداث ١٩٤١م.

أما صالح ونورى، فعند عودتهما إلى بغداد، أبديا تماسكاً أمام الأزمة وأظهرا موقفاً صلباً لمعالجة الوضع الذى أمسى خطراً على النظام والعائلة الهاشمية. فصالح توعد الشعب الغاضب بالقصاص، وهو لم يزل فى لندن. الأمر الذى أثار الجماهير الغاضبة فباتت تحمله كل المسئولية، وراحت تتحداه فى شوارع بغداد بانتظار قدومه.

إن الدوافع الرئيسية وراء تفجر المشاعر الشعبية ضد البلاط ترجع لأهتزاز الثقة بينه وبين الشعب، وهو إرث تركته الإدارة العثمانية منذ أمد بعيد، رغم التطور المادى والمعنوى

الذى يحـقق فى البـلاد. إذ إن البلاط ومنذ قيـام الحكم الوطنى عـام ١٩٢١م لم يفلح فى كسب ود الشعب، عـدا استثناءات قليلة فى عهدى الملك فـيصل الأول وولده غازى. وإن الوصى بتقربـه من بريطانيا وعدائه الواضح للشعب جـعل من نفسه عدواً للشـعب، فبات الأخير يبـادله العداء. ثم إن إهمالة الواضح لمشـاكل الشعب عموماً الـتى ازدادت تراكماً، خـاصة الأزمـة الاقتـصادية التى تفـاقـمت بضخـامة فى الأعـوام القليلة التى سـبقت عـام ١٩٤٨م وعجز الحكومات السابقة عن إيجاد حلول ناجحة لها وتهربها من المسئولية، جعل الجماهيـر العاملة التى تقطن المدن الكبيـرة تواجه مصاعب جـمة فى تأمين الخبر لـعوائلها. لذلك، وعند قيام وثبة ١٩٤٨م، اتخـذت المعارضة موقفاً متـشدداً وواجهت البلاط بعنف، مما قللت من فرص نجاح المعاهدة واسقطتها.

كمـا يجب أن تتذكر إن صـالح جبر لم يحظ بدعم قـوى داخل الدوائر السياسـية لولا تأثيـر الوصى ونورى مع الدعم البـريطانى الذى مكنـه من تشكيل الحكومـة، رغم أنه بذل جهـوداً لأباس بها لإرضـاء معـارضيه. لكـنه لم يستطع دعم وزرائه. وكـذلك ضعـفه فى تقديره قـوة المعارضة القـوية. وأنه عندما غادر إلـى لندنن عام ١٩٤٨م، ترك خلفه وضـعاً متردياً ووزراء غير ذى فاعلية فى بغداد، ولم يكن يثق بهم كامل الثقة ورفض إعطاءهم أى تفاصيل عن بنـود المعاهدة، فوضع يده فى يد نورى السعيـد، وشاركهم السفـير البريطانى دون إن يقـدروا خطورة الظروف وقـوة المعـارضة. وبينمـا غـادر نورى وصـالح إلى لندن كانت المعارضة تتحين الفرص لتضرب ضـربتها. فى الوقت الذى كانت فيه حكومة صالح تفـتقـر إلى قـوة سيـاسيـة فـاعلة فى العراق تسند الوصى بغيـابه. وتركـوه لوحده يواجـه الأحداث بمجرد هبـوب العاصفة فى ٢٠ كانون الـثانى، وأصبح فى حالة ذعر من احـتمال وقوع مذبحـة تطال العائلة الملكية. وليس بمقدور الحكومة الـضعيفة أن تعمل شـيئاً. لذلك راح يتوسل صـالح جبر بـاكياً ليـقدم استـقالة حكومتـه. إن انهيار الوصـى هذا يؤكد بكل وضوح هزيمته المطلقة التى ابتدأت مع انطلاقه الاحداث، أضف إلى ذلك فقد كان الوصى عبـد الإله موغلاً فى التـعاون مع بريطانيا لدرجـة أنه يعرض أسمـاء الوزراة المقترحـة قبل استيـزارها كما حدث فى عام ١٩٤٨م مع السـفير البريطانى هنرى مـاك الذى عرض عليه

أسماء الوزراة التى أعقبت حكومة السيد محمد الصدر[1] لكى يطمئن السفير للوزراء الذين سيدخلون الحكومة، ويضمن تمرير سياسته التى تمليها عليه لندن. وهكذا رمى الوصى بنفسه وبمستقبل عرشه فى أحضان البريطانيين. فوضعه فى الخندق المعادى لخندق الشعب.

على أية حال يجب أن لا ننسى التأثير الذى أحدثته حرب فلسطين عام ١٩٤٨م فى نفوس المواطنين والجيش بشكل خاص، فعندما أصدرت القوى الوطنية وضباط الجيش الوطنيون حكماً على العائلة الهاشمية فى الأردن والعراق، وحملتها مسئولية فشل الجيوش العربية فى حربها مع الصهاينة، كان ذلك إيذاناً ببداية السقوط التدريجى للبلاط، فكما أوضحت لنا الوثائق البريطانية الدور الذى قام به الملك عبد الله وعبد الإله فى خدمة المصالح البريطانية، ورجحان كفة الجيش الإسرائيلى فى الحرب، على الجيوش العربية، ومنذ ذلك الوقت لم يعد هناك مبرر لإقناع الشعب بأن العائلة الهاشمية حريصة على إظهار نفسها بمظهر المحافظ على المصالح العربية بعدما فرطوا بحقوق العرب فى فلسطين وبات شعبها مشرداً، وقامت على أنقاضها دولة إسرائيل المدعومة من أمريكا وبريطانيا. لذلك والحال هكذا كان على البلاط أن يتوقع مواجهات عديدة مع المعارضة أو مع الجيش الذى بات يظهر عداءه بشكل علنى ضد النظام، بعدما لاقى الأمرين فى حرب فلسطين.

أما حوادث تشرين الثانى ١٩٥٢م التى سماها الوطنيون بانتفاضة تشرين الثانى، فقد كانت امتداداً لوثبة كانون الثانى عام ١٩٤٨م إذ إن لكلا الانتفاضتين الدوافع والأسباب نفسها؛ سوى أن الاستياء الشعبى أمسى أكثر عمقاً بسبب تجاهل الحكومة للمطاليب الشعبية، وكذلك بسبب ضياع فلسطين، وأن الساسة العراقيين فى السلطة حكموا بأسلوب قديم، حيث كان يتراءى لهم بأنه أسلوب مناسب. ففى الوقت الذى منحت السلطة للأحزاب السياسية حريات محدودة عام ١٩٤٦م، إلا أنها سرعان ما سلبت منهم على نحو سريع، أو أنها أعطيت شكلياً. ففى هذه الخطوة خسر البلاط شريحة واعية ومؤثرة ما كان ليخسرها لو لم يقدم على هذه الخطوة. أما الغالبية الكبرى من السكان، وهم الطبقة الواطئة التى أهملت من قبل الحكومات فقد ظلت تناضل بشدة من أجل

(1) Mack to Bevin, 22.6.1948, FO 371/68470

تحسين أوضاعها الاجتماعية، إلا أن الأقلية المتنفذة التى تتمتع بامتيازات السلطة وتحظى بدعم البلاط والسفارة البريطانية، كانت تشعر بالمخاطر إذا ما منحت تنازلات جوهرية للطبقة الفقيرة. خاصة بعد وقوع الأحداث فى إيران وسقوط الملك فاروق فى مصر. فعملت جاهدة للحيلولة دون منح هذه الطبقة شئ مما يعينها على النهوض والوقوف إلى جانب الطبقة المتنفذة[1].

على أية حال لم يقدم البلاط على أى خطوة من شأنها التخفيف عن هذه الطبقة أو تحقيق تفاهم سياسى مع الأحزاب التى سلبت منها الحريات السياسية، على الرغم من سيطرته التامة على البلاد قبل الانتفاضة التى كانت فى سكون تام، إلا أنها سرعان ما تأزمت بمجرد قيام الأحزاب بتقديم مذكراتها الإصلاحية، فأظهر الوصى انفعالاً غير مبرر وتملكه الغرور والعنجهية فى تعامله مع قادة الأحزاب، خاصة عندما عرضت أمامه المشاكل الأساسية التى تعانى منها البلاد وبقيت دون حل، منشغلا عنها بأمور أخرى ظلت تؤرقه، لقد انصرف للتفكير فى موضوع الخطر الشيوعى الذى يهدد مملكته، فقد أقنعه البريطانيون بخطورته، ولوحوا له بأن عرشه بات مهددا، وإذا ماأراد المحافظة عليه يجب أن يتعاون معهم، فوضع جل اهتمامه فى كيفية التصدى لهذا الخطر القادم، وحاول إقناع العرب بحقيقته. إضافة إلى ابتعاده عن سياسة الحياد التى طالبته بها الأحزاب السياسية.. فانصرف كليا لإقامة اتفاقيات الدفاع المشترك مع بريطانيا، وفى الوقت نفسه لم يأخذ بعين الاعتبار أهمية فلسطين فى نظر العرب التى لم تحظ باهتمام كاف منه ومن حكومته، كما أنه لم يحاول التقرب من الشعب وحل مشاكله لكى يمكنه من النهوض بنفسه كقائد وطنى يتبنى الخط الوطنى، ففى ذلك خطوة إيجابية تعيد له شعبيته فى البلاد.. إلا أنه فضل الارتماء فى أحضان السفير البريطانى ومن ورائه المجموعة الحاكمة التى ارتبطت معه ومع منهجه السياسى. فأصبحوا مكروهين من الشعب. وظل الوصى يدق على وتر الخطر الروسى وإمكانية وقوع عدوان روسى مسلح ضد بلاده [2]، وهى الفكرة التى كان يرددها حلفاؤه البريطانيون لكى يقنعوا الساسة العراقيين بعقد اتفاقيات ثنائية تكرس نفوذهم وتضمن

---

(1) Batatu, H. OP. Cit. P. 667

(2) Monorandum on the Future OF The Iraqi treaty and Arab Nationalist Movement, 7.4.1948, FO 371/68585

استمرار مصالحهم.

ففى الوقت الذى تعامل البلاط مع القوى السياسية الوطنية باللامبالاة وعدم الاكتراث تجاه المطاليب التى كانت تهدف إلى إصلاح الوضع السياسى وحل المشاكل التى تعانى منها البلاد، وتخفيف الضائقة المعاشية عن المواطنين، راح بكل صلف يتحداها وتجاوز على بعض قادتها، وأصر على عدم التجاوب مع المطالب الوطنية، ومارس سياسة التمييع والتسويف مع تلك المطاليب، ويبدو أنه لم يتعظ من أخطر تجربتين واجهته طيلة وجوده فى السلطة.. الأولى أحداث مايس عام ١٩٤١م والثانية وثبة كانون الثانى عام ١٩٤٨م ففى مثل تلك الظروف كان عليه أن يُبدى نوعا من المرونة والمهارة السياسية فى إدارة الأزمة، لكنه توهم أن الدعم البريطانى كان كافيا لتثبيت مركزه. مما يعكس صورة واضحة عن قصور فى ذهنيته وحذقه السياسى.

لذلك، ومع وقوع الأحداث، حاول أن يبدو حازما. لكنه مع تصاعدها روعته مشاهد الاشتباك مع الشرطة وتدمير الدوائر والمؤسسات الحكومية والأجنبية وهتافات المتظاهرين بسقوط الملكية والحياة للجمهورية، ومما زاد الأمر سوءا أن غالبية أعضاء النخبة الحاكمة تراجعوا وأصاب الفزع بعض الوزراء وانهار البعض الآخر، الذين تنصلوا عن المسئولية وسيطرت الانهزامية على سلوكهم، وصعق أفراد الجماعة القديمة ولاذوا فى بيوتهم تاركين الأمر للوصى. غير قادرين على مواجهة الأحداث والتصرف تجاهها، لذلك نجده بعد وقوع الانتفاضة يطلب من حكومته الإقرار بكل مطاليب المعارضة. فوافق على إجراء الانتخابات وفق المبدأ المباشر، الذى رفضته كل الحكومات السابقة.. وأصدر قانون الانتخاب، وأصدر القوانين التى من شأنها تخفيف الضائقة المعيشية عن المواطنين، وبالوقت نفسه ولغرض إرضاء الجيش الذى استخدمه لمواجهة الانتفاضة وإخمادها قام باصدار مراسيم لغرض منح الجيش مكافآت لقاء دورهم الذى قاموا به تجاه الانتفاضة، ولكنه لم يكن يقدر خطورة تصرفه هذا، فقد كان الجيش يتحين الفرصة للانقضاض عليه.

فقد أعد بعض ضباط الجيش عدتهم لاستغلال وجود الجيش فى العاصمة فلاحت لهم فرصة الانقضاض على النظام وإسقاطه وغالبيتهم من الضباط الأحرار، فلم يعد هناك شىء يثير مخاوفهم. ذلك لأن الجيش المصرى كان قد أطاح قبل ذلك الموعد بثلاثة أشهر

بالملك فاروق وسيطر على السلطة فى مصر، أما الضباط العراقيون فلم يتمكنوا من تنفيذ خطة الثورة لوجود ضباط بين صفوفهم كانوا موالين للبلاط، فتعذر عليهم تنفيذها، لكن قادة الجيش ومن بينهم اللواء الركن نجيب الربيعي والعقيد محيى عبد المحميد قد أوصوا ضباط الجيش أن لايضربوا المتظاهرين بالنار، وأن يوجهوا أسلحتهم نحو الفضاء لكى لايصاب أحد منهم بسوء [1].

أما القوانين التى أصدرتها حكومة نور الدين محمود فإنها تعنى فيما تعنيه إقرارها بالهزيمة المرة التى تعرض لها البلاط والحكومة وتراجعها أمام المطالب الشعبية، وهى المرة الأولى التى تستجيب فيها الحكومة لمطاليب الشعب، مما يؤكد أن الانتفاضة حققت جانبا كبيرا من مطاليبها، وحققت مكاسب للشعب ـ وإن كانت محدودة.. لكنها فى الوقت نفسه خطت خطوة كبيرة ورسخت أقدامها فى ميدان العمل السياسى المعارض. رغم كل الإجراءات القسرية التى لجأت إليها أجهزة السلطة.

وبالمقابل فإن المعارضة قد كسبت إلى جانبها عناصر وطنية جديدة، وسعت لتحصين صفوفها وتشكيل الجبهة الوطنية ، كما أنها اغتنمت الفرصة ومدت جسور التعاون مع الضباط الوطنيين فى الجيش.. ومنذ ذلك الحين تطورت العلاقة بين الطرفين، فقد شعرت المعارضة أن الجيش هو القوة التى تستند إليها عند الحاجة.

وثمة عامل آخر هو أن الأحزاب السياسية قد أمست ذات فعل مؤثر بسبب ماكتسبته من خبرة فى عملها المناوىء للسلطة، والتفاف المواطنين حولها، وهذا يعكس فقدان الثقة مابين الحكومة والشعب، الناتج عن إهمال الحكومات المتعاقبة لمشاكل الشعب، وخاصة الاقتصادية منها.. فلم يظهر قائد سياسى يتبنى مشاكل البلاد الرئيسية أو أن يسعى لمحاولة جادة لرفع الظلم عن المواطنين، وظلت الوسائل القسرية هى العلاج الدائم الذى يمارسه الساسة العراقيون تجاه مشاكل المواطنين، وكل ذلك يجرى تحت أنظار السفارة البريطانية الذى ربط غالبية الساسة العراقيين مصيرهم بها، مفضلين النصح والإرشاد منها دون أن يحرك أى قائد منهم نفسه لمعالجة تلك المشاكل خوفا من تعارض أى إجراء

(١) حسين، العميد المتقاعد خليل: اللغز المحير، جـ٦، المصدر السابق، ص٨٦

مـع المصالح البريطانية.

وأثبتت الانتفاضة أن المعـارضة تمتلك رصيدا شعبيا واسعا يمكن أن يرجح كفتها ضد البلاط والحكومـة إذا ماحـدثت أية مواجهـة، كمـا أن اسم الوصى لم يعد يثير الرعب فى نفوص العناصـر الوطنية، كـما كان الحـال سابقا، عندمـا كان يصـعب على أى مواطن أن يجهر بانتقاده للبلاط، أو أن يعبر عـن عدم رضاه عنه أمام الرأى العام.. لا بل أن الانتفاضة أكسبت المعارضة خبرة واسعة وزادتها قوة وبأسا فى التصدى للنظام، وأصبح الوصى أكثر اندفاعا لاستـخدام الجيش ضد المعارضة، وهذا تغيير كبير فى نظرته للـجيش، خاصة وأنه استطاع استقطاب أعداد كبيرة من الضباط، وغالبيتهم من أبناء العشائر إلى صفه وأصبحوا من مناصرى البلاط ومؤيديه، لكنها فى الوقت نفسه تعكس تزايد مخاوفه من المعارضة.

فى كل الأحوال. إن لجـوء الوصى إلى السفارة البـريطانية والسـاسة البريطانيـين طالبا منهم العون والمشورة تجاه كل أزمة تواجهـه إنما تعنى إقرارا منه بالضعف والهزيمة والخوف الذى بدا يتملـكه عند وقوع كل مواجـهة مع المعارضـة، كما أنهـا تعكس حقـيقة الفـجوة الكبيرة التى تبـعده عن أبناء الشعب التى خلقها بنفـسه، وحاول أن يبعد ابن شقيـقته الملك فيـصل الثانى أيـضا ـ فيـما بعـد ـ عندما تولى سـلطاته الدستـورية بعد شـهور من شـهور الانتفاضة مما ولّد كرها شديدا له عند المواطنين.

إن غيـاب الوصى المستمـر خارج البلاد أضـعف كثيـرا من تأثيره فى الوسط الشـعبى. حيث كانت تترك البـلاد بيد الساسة الذين ينقصهم الدهاء السـياسى والكفاءة القادرة على إدارة دفة البلاد عندما تشتد الأزمات، كمـا أن صراعه المستمر مع نورى وتنافسه على إدارة البلاد قد أضعف شيئا فشيئا من مكانته وهيبته، وبات بالتالى مستهدفا من القوى المعارضة، التى لم يفكر بالتعاون أو التفاهم معها مطلقا طيلة فترة وجوده فى السلطة.

ومن جانب آخـر فقـد كان لصمـود الأحزاب السيـاسيـة بوجه السلطة، وتحمـلها لكل أساليب الاضطهاد والبطش التى مورست ضدها، شجـعها على المضى فى مطاليبها، لا بل راحت تتحدى الحكومة فى أكثر من مناسبة، فعند إجراء الانتخابات هددوا ليس بمقاطعتها فحسب، بل أيضـا استخدام كل الوسائل الممكنة لمنع حدوثهـا.. حتى أن الوصى خشى من

نتائجها.. إذ اعتقد بأن الاحزاب المعارضة ستعود بعدد كبير من المعارضين إلى البرلمان الجديد.. فكانت تلك إحدى أسباب معاداته للمعارضة منذ البداية وعدم التعاون معها.

أضف إلى ذلك. فإن الصراعات بين الساسة، وخاصة بين صالح جبر ونورى السعيد التى كانت بدوافع شخصية أكثر من كونها سياسية قد أضعفت من هيبتهما. لأنهما كانا من أكثر المقربين إلى البلاط.. فلم يعد بمقدورهما أن يتحكما بالسياسة العراقية كما كانوا.

فالأول منذ سقوط معاهدة بورتسموث لم يعد له ذلك الثقل السياسى الذى كان عليه. كما أن البريطانيين نفضوا أيديهم منه، بسبب سقوطه سياسيا، أما نورى السعيد فظل يتخبط أسير مشاريعه المشبوهة التى لم تلق دعما وتأييدا إلا من حلفائه البريطانيين وأودت بالتالى به وبحياته، فى حين سلم الوصى مسئولياته إلى ابن شقيقته الملك فيصل الثانى، وصار هو ولى العهد، ورغم أن تأثيره بقى فى السياسة العراقية من خلال تأثيره على ابن اخته المللك فيصل الثانى، إلا أنه لم يعد يقودها كما يشاء.

فقد ظهرت ظروف دولية جديدة ومصالح فى المنطقة باتت تؤثر على سياسة البلاد الخارجية والداخلية، ومن يتتبع حياته فى السنوات الأخيرة يجد أنه قد أصيب بحالة انكسار نفسى وإحباط داخلى، لأنه بات يشعر بأنه مكروه من الجميع وأن أصدقاءه البريطانيون باتوا يتخلون عنه تدريجا، ولم يعد شخصا مهما وصديقا مخلصا لبريطانيا والسفير البريطانى كما كان سابقا.

ولما كانت سياسة البلاد التى زادت الشقة والتباعد بينه وبين الشعب قد استندت إلى قناعة مفادها أن البريطانيين سيتدخلون عسكريا لإنقاذ النظام إذا ماتعرض للخطر كما حدث فى عم ١٩٤١م، وأن الخطر القادم الذى يتوقعونه سيكون مصدره من الجيش، ذلك لأن الجيش هو القوة التى كان النظام الملكى يخشاها. فقد كان أول الأمر حذرا من استخدام الجيش كأداة لحماية النظام، وفقا للعرف الذى سار عليه منذ البداية، والقاضى باستبعاد الجيش عند مواجهة الجماهير، فاقتصر استخدام الجيش لتثبيت النظام فى الظروف الحرجة، لأن استخدام الجيش بكثرة من شأنه أن يمنح بعض الضباط المغامرين الفرصة لقلب نظام الحكم، وتجربة بكر صدقى هى خير مثال، وهو بالذات لايثق بولاء الجيش لأنه

يضم العديد من العناصر الوطنية الحاقدة على البلاط [(١)].

لذلك سعى البلاط لتمتين علاقاته مع بريطانيا لحماية وجوده. كما سعى لبسط سيطرته على الجيش عندما استقطب الضباط الموالين له، وأسند لهم غالبية المناصب المهمة في الجيش أمثال الفريق رفيق عارف واللواء غازي الداغستاني واللواء إسماعيل نامق واللواء علاء الدين محمود واللواء عمر علي وغيرهم من قادة الجيش.. وعندما استخدم الجيش لإخماد انتفاضة تشرين الثاى عام ١٩٥٢م كان غالبية الضباط الذي يقودون القطعات الداخلة إلى بغداد من الموالين للبلاط، لكن ذلك لم يمنع الضباط الأحرار من الاتفاق فيما بينهم، لاستغلال الفرصة والانقضاض على النظام وإسقاطه، غير أن ظروف معينة جعلتهم يؤجلون تنفيذ خطتهم حتى حين.

إن التفكير في وضع خطة لإسقاط النظام من قبل ضباط الجيش كانت لوحدها تكفي للاقتناع بأن البلاط قد هُزم.. أما هزيمته الحقيقية فتكمن في الضعف والتراجع الذى تملك الوصي والنخبة الحاكمة وكانت تتزايد بمرور الوقت.. في حين تضاءل ولاء الضباط الموالين للبلاط وخوفهم من المصير الذي سيلاقونه فيما بعد.. وماحدث صبيحة ١٤ تموز عام ١٩٥٨م عند تحرك الجيش لإسقاط النظام الملكي، يؤكد وجهة نظرنا، فقد أظهرت لنا الأحداث في ذلك اليوم أن غالبية هؤلاء الضباط لم يدافعوا عن البلاط. بل انهاروا واستسلموا صبيحة ذلك اليوم بسهولة للثوار.

أما موضوع استعانته بالجيش لإخماد الانتفاضة فهي خطة من الوصي مارسها بذكاء وهي سلاح ذو حدين، فهي من جهة إجراء فعال لاحتواء الانتفاضة التي ظهرت قوية في بدايتها ثم تصاعدت تدريجيا، ولاح أمامه خطر انهيار عرشه فاضطر مكرها لاستخدامه. فالجيش قوة كبيرة ضرب بها القوة الوطنية وأنهى الانتفاضة على الشكل الذى عرفناه.. ومن جانب آخر أراد الوصي من خلال خطته هذه أن يضع الشعب في الخندق المعادى للأحزاب السياسية المعارضة بعد أن تيقن أن الجيش أصبح متذمرا للنتائج التى تمخضت عن حرب فلسطين، فمنذ عودته من تلك الحرب وهو يحمله شخصيا نتائجها السلبية..

(١) الحسو، نزار توفيق سلطان: الصراع على السلطة في العراق الملكي، دراسة تحليلية في الإدراة والسلطة، آفاق عربية، بغداد، ١٩٨٤م، ص١٥٣

لقد أراد من وراء ذلك أن يكسب الجيش إلى جانبه فى خندق واحد مقابل الأحزاب السياسية والعناصر الموالية لها من الشعب.. وبذلك يقوى مركزه أمام خصومه ويعزز مكانته فى البلاد، ويحفظ مصالحه ومصالح أسرته التى باتت غير مقبولة من الأوساط الشعبية، لكنه لم يكن يدرك خطورة لعبته هذه، فقد بقى الجيش على موقفه وولائه لآمال الشعب، وراح يوسع من خلاياه التنظيمية التى كانت تهدف إلى إسقاط النظام، وفعلا أصبح التنظيم السرى فى الجيش من الخطورة بحيث إنه فى النهاية كان القوة التى أسقطت النظام.

إن أحداث تشرين الثانى عام ١٩٥٢م التى سمّاها الوطنيون بالانتفاضة قد وجهت إهانة واضحة للبلاط وعرضته لهزيمة كبيرة، وشكلت انعطافة مهمة فى تاريخ الصراع بينه وبين القوى الوطنية، فبعد خمس سنوات ونصف من تاريخ وقوع الانتفاضة سقط النظام بأكمله فى صبيحة ١٤ تموز ١٩٥٨م على أيدى قوات الجيش، وفقدت بريطانيا موقعها الاستراتيجى وخرجت من العراق خالية الوفاض تتباكى على مصالحها التى خسرتها بفضل سياستها الغبية فى المنطقة.

الخاتمة

لما اختل الوضع العام فى العاصمة إثر التظاهرات الكبيرة التى اجتاحت العاصمة وبعض المدن العراقية فى تشرين الثانى عام ١٩٥٢م، وأصاب الهلع الإدارة والقائمين عليها، وأنذرت الأوضاع فى البلاد بخطر داهم يحدق بها، كان بإمكان الحكومة أن تتدارك المشكلة منذ بداياتها التى انفجرت فى كلية الصيدلة والكيمياء، فيما لو اتخذت تدابير حازمة ضد مسببى الحادث، والتسليم فى الوقت ذاته بمطاليب الشعب التى عبرت عنها الأحزاب السياسية بمذكراتها المرفوعة إلى الوصى، إلا إنها عالجت الموقف بالطرق التقليدية المألوفة.. فاندلعت التظاهرات بعد أن يئست الجماهير من وعود الحكومة بتلبية مطاليبها [1].

ورغم أن الوصى حاول أن يبدو حازما فى بداية الأحداث، وخاصة أمام مطاليب الأحزاب السياسية، ولم يقدر خطورة الوضع الذى لاح فى بدايته متأزما، وظهر متشنجا عند لقائه مع قادة الأحزاب، ودخل فى مشادة كلامية غير مبررة مع الهاشمى، مما كانت لها نتائجها السلبية فيما بعد [2].

فقد ركبه الغرور وساء تقديره، فلم يسع لاحتواء الاندفاع الوطنى الشعبى الذى كانت تمثل غالبيته الأحزاب السياسية، التى تشجعت على مواجهة السلطة إثر التطورات التى وقعت فى بعض دول المنطقة والتغييرات التى جرت فيها مثل إيران ومصر... ففى مثل تلك لظروف كان عليه أن يبدى نوعا من المرونة والمهارة السياسية فى إدارة المشكلة، لذلك فإن عدم الاكتراث والاستعجال فى الرد على مذكرات الأحزاب مدفوعا بالدعم البريطانى الذى توهم بأنه كان كافيا لدعمه وتثبيت مركزه قد أدى بالوضع إلى التأزم.

كما أن عدم الاكتراث والاستعجال فى الرد على مذكرات الأحزاب إنما يعبر عن

---

(١) جريدة صوت الاهالى، العدد ٤٥، ٢٧ تشرين الثانى ١٩٥٣م

(2) Trautbeck to Eden, 8.11.1952, FO 371/98733

كذلك الحصرى: مذكرات طه الهاشمى، المصدر السابق، ص٢٧٠، كذلك: الجادرجى: المذكرات، المصدر السابق، ص٥٥٥

عنجهية واضحة عرف بها منذ أحداث مارس عام ١٩٤١م.. ويعكس ذلك السلوك عن قصور في ذهنه وحذقه السياسي، وعدم إدراكه لكيفية إدارة شئون البلاد في مثل تلك الظروف، وكان الأجدر به أن يركز أولا في اجتماعه مع قادة الأحزاب ورؤساء الوزراء في ٣ تشرين الأول على حل المشكلات الراهنة، بدلا من إثارة المشاكل معهم، التي كانت سببا آخر في تردي الأوضاع العامة، وأن يخطو خطوات جادة لمعالجة المشاكل القائمة آنذاك، في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لا أن يلجأ للسفارة البريطانية أو المسئولين البريطانيين للاستشارة والنصح.. فكما نعلم أن المسئولين البريطانيين يفكرون بمصالح بلادهم قبل كل شيء، ولكن على مايبدو أن دعم السفارة البريطانية له ولنظامه جعله يعتقد بأنه أقوى من كل التحركات التي تثيرها الأحزاب السياسية بوجهه، وكان بإمكانه أن يسحب البساط من تحت أقدامها فيما لو اتخذ إجراءات مناسبة للتخفيف عن كاهل الشعب.

ولما اشتدت حدة التظاهرات في مناطق بغداد، وبعض المدن ضد نظامه وأخذت تهتف بسقوطه ورحيل المستعمرين حاول أن يتبع أسلوبا جديدا. فأخذ يلوّح تارة بالوعود وإجراء الانتخابات المباشرة والإصلاح العام في البلاد عبر رئيس حكومته، وتارة أخرى بالقوة، ولما وجد أن المتظاهرين لم يعيروا أهمية لذلك واندفعوا بقوة لمهاجمة السلطة ورموزها لجأ إلى آخر وسيلة فاستعان بالجيش لقمعها وإعلان الأحكام العرفية في البلاد، بعد أن حصل على دعم السفارة البريطانية.

أما رئيس الوزراء مصطفى العمري فقط ظهر متماسكا منذ اللحظات الأولى للأزمة، وحاول أن يكون ملتزما بما تقتضيه القوانين والأنظمة، إذ أنه من الإداريين الكفوئين في هذا المجال فهو لم يكن راضيا من تصرف الوصي وتصعيد الخلاف بينه وبين قادة الأحزاب، فقد كان يرى أن ظروف المنطقة والتحولات التي جرت فيها، تتطلب الحذر والحكمة في معالجة الأوضاع الداخلية والتحلي بالصبر إزاءها، فكان اقتراحه الذي قدمه للوصي بوجوب الاجتماع بساسة البلاد ورؤساء الأحزاب يعتبر أفضل وسيلة لتجنب الأزمة التي كانت تعترض الحكومة.

ولما ساد الارتباك أعضاء الحكومة بعد فشل اجتماع البلاط، حاول العمرى أن يهدىء من روعهم، ويظهر ذلك واضحا فى اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ ٨ تشرين الثانى الذى خصص لاستعراض الوضع المتأزم آنذاك، ويشير إلى ذلك العمرى نفسه فى يومياته فيقول: (أعلن جميع الوزراء بأنهم سيبقون معى خلال الأزمة حتى النهاية.. باستثناء جمال بابان وزير العدلية، الذى طلب مهلة إلى اليوم التالى، أما ابراهيم الشابندر وزير المالية فقد اقترح عقد جلسة بحضور الوصى، وظهر نديم الباجه جى وزير الاقتصاد مترددا، وطلب عبد الله الدملوجى وزير المعارف السعى للتفاهم مع المعارضة [1]).

إن واقع الحال يشير إلى أن معظم الوزراء يحاولون التملص من المسئولية وعدم تحمل عواقبها، وأبرز مؤشر على ذلك هو استقالة وزير المالية بعد ثلاثة أيام من ذلك الاجتماع، كما أن وزيرى المعارف والعدلية قد ترددا بالبقاء فى منصبيهما، لولا محاولات العمرى معهما، التى ساهمت بتقوية معنوياتهما، وأثبت العمرى فى تلك الفترة جدارة إدارية فذة وهدوء أمام الوضع العصيب الذى اجتاح البلاد.

أولا: عندما رفض استخدام السلاح ضد المتظاهرين، باعتباره وزيرا للداخلية بالوكالة، مستندا بذلك إلى الصلاحيات التى منحها له الدستور، رغم أن البعض من الساسة قد وصفوه بالتخاذل [☆] كما أنه تخلى بدوره كوزير للداخلية بالوكالة إلى وزير الدفاع حسام الدين جمعة، ليتفرغ لمنصبه كرئيس للوزراء، وأقدم على خطوة جريئة مهمة لم يسبقه إليها أى رئيس وزراء سابق على اتخاذها، ففى ١٦ تشرين الثانى أعلن عن قبوله مبدأ إجراء الانتخابات المباشرة، ووافق على تشكيل لجنة مؤلفة من كبار رجال القانون والإدارة، وممثلين عن الأحزاب السياسية فى البلاد، لإنجاز لائحة قانون الانتخاب المباشر، وفعلا فقد دعا العمرى جميع الأحزاب السياسية فى ١٧ تشرين الثانى لتسمية ممثليهم

---

(١) الحسنى: الوزارات، جـ٨، المصدر السابق، هامش ص٣٢٩ (يوميات مصطفى العمرى).

(☆) يقول توفيق السويدى: (كان قلق الرئيس المستقيل مصطفى العمرى يتزايد وإلحاحه على الاسراع بتأليف الوزارة الجديدة يشتد ساعة بعد ساعة، فقلت له: لم كل هذا الاستعجال. أمصلحة عامة؟ أم جبن عام؟ أم ماذا؟) (السويدى: مذكراتى، المصدر السابق، ص٥١٤).

ويؤكد خليله كته: بأن العمرى استقال تهرباً من المسئولية، لانه لم يرغب فى حرق أصابعه هذه المرة دون ضمانات كافية لعودته إلى رئاسة الحكومة (كته، خليل: العراق أمسه وغده، المصدر السابق، ص١٥٢).

للمشاركة فى سن مشروع اللائحة، ليضعها أمام المجلس الجديد، لكنه لم يلق تجاوبا منهم، باستثناء حزب نورى السعيد.

لقد واجه العمرى موقفا حرجا، ووجد بأنه حالما يعلن عن بدء الانتخابات سيواجه سيلا من التظاهرات التى تقوم بها الأحزاب السياسية لتعمل على إفشالها [١].

ومع ذلك فقد استعان برأى البريطانيين وكان رأى السفير البريطانى أن عليه استخدام القوة إن كان ذلك ضروريا للانتخابات، مع الأخذ بنظر الاعتبار والقول للسفير. بذل الجهود لكسب صالح جبر إلى جانبه، كون حزبه يشكل قوة كبيرة وواسعة، وطلب إليه السيطرة على الوضع العام، والتعامل بحزم مع العناصر التى تثير الاضطرابات.

وقد وقف العمرى أمام خيارين إزاء هذا الوضع، فإما قبوله بالمطاليب الشعبية التى قد تجر النظام إلى مالا يحمد عقباه، أو قمع المعارضة وإلغاء الأحزاب السياسية وتعطيل الصحف، وهو لم يكن راغبا فى ذلك، خاصة وأنه قد أوضح مسبقا بأن وزارته لن تستخدم السلاح لفض التظاهرات، اعتقادا منه بأن الكثير قد غرر بهم [٢]، وبمجرد سماعه بوقوع نزاع بين أفراد الشرطة والمتظاهرين وحدوث اشتباكات مسلحة، قدم استقالته إلى الوصى [٣]، ويمكن أن نلاحظ فى كتاب استقالته مايؤكد تجنبه اتخاذ أى شكل من أشكال الإجراءات القاسية [★]

لقد كان العمرى ميالا لعدم استخدام القوة والتمسك بالإجراءات التى لاتفضى إلى العنف، ورغم أنه حاول الاستماع لرأى السفير البريطانى باستخدام القوة لإجراء الانتخابات، إلا أنه فضل فى الأخير عدم الخوض فى غمارها، فلازالت وثبة كانون الثانى عام ١٩٤٨م ماثلة للعيان، ومآل إليه وضع صالح جبر آنذاك [٤]، ففضل فى الأخير

---

(1) Khadduri, M. OP. Cit. P 282

(٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادى لسنة ١٩٥٣م، ص٧٥

(٣) جريدة الشعب، العدد ٢٣٨١ فى ٢٥ تشرين الثانى ١٩٥٢م

(★) نصت الاستقالة على ما يلى: (ولما كنت راغباً منذ تأليف الوزارة فى أن اتجنب الإجراءات القاسية التى يتطلبها الوضع غير الاعتيادى، فإنى اليوم استرحم أن تقبلوا إعفائى من المسئولية) (الحسنى: الوزارات، جـ٨، المصدر السابق ص٣٢٧).

(4) Khadduri, M. OP. Cit. P. 282

الابتعاد عن المسئولية، وقدم استقالته للوصي. خاصة بعد اجتماعه برؤوساء الأحزاب السياسية المعارضة الذين أكدوا له صعوبة السيطرة على التيار الشعبي، فشعر بأنه يقف لوحده ضد المعارضة، أما الوصي فبدأ يفكر بإسناء الوزارة إلى ضابط كبير ليحسم الموضوع وينهي الانتفاضة، وخطر في باله الفريق نور الدين محمود. ذلك لأن ولاءه محسوما للأسرة الهاشمية منذ أن تولى قيادة رئاسة أركان الجيوش العربية في فلسطين، ومالإن تولى الأخير الحكومة حتى وضع نصب عينيه أولا تهدئة الحالة، وإعادة الأمن والاستقرار إلى البلاد، فلجأ لتعطيل أحكام الدستور كليا، وانحصرت شؤون الدولة بشكل واضح بالسلطة التنفيذية. كما أنه استخدم قانون الأحكام العرفية لتعطيل الأحزاب وإغلاق الصحف وإيقاف القوانين والأنظمة السائدة فأصبحت الإدارة عسكرية صرفة، غير أن الإجراءات التي قام بها لاحقا ومنها صدور قانون النتخاب يعتبر خطوة مهمة من الخطوات التي كانت تطالب بها الأحزاب السياسية، لكنها جاءت بعد فوات الأوان، وفي ظروف أمنية شاذة، فقد كانت الصحف معطلة، وبعض قادة الأحزاب والمسئولين رهن المعتقلات والسجون، وكان الأجدر بالحكومة أن تُصدر هذا القانون قبل قيام الانتفاضة، وقبل سقوط القتلى والجرحى من الطرفين، وبتقديرنا إن القرارات التي صدرت عن حكومة نور الدين محمود، ماهي إلا محاولة لإرضاء الشعب وكسب وده، بعد أن قامت السلطة باستخدام السلاح ضده، كما أنها إقرار من الحكومة بهزيمتها المرة، وتراجعها أمام المطاليب الشعبية لذلك استهجنتها الأوساط العامة، لا بل قابلتها بالسخرية، وهي حالة لم تواجهها أية حكومة من قبل.

ورغم أن هذه القرارات لقيت صدى طيبا لدى البعض الآخر من المواطنين لكنها لم تكن فعالة. لأن أحوال الفقراء لم يطرأ عليها أي تحسن واضح، وبقي حمل الفقراء كبيرا على الحكومة، لأن الحلول التي لجأت إليها الحكومة لمعالجة المشكلات الاجتماعية والاختناقات الاقتصادية ماهي إلا وسائل لإرضاء المعارضة، وهي معالجة مؤقتة لتجاوز الأزمة المالية على حساب خطط التنمية، فلم يظهر أي تسحن على الاقتصاد الوطني، بل

تراكمت المشكلات الاقتصادية، وبقيت السفارة البريطانية هي المهيمنة على مقاليد الأمور في البلاد رغم الهزائم التي تعرضت لها على يد المعارضة الوطنية، وبقي الوصي متعلقا بحلفائه البريطانيين، وشدد من تحالفه معهم، ذلك لأنه شعر بأن عرشه ومصير عائلته سيكون في خطر إذا مافكر بالاستغناء عنهم، فأحكم قبضته على السلطة ـ رغم تولي الملك فيصل الثاني سلطاته الدستورية بعد بلوغه السن القانونية لكنه ـ رغم كل النكسات التي تعرض لها، والكره الذي قوبل به من الشعب بقي هو المهيمن على مقاليد السلطة الفعلية، ولم يعط الفرصة لابن شقيقته الملك فيصل أن يمارس سلطاته بكل حرية، وكان لهذا السلوك تأثيره السلبي على مستقبل النظام والعائلة الهاشمية في العراق، فساهم بتسريع سقوطه والعائلة المالكة في صبيحة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨م، ولم تستطع بريطانيا بكل إمكانياتها وسيطرتها في المنطقة أن تحافظ على النظام وعلى مصالحها، وخسرت بالتالي نفوذها في المنطقة الواحد تلو الأخر.

الملاحق والوثائق



En Clair FOREIGN OFFICE AND WHITEHALL DISTRIBUTION

EQ1017/5

FROM BAGDAD TO FOREIGN OFFICE

Sir H. Mack
No. 62
6th February, 1950

D. 3.07 p.m. 6th February, 1950
R. 4.10 p.m. 6th February, 1950

Repeated to: Cairo
B.M.E.O. (Cairo)
Amman
Beirut
Damascus
Jedda Saving
Tel Aviv Saving

PRIORITY

Addressed to Foreign Office telegram No. 62 of 6th February, repeated for information to Cairo, B.M.E.O. (Cairo), Amman, Beirut, Damascus and Saving to Jedda and Tel Aviv.

My telegram No. 56.

Iraqi cabinet was formed on 5th February as follows:

(1) Prime Minister and Foreign Affairs: Taqfiq Suwaidi.

(2) Interior: S Alah Jabr.

(3) Communications and Works: Saiyid Abdul Mehdi.

(4) Social Affairs: Tawfiq Wahbi.

(5) Defence: Shakir Al Wadi.

(6) Economics: Dhia Ja'far.

(7) Education: Sa'd Umar.

(8) Finance: Abdul Karim Al Uzri.

(9) Justice: Hassan Sami Tatar, with Portfolio:

(10) Hazim Shemdin Agha.

(11) Jamil Al Urfali.

(12) Khalil Kenna.

ADVANCE COPY

Head of Eastern Department.

88888



The following is the composition of the Iraq Government formed on the 5th February, 1950.

(1) Prime Minister and Minister of Foreign Affairs:
<u>Taufiq Suwaidi</u> - a Sunni aged about 61; studied law in Baghdad and Constantinople and international law in Paris. First held ministerial rank as Minister of Foreign Affairs in 1934. In 1937 he headed the Iraqi Delegation to the League of Nations where he handled the Assyrian and Palestinian questions with tact and moderation. Was the guest of H.M.G. in London in 1938; and in 1941 he did what he could to break up the military clique, but was forced out of office by Rashid Ali's *coup d'état* in April. He took no part in the events of May, and became Deputy Prime Minister in Nuri Said's Government in December, 1943. He became Prime Minister in February 1946 and resigned in May. He was a member of the Iraqi Delegation which signed the Portsmouth Treaty and since that time he has been lying low. It was proposed in December 1949 that he should be included in the reshuffle of Nuri Said's Government, but the Regent was opposed to this. He is intelligent and good company but sly as his nickname "the red fox" shows.

[Handwritten margin note: (of Education in 1948, he was ? Prime Minister 1941 for 6 months and [illegible] ?)]

(2) Minister of the Interior:
<u>Salih Jabr</u> - aged about 60; was created K.B.E. for war services. He became Prime Minister in March 1947 and presented an ambitious programme largely concerned with economic development. As Prime Minister he showed himself capable, energetic, dictatorial and secretive. He fought stoutly for Iraq's interests in the Portsmouth Treaty negotiations, but his handling of his own colleagues and of the internal situation in Iraq was inept. He failed to take sufficiently seriously the steady deterioration of the economic situation in Iraq during his term of office. Although he is the leading Shii statesman, Shia opinion is by no means all behind him largely due to his wife, a strong-minded tribal woman from Hillah who causes her husband and others much trouble by interfering in politics. He is a good friend of Nuri Said and should show a firm hand at the Ministry of Interior.

(3) Minister of Communications and Works:
<u>Saiyid Abdul Mahdi</u> - a Shia aged about 56; He was Minister of Economics in two separate Governments in 1941. Held the post of Communications and Works in 1942. He is a violent Shia and Nationalist and a staunch supporter of Salih Jabr to whom he remained loyal when his friends deserted him after the Portsmouth Treaty incident. During the Palestine crisis of the summer of 1948, he was a tower of intransigence in the Senate.

(4) Minister of Social Affairs:
<u>Taufiq Wahbi</u> - a Kurd aged about 57; First held Cabinet office as Minister of Economics in the [illegible] [illegible] Cabinet of 1944 when he took an interest in forestry development in Kurdistan. He is keenly interested in Kurdish culture and has given valuable help to the Information Department of the Embassy in the production of propaganda in Kurdish. He was created a C.B.E. for war services in 1946, and was Minister of Education in Salih Jabr's 1947 Cabinet; and he resigned after the Portsmouth Treaty affair. He is very active in giving assistance to the British Institute in Baghdad.

/(5)

(5) Minister of Defence:
<u>Shakir al Wadi</u> - a Sunni aged 56; after holding various diplomatic posts he became Master of Ceremonies at the Palace in 1946 and Minister of Defence in Salih Jabr's Government in 1947. He headed a delegation to London in September 1947 to discuss the supply of arms and equipment to the Iraqi Army and was with the Iraqi delegation for the signature of the Portsmouth Treaty. He was subsequently Minister of Defence in Nuri Said's Government of January 1949. He has, however, become unpopular since he is regarded as a favourite of the Regent's and a creature of the Palace. He is a rather weak man.

(6) Minister of Economics:
<u>Dhia Jafar</u> - a Shia aged 39; Minister of Communications and Works under Saleh Jabr in 1947 and Minister of Economics in Nuri's Government in 1949. He is a relation of Nuri Pasha by marriage and was educated at the London School of Economics. He is believed to have made use of his ministerial position to enrich himself. He is, however, well educated and speaks excellent English. He came to London in the summer of 1949 for the preliminary negotiations of a loan for Iraq.

(7) Minister of Education:
<u>[illegible]</u> - a Shia and a friend of Nuri Said. He held office in the previous Cabinet as Minister of Social Affairs. He is a member of Nuri Said's political party, the Constitutional Party.

(8) Minister of Finance:
<u>Abdul Karim Uzri</u> - a Shia and a member of a well-known Shia family in Iraq.

(9) Minister of Justice: [illegible handwriting]
<u>[illegible]</u> - ~~a Sunni~~ and a newcomer to Cabinet rank.

There are also three Ministers without Portfolio.

(10) <u>[illegible]</u> - a rich Kurdish landowner from [illegible].

(11) <u>[illegible]</u>

(12) <u>[illegible]</u>

The Government is said to have the backing of Nuri Said in the Parliament, and it is stated that although an approach was made to the Independence Party (Istiqlal), they refused to take any office in the Government. This is no doubt a stronger Government than Ali Jaudat's. We do not know how successful some of the Ministers will prove, for instance Abdul Karim Uzri who holds the difficult post of Minister of Finance.

<u>7th February, 1950.</u>

Office of the Military Attache,
British Embassy,
Baghdad.

S E C R E T 27th February, 1950.

Sir,

I have the honour to submit herewith a report on the Iraqi Army for the year 1949. The Report covers the following subjects:-

(a) The Iraqi Army in Palestine - 1949.
(b) Morale.
(c) Training.
(d) Organisation.
(e) The Mobile Police Force.
(f) Equipment and Future Development of the Army.
(g) Finance.
(h) The Readiness of the Army for War.

THE IRAQI ARMY IN PALESTINE - 1949.

1. At the beginning of 1949 there was in PALESTINE an Iraqi Expeditionary Force of a strength of some 18,000. This force was organised into four Infantry Brigade Groups and one Mobile Brigade, known as the Mechanised Force. General [illegible] MAHMUD with a staff selected mainly from HQ 1st Division, was in command of the Iraqi Expeditionary Force; his Headquarters was at NABLUS.

2. During the early part of the year the Force was holding a front which stretched from [illegible] on the River JORDAN, to JENIN, TULKARM, [illegible] and [illegible] to the neighbourhood of LATRUN where the IRAQI front joined that of the ARAB LEGION. With so small a force, it was impossible to defend in an orthodox manner, such an extended front; consequently the troops were not only very thin on the ground, but also there were none available for the organisation of defence in depth. Even with a central mobile reserve such a situation would have been sufficiently dangerous, but, inspite of the existence of the Mechanised Force, there was no Iraqi mobile reserve of any sort. There was, therefore, practically nothing to stop the Israeli army from making a successful attack and exploiting their success right through to the JORDAN Valley and even further. By chance, no such thing happened and, in fact, beyond local patrol activity which, in one or two cases developed into minor skirmishes, no battle of any consequence was fought.

3. In April, Iraqi troops withdrew from their front-line positions and handed them over to the Arab Legion. By the end of the month all the Iraqi Brigades were concentrated in JORDAN and two of them were en route to IRAQ. By the middle of June, three Iraqi formations were back in Iraq, leaving two Brigades in JORDAN. These two Brigades were withdrawn to Iraq by the end of July and concentrated at their peace stations. So ended a fruitless and financially expensive expedition.

4. The war in PALESTINE both in 1948 and in 1949 brought to light many weaknesses in the Iraqi Army. There is no doubt that the chief weakness lies in the Higher Command and Headquarter Staffs at all levels. Adequate planning based on the principles of war and on those of logistics appeared to be completely foreign to the General Staff in BAGHDAD or to the commander in the field. Careful planning by the Iraqi General Staff in May, 1948, and a close cooperation with the armies of other Arab States, could well have enabled the Iraqi Army to advance to the MEDITERRANEAN before the beginning of the first Truce in June, 1948.

5. Another weakness lay in the inefficiency of the Iraqi Military Intelligence. In BAGHDAD, little or nothing was known of what was happening in PALESTINE; the strength, type, location and designation of ISRAELI units on the IRAQI front were unknown; very few enemy prisoners were taken and little use, from an Intelligence point of view, was made of those who were captured.

/Air.........

H.E. Sir Henry Bradshaw Mack, K.C.M.G.,
H.B.M. Embassy,
BAGHDAD.

NO 51
1208/1/50 6 March 1950

Air reconnaissance was hardly, if ever, carried out. There was no "Air Force" in BAGHDAD and there was virtually no reliable information on which the Higher Command in BAGHDAD could have based an appreciation, even if they had wanted to do so.

MORALE.

6. When the troops of the Iraqi Expeditionary Force returned from PALESTINE they were in a low state of morale. Realizing that, whilst in PALESTINE, they had achieved little of positive value to the Arab cause, they were not unnaturally obsessed with a sense of frustration and disappointment. Some of them blamed their leaders for failing to employ the army offensively; others were ashamed of the fact that, though undefeated, they should return to Iraq without the honour and glory of a task successfully completed. In short, they had lost confidence in their leaders and in themselves.

7. At about the same time as the Iraqi troops returned from PALESTINE, Iraq was passing through a grave financial crisis. The Higher Cost of Living Allowance of Civilian employees of the Government had been cut and it was rumoured that these same cuts might be applied to members of the Armed Forces. Such cuts were never, in fact, applied to the army. Such rumours did not help to raise the low morale of the Troops. In certain Army quarters there was criticism of the Regent who at that time was in Europe and who, it was alleged, was not only shirking his responsibilities by his absence from Iraq when the country's finances were in a critical state, but also was spending much Iraqi money on his own amusement.

8. Added to this, there was a feeling in the Army that the Country was being generally mis-governed and that, particularly, its financial affairs were being mishandled. Certain members of the Army felt, therefore, that a change of Government was overdue and fears were expressed that the Iraqi Army might imitate the army groups of Syria and itself attempt to carry out a coup d'état in its own country. This feeling was at no time wide-spread throughout the Army and, in fact, it affected only comparatively few officers. However, the Ministry of Defence took steps to transfer certain officers whom they considered were political trouble-makers.

9. Leave and subsequently hard work did much to restore morale throughout the whole army, and it may now be said that the morale of the troops, though not high, is at any rate considerably higher than it was in August and September.

10. It is, however, impossible for the morale of Iraqi troops to be of a really high standard, so long as their dress is as slovenly as it is at present. It is evident that, although the Iraqi officers are quite smart in their "turn-out", they take little or no interest in the "turn-out" of their men. Consequently the other ranks have little pride in themselves and hardly any pride in being a member of the Iraqi Army. Esprit de corps therefore, if it exists at all, is very rudimentary.

11. This state of affairs is not improved by the fact that some of the Iraqi Army barracks are structurally in a very bad condition. Though there are admittedly many well built stone barracks which afford good accommodation, there is a large number built only of sunburnt mud brick. These barracks are old, cramped and badly lit and it is evident that they have received little or no maintenance for a long time. Unfortunately, through the lack of sufficient army funds, it is unlikely that in the near future, any new barracks will be built. Furthermore, in many places the "barrack square", after rain, becomes a sea of deep mud, which fact alone must be a factor which can only militate against the maintenance of a high morale. Again the lack of funds precludes any attempt to improve these "barrack areas".

[illegible]

[illegible].

1[illegible]. The standard of military training in the Iraqi Army leaves [illegible] desired. At the time when the British Advisory Military [illegible] in 19[illegible], the standard of training was of a fairly high order; [illegible] connection, General [illegible], in his half yearly report for the [illegible] ending 31st March, 1948, stated that "........ In the early stages [illegible] Mission is most necessary. .... But after a quarter of a century this is not the case, and the role of the Mission tends more and [illegible] become one of tendering advice to people who know the advice already, but are not carrying it out with their eyes open - for good or bad [illegible] of their own. I do not say for one moment that there is not much [illegible] to see altered and improved. A study of my Inspectors' [illegible] enough to show it; but the improvements required are already [illegible] to the younger Iraqis and these improvements will probably come [illegible] without our advice". The hope expressed in the above quotation [illegible] been fulfilled for the standard of even a so called trained man is [illegible]. This state of affairs is, in my opinion, entirely attrib[illegible] to the Iraqi officer. It appears that once the spur, previously [illegible] by the British Advisory Military Mission, was removed, the officers [illegible] that interest which is so essential to the achievement of a high standard of training. Though many officers have attended courses in [illegible], and have returned therefrom full of interest and enthusiasm, such [illegible] quickly to revert to their normal 'laissez-faire' attitude [illegible] soldiering in general and training in particular. This fault may [illegible] due to the [illegible] outlook of some commanders who are inclined to regard [illegible] zeal shown by an officer who has recently returned from [illegible] in the U.K., and any innovations in the method of instruction which [illegible] introduce. The officer who has NOT attended courses at [illegible] Schools is not by nature enthusiastic or industrious. Consequently the day to day training of the soldier is unimaginative and monotonous, and the troops therefore lack interest in what they are doing and [illegible] by carrying out any training movement with speed and dash, without [illegible] to accuracy, they are satisfying their officers. And so they do [illegible], and [illegible] too, for I have now watched training in [illegible] in spite of the many and, in some cases, glaring mistakes [illegible] under training were committing, I have seldom heard an [illegible] or [illegible] check a fault.

1[illegible]. [illegible] I have not yet been given the opportunity to watch any [illegible] training, I strongly suspect that the remarks I have [illegible] applied equally well to this type of training.

1[illegible]. If [illegible] are read in conjunction with those [illegible] "turn-out" and esprit de corps (see para 10 [illegible]) [illegible] the Iraqi Army is well below standard in morale [illegible], and it is the Iraqi officer who, alone, is [illegible] of affairs. With good officer leaders, there is [illegible] into an adequately efficient soldier, [illegible], self [illegible], of high morale and a proper sense of [illegible] are an admirable example of this. The [illegible] material as does the Iraqi Army, but the [illegible] consequence, there is an incomparable [illegible] between [illegible] and the Iraqi Army.

1[illegible]. [illegible] officers attached to the [illegible], R.A., and Major A.D. Shar[illegible], [illegible] are instructors at the Royal Iraqi Staff [illegible] little opportunity of exercising their in[illegible] of the army. [illegible], within the sphere [illegible], they have made, in spite of lack of cooperation from [illegible], [illegible] progress in the revision [illegible] syllabus which now closely [illegible].

/ORGANIZATION. ....

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق غير المنشورة

أ ـ وثائق دار الكتب والوثائق

١ ـ مقررات مجلس الوزراء في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٢م ـ رقم الملف ج/ ٢/ ١١

٢ ـ مقررات مجلس الوزراء في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٢م ـ رقم الملف ج/ ٢/ ١١

ب. وثائق وزارة الخارجية البريطانية

1 - FO 371/40079, F 115/ G. 19.2.1944.

2 - Cornwallis to Eden, 19.2.1944, FO 371/40079

3 - Cornwallis to Eden, 19.3.1945, FO 371/454302

4 - Cornwallis to Eden, 30.3.1945, FO 371/45302

5 - Special Report, Issued by The Director, CID in Baghdad 27.5.1945, FO 371/45302

6 - C.P. 129/ 1. No. (45) 174, 17.9.1945

7 - Report by Combined Intelligence Centre Iraq and Persia, Tribal and Political Review For The yeau 1945, FO 371/5232

8 - FO to Major General L. C. Hollis in the War Cabinet, 14.6.1945

9 - Stonhewer - Bird to Bevin, 28.3.1946, FO 371/52401

10 - Stonhewer - Bird to Bevin, 1.5.1946, FO 371/52401

11 - Bevin to Stonehewer - Bird, 19.7.1946, FO 371/52402

12 - Busk to Bevin, 16.8.1946, FO 371/52314

13 - Busk to Bevin, 5.9.1946, FO 371/52402

14 - Bevin to Stonehewer - Bird, 18.9.1946, FO 371/52402

15 - AHQ. Iraq and Persia to Air Ministry, London, 20.11.1946, FO 371/52402

16 - Baxter to Growp Captain Stapleton in Cabinet Office, 20.11.1946, FO 371/52402

17 - Stonehewer - Bird to Howe, 21.11.1946, FO 371/52402.
18 - FO to U.K. Delegation to Council OF foreig Ministers. 28.11.1946, FO 371/52403.
19 - Baxter to Group Captain Stapleton, 10.12.1946, FO 371/52403
20 - Stone hewer - Bird to Attlee, 10.12.1946, FO 371/52405.
21 - J.P (46) 232, 27.12.1946, Ministry discussions With Iraqis Reported by the Joint Planning Staff, FO 371/52405.
22 - Stone hewer - Bird to Bevin, 25.3.1947, FO 371/61588.
23 - Stone hewer - Bird to Bevin, 2.4.1947, FO 371/61589.
24 - Mirwte by Carvan, 28.4.1947, FO 371/61589.
25 - Busk to Bevin, 3.5.1947, FO 371/61589
26 - Report to the Chief of Staff by British Ministry Representations on Poreliminary talks with the Iraqis Authorities, 8 to 17 May. 1947, FO 371/61591
27 - P. G. Carran to D. C. Stapleton, 6.9.1947, FO 371/675994
28 - Minutes OF meeting held Baghdad on November 17 th 1947, FO 371/61596
29 - Busk to Bevin, 26.11.1947, FO 371/6688
30 - Busk to bevin, 4.12.1947, FO 371/61598
31 - B. L. to Burrows, 8.12.1947, FO 371/61598
32 - Kirkbride to Bevin, 20.12.1947, FO 371/61583
33 - Minute by mack in File FO 624/128 (N. D)
34 - Minute by Wright, 14.1.1948, FO 371/68444
35 - Chancery to Esstern Departement, 17.1.1948, FO 371/68442
36 - Bevin to the Regent, 24.1.1948 FO 371/68443
37 - Conversation With the Iraqi Prime Minister, 26.1.1948, FO 371/68444
38 - Busk to Bevin, 30.1.1948, FO 371/68444
39 - Iraq goverment, Ministry OF Foreing affaires, 4.2.1948, FO 371/68447

40 - Bevin to Kirkbride, 9.2.1948, FO 371/688366

41 - Minute by Walker, 26.2.1948, FO 371/68447

42 - Minute by Busk, 12.3.1948, FO 624/134

43 - Cabinet Paper, Post War Issues in The Middle East, G. G. 5371/3982

44 - British Ewbassy in Jedda to Bevin, 4.4.1948, FO 371/68447

45 - Memorandum on The of The Iraqi Treaty and Arab Nationalist Movement, 7.4.1948, FO 371/68585

46 - FO to Jedda, 10.4.1948, FO 371/68447

47 - Memorandum on Iraq by Barrows, 12.4.1948, FO 371/68449

48 - Mack to Bevin, 29.4.1948, FO 371/69371

49 - FO to Mack, 10.5.1948

50 - Minute by D.J. busk, 28.5.1948, FO 371/68386

51 - Mack to Bevin, 13.5.1948, FO 371/68461

52 - Mack to Bevin, 22.5.1948, FO 371/68373

53 - Mack to Bevin, 26.5.1948, FO 371/68386

54 - Mack to Bevin, 22.6.1948, FO 371/68470

55 - FO to Mack, 30.6.1948, FO 371/68470

56 - Mack to Bevin, 13.7.1948, FO 371/68450

57 - Kirkbride to FO, 6.8.1948, FO 371/68471

58 - Mack to FO, 5.11.1948, FO 371/68453

59 - G. C. Littler to Charge d, Affaires in British Embassy in Baghdad, 26.8.1948, FO 371/75127

60 - Baghdad to FO, 10.10.1948, FO 371/68642

61 - Baghdad to FO, 21.1.1949, FO 371/75127

62 - Corference of His Majesty,s Representatives in The Middle East, First Meeting, 27.6.1949, FO 371/75072

63 - Iraq Annual Review OF 1949, FO 371/82403

64 - Mack to Bevin, 6.10.1950, FO 371/82408
65 - Minute by Rhodes, 18.10.1950, FO 371/82408
66 - Mack to Bevin, 28.11.1950, FO 371/82408
67 - Troutbeck to Willam Strang, 25.4.1951, FO 371/9/633
68 - Bowker to Troutbeck, 23.7.1951, FO 371/91660
69 - Troutbeck to Morrison, 17.10.1951, FO 371/91639
70 - Troutbeck to Eden, 6.3.1952, FO 371/98734
71 - Troutbeck to Eden, 13.3.1952, FO 371/98734
72 - Eastern Department to FO, 10.5.1952, FO 371/98747
73 - Belly to FO, 12.8.1952, FO 371/98734
74 - Belly to Churchil, 21.8.1952, FO 371/98734
75 - Troutbeck to FO, 20.9.1952, FO 371/98737
76 - Eden to Troutbeck, 1.10.1952, FO 371/98737
77 - Troutbeck to Eden, 9.10.1952, FO 371/98737
78 - Troutbeck to Eden, 7.11.1952, FO 371.98733
79 - Troutbeck to Eden, 8.11.1952, FO 371/98733
80 - Troutbeck to Eden, 14.11.1952, FO 371/98733
81 - FO to Baghdad, 19.11.1952, FO 371/98735
82 - Troutbeck to FO, 24.11.1952, FO 371/98733
83 - Disturbances in Baghdad, Events OF November 22 - 24
84 - Troutbeck to FO, 25.11.1952, FO 371/98733
85 - Troutbeck to Eden, 25.11.1952, FO 371/98733
86 - Troutbeck to Eden, 24.1.1953, FO 371/104665
87 - Report by Rhodes under title: Anglo - Iraqi Relations, 10.2.1953, FO 371/16763
88 - Troutbeck to FO, 25.3.1953, FO 371/104236
89 - Troutbeck to Bowker, 3.4.1953, FO 371/167678
90 - Troutbeck to Bowker, 13.4.1953, FO 371/104665
91 - Minute by Ross, 14.4.1953, FO 371/167678
92 - Troutbeck to Winston Churchill, 23.5.1953, fO 371/104665
93 - Troutbeck to Bowker, 29.5.1953, FO 371/167678

ثانيا: الوثائق المنشورة

أ- الوثائق العربية:

١ ـ محاضر مجلس النواب ـ الاجتماع الاعتيادى لسنة ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦م

٢ ـ محاضر مجلس النواب ـ الاجتماع الاعتيادى لسنة ١٩٤٧م

٣ ـ محاضر مجلس النواب ـ الاجتماع الاعتيادى لسنة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣م

٤ ـ محاضر مجلس الاعيان ـ الاجتماع الاعتيادى لسنة ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣م

ثالثاً: القوانين والأنظمة

١ ـ قانون العمل رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٦م، مطبعة الحكومة ـ بغداد ـ ١٩٣٧م

٢ ـ قانون انتخاب النواب رقم «١١» لسنة ١٩٤٦م ـ بغداد ـ مطبعة الحكومة ١٩٤٦م

رابعا: المصادر العربية

١- الأزرى، عبد الكريم: تاريخ فى ذكريات العراق ١٩٣٠-١٩٥٨م، ج١، بيروت ١٩٨٢م.

٢- الجادرجي، كامل: أوراق كامل الجادرجي، دار الطليعة، بيروت ١٩٧١م.

٣- الجادرجي، كامل: مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطنى، ط١، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧٠م.

٤- الجبورى، صالح صائب: محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية، مطبعة دار الكتب، بغداد ١٩٧٠م.

٥- الجومرد، محمود: معلم القرية، المطبعة العصرية، ١٩٥٤م.

٦- الحسنى، عبد الرازق: أحداث عاصرتها، مطابع آفاق عربية، بغداد ١٩٩٢م.

٧- الحسنى، عبد الرازق: الأسرار الخفية فى حركة السنة ١٩٤١م التحررية، ط٣، مطبعة الآفاق، صيدا، بيروت ١٩٧١م.

٨- الحسني، عبد الرازق: تاريخ الوزارات العراقية، عشرة أجزاء، طبع بنفقة مركز الأبجدية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٢م.
٩- الحسني، عبد الرازق: العراق في ظل المعاهدات، ط٥، دار الكتب، بيروت لبنان ١٩٨٠م.
١٠- حسن، رزاق إبراهيم: تاريخ الطبقة العاملة في العراق بين الإضرابات والتنظيم النقابي
١٩١٨-١٩٦٨م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٦م.
١١- الحسو، نزار توفيق سلطان: الصراع على السلطة في العهد الملكي، دراسة تحليلية في الإدارة والسياسة، بغداد ١٩٨٤م، مطابع دار آفاق عربية.
١٢- حسين، العميد المتقاعد خليل إبراهيم: اللغز المحير، عبد الكريم قاسم، ج٦، بغداد ١٩٨٩م.
١٣- حسين، فاضل: تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ١٩٤٦-١٩٥٨م، مطبعة الشعب، بغداد.
١٤- حسين، محمد توفيق: نهاية الإقطاع في العراق، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان ١٩٥٨م.
١٥- حسين، محمد توفيق: عندما يثور العراق، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان ١٩٥٩م.
١٦- الحميد، شهاب أحمد: الثورة الصامتة، مطبعة العمال المركزية، بغداد ١٩٨٧م.
١٧- الحيدري، ضياء الدين: الإدارة والإداريون في العراق، منشورات المكتبة الأهلية، مطبعة أسعد، بغداد ١٩٦٣م.
١٨- الحصري، خلدون ساطع: مذكرات طه الهاشمي ١٩٤٢-١٩٥٥م، العراق -سوريا- القضية الفلسطينية، ج٢، بيروت، دار الطليعة ١٩٧٨م.
١٩- الحصري، ساطع: مذكراتي في العراق (١٩٢٧-١٩٤١م) ج٢، ط١، دار الطليعة بيروت ١٩٦٨م.

٢٠- حميدى، جعفر عباس: التطورات السياسية فى العراق ١٩٤١-١٩٥٣م، مطبعة النعمان، النجف، ١٩٧٦م.
٢١- خباز، صادق قدير: نصف قرن من تاريخ الحركة النقابية فى العراق، مطبعة العمال المركزية، بغداد ١٩٧١م.
٢٢- خدورى، مجيد: نظام الحكم فى العراق، تعريب فيصل نجم الدين الأطرقجى، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٤٦م.
٢٣- الذاكرة التاريخية لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م، دار الشؤون الثقافية، بغداد ١٩٨٧م.
٢٤- الزبيدى، ليث عبد الحسن: ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م فى العراق، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد ١٩٨١م.
٢٥- سلمان، د. محمد حسن: التطور الاقتصادى فى العراق، التجارة الخارجية والتطور الاقتصادى، ج١، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
٢٦- السويدى، توفيق: مذكراتى.. نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، بيروت ١٩٦٩م.
٢٧- العكام، عبد الأمير هادى: تاريخ حزب الاستقلال ١٩٤٦-١٩٥٨م، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٨٠م.
٢٨- العقاد، صلاح: المشرق العربى ١٩٤٥-١٩٥٨م، مطبعة الرسالة، القاهرة ١٩٦٧م.
٢٩- عليوى، هادى حسن: دور حزب البعث العربى الاشتراكى فى العراق فى الحركة الوطنية منذ تأسيسه حتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م، ط١، مكتبة الشرق الجديدة، بغداد ١٩٧٩م.
٣٠- عمر، د. جابر: الاعمار ومشاريعه فى العراق، مطبعة المعارف، بغداد.
٣١- فهمى، محمد سيف الدين: التخطيط العلمى، أسسه وأساليبه ومشكلاته، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرى ١٩٦٥م.
٣٢ - الفياض، عبد الله: مشكلات الأراضى فى لواء المنتفك، بغداد، ١٩٥٦م

٣٣ - القصاب، عبد العزيز: من ذكرياتي، منشورات عويدات، بيروت ١٩٦٢م.
٣٤ - كبة، محمد مهدي: مذكراتي من صميم الأحداث ١٩١٨ ـ ١٩٥٨م، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٥م.
٣٥ - كنه، خليل: العراق أمسه وغده، بيروت، ١٩٦٦م.
٣٦ - محمد، سعاد رؤوف شير: نوري السيعد ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٤٥م، مطابع دار الشئون الثقافية، ١٩٨٨م.
٣٧ - نذير، عدنان سامي: عبد الجبار الجومرد، نشاطه الثقافي ودوره السياسي، شركة المعرفة للنشر، بغداد ١٩٩١م.
٣٨ - نعمه، د. كاظم هاشم: الملك فيصل الأول والإنكليز والاستقلال، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان ١٩٨٨م
٣٩ - وزارة الدفاع: محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، الأجزاء ٦ ـ ٧ ـ ٨ بغداد، ١٩٥٩م.
٤٠ - إلياس، طه الحاج:التخطيط التربوي، أهميته، متطلباته، مشاكله ـ مطبعة المعارف بغداد.
٤١ - الياسري، قيس عبد الحسين: الصحافة العراقية والحركة الوطنية من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م، دار الحرية للطباعة، بغداد ١٩٧٨م
٤٢ - ياغي: إسماعيل أحمد: حركة رشيد عالي الكيلاني، دراسة في تطور الحركة الوطنية العراقية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٤م.

الرسائل العلمية

١ - جبار، عباس عطيه: العراق والقضية الفلسطينية من عام ١٩٣٢ ـ ١٩٤١م، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، ١٩٨٢م.

خامساً: الكتب المترجمة للعربية:

١ - آيرلاند، فيليب ويلارد: العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة جعفر الخياط،

دار الكشاف للطباعة، لبنان ١٩٤٩م.
٢ - ستارك، فريا: الحصار وقصة الثورة ومحاصرة الإنكليز في السفارة البريطانية ببغداد، تعريب سليم طه التكريتي ـ مطبعة درا البصري، بغداد، ١٩٦٣م
٣ - غوري،جيرالدي: ثلاثة ملوك في بغداد، ترجمة سليم طه التكريتي، مكتبة النهضة العربية، ط٢، بغداد، ١٩٩٠م.
٤ - لونكريك، ستيفن همسلي: العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ ـ ١٩٥٠م، بجزئين، ترجمة سليم طه التكريتي منشورات الفجر، بغداد ١٩٨٨م
٥ - الونداوي، د. مؤيد إبراهيم: العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية ١٩٢٤ ـ ١٩٥٨م، دار الشئون الثقافية بغداد، ١٩٩٢م.

سادساً: المصادر الأجنبية غير المترجمة

أ - الكتب:

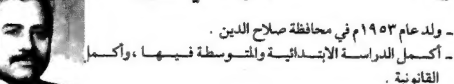
1 - AL - Windawi , M. Ibrahim Unpulished Thesis Anglo - Iraqi Relations 1945 - 1958, University of Reading, 1989.
2 - Batatu, Hanna, Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq, Princeton, 19778.
3 - Nicolas Bethel, the Palestine Triangle, London, Hazel Watson and viney, 1959 . P. 1964.
4 - Special Report on the Progress of Iraq during the Period 1920 - 1931.
5 - Tarbush, Mohammed A, The Role of the Military in Politics, A Case Study of Iraq to 1941, 1 St ed. London, 1983.

سابعاً: الصحف والدوريات:

أ - الصحف العراقية

١ ـ جريدة صوت الأهالي
٢ ـ جريدة لواء الاستقلال

«المؤلف في سطور»



- ولد عام ١٩٥٣م في محافظة صلاح الدين .
- أكمل الدراسة الابتدائية والمتوسطة فيها ،وأكمل القانونية .
- درس في كلية التجارة ـ جامعة عين شمس ١٩٧٨م .
- واصل دراسته الجامعية ببغداد ،وحصل على بكالوريوس إدارة عامة من كلية الإدارة والإقتصاد ـ الجامعة المستنصرية عام ١٩٨٢م .
- حصل على شهادة الماجستير في قسم التاريخ من معهد التاريخ العربي عام ١٩٩٦م .
- نشر له العديد من المقالات والبحوث العلمية في الصحف والمجلات العراقية والعربية .
- شارك ببعض البحوث والدراسات العلمية في العديد من المؤتمرات والندوات العلمية المنعقدة في بغداد والقاهرة وعمان وجده .
- قام بزيارات لمعظم الدول العربية وبعض الدول الآسيوية والأفريقية والأوروبية وأعد بحوثاً ودراسات عن البعض منها .
- يحمل عضوية :

١ـ نقابة الاقتصاديين العراقيين .

٢ـ نقابة الصحفيين العراقيين .

٣ـ الاتحاد العام للكتاب العراقيين .

٤ـ اتحاد المؤرخين العراقيين .

٥ـ اتحاد المؤرخين العرب .

. صدرت له ثلاثة كتب:

١ـ نهاية قصر الرحاب : تفاصيل ما حدث ليلة ١٤ تموز وصبوحتها ١٩٨٩م .

٢ـ محكمة المهداوي : أغرب المحاكمات السياسية في تاريخ العراق الحديث ١٩٩٠م .

٣ـ الملكة عالية : امرأة خلف الأحداث ١٩٩١م .

لديه تحت الطبع حالياً:

١ـ العراق وبريطانيا وثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م .

٢ـ الجيش والسياسة في العراق بين ١٩٤٨ ـ ١٩٥٨م .

٣ـ اغتيال قاسم في محكمة المهداوي .

٤ـ من بانكوك إلى طوكيو . . رحلتي لبلاد الأساطير والخيال .

٥ـ الإمارات العربية المتحدة : جوهرة الخليج العربي .